خبراء يحددون السيناريو البديل للمرحلة القادمة

صندوق النقد الدولي ينهي برنامجه مع مصر بالموافقة علي المراجعة الثامنة و الأخيرة



اشتعال المنافسة علي جذب مدخرات المصريين ..والبنوك تستحوذ علي النصيب الأكبر بـ ٨,٦ تريليون جنيه

شراكة الجغرافيا وتحديات شرق المتوسط ..

مصر وليبيا بين حماية المصالح المشتركة ومنع إعادة رسم خرائط النفوذ البحري



خطوات جديدة لدفع المشروع القومي لتطوير «الغزل والنسيج»

الحكومة ترفع أسعار الغاز «مؤقتا» مقابل التصدير الكامل للأسمدة



مصر تعيد رسم خارطة احتياجاتها من الكهرباء حتي ٢٠٤٠

الأحد
الاحد ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٦
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٦٨ • الثمن ٥ جنيه
alhassad.com.eg



المنتدي الثاني للاستثمار المصري الصيني يوثق الشراكة بين البلدين

مصر تعزز مكانتها على خريطة الاستثمار الدولي بعد حزمة الإصلاحات الهيكلية وتطوير البنية التحتية



البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية .. يستهدف دعم تنافسية المنتجات المصرية وفتح أسواق جديدة



«الدهابة» علي أبواب التقنين.. ومرحلة جديدة من التنقيب الأهلي عن الذهب



خبراء يطلقون مبادرات جديدة لتعزيز صناعة التأمين في ظل الاضطرابات العالمية

الرئيس السيسي : أفريقيا يجب أن تكون شريكا أصيلا وفاعلاً فى صياغة قواعد النظام الدولى لا مجرد متلق لها



كتبت – رضوى عبدالله

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسى، أننا نعيش فى لحظة دولية بالغة الدقة، تتسارع فيها التطورات والتحولات الجيوسياسية، وتتداخل فيها الأزمات الإقليمية والدولية، بما لها من تداعيات تطال جميع الدول على نحو متزايد، وتتحمل قارتنا الإفريقية؛ نصيبا مضاعفا من تداعيات هذا المشهد الدولى المضطرب، فمن ناحية؛ تواجه إفريقيا أزمات ونزاعات تهدد السلم والاستقرار، وتقوض مسارات التنمية، ومن ناحية أخرى؛ تتأثر القارة بشدة بتداعيات الصراعات الدولية، بما فى ذلك ارتفاع تكاليف الطاقة والغذاء، واضطراب سلاسل الإمداد، وتزايد أعباء الديون.

وقال الرئيس السيسى ، فى كلمته أمس « فى افتتاح النسخة السادسة من منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين :»ومن هنا؛ تتعاظم أهمية انعقاد النسخة السادسة من منتدى أسوان، لمناقشة دور أفريقيا الفاعل، فى مواجهة التحديات المتشابكة والاضطرابات، التى تعم المشهد الدولى".

كما أكد الرئيس السيسى أن التعاون والعمل المشترك، خيار مصيرى لا يمكن التراجع عنه، وضرورة تفرضها طبيعة عالمنا، لاسيما فى ظل الظروف الراهنة، مؤكدًا أن أوجه القصور القائمة فى منظومة العمل متعدد الاطراف، لا يجب أن تكون مبررا للتخلى عن تلك المنظومة، وإنما دافعا قويا لإصلاحها، وتجديدها على أسس أكثر عدالة وتوازنا.

وأشار إلى أن قارتنا الأفريقية يجب أن تكون شريكا أصيلا وفاعلا، فى صياغة قواعد النظام الدولى، لا مجرد متلق لها، وأن تضطلع بدور قيادى؛ فى جهود تشكيل نظام دولى أكثر إنصافا وفاعلية.

وزير البترول يبحث مع شيفرون وإيني مستجدات أعمال تقييم وتنمية حقل نرجس بالمتوسط

عقد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، اجتماعًا موسعًا مع قيادات شركتي شيفرون وإيني العالميتين، لبحث مستجدات أعمال تقييم وتنمية حقل نرجس، واستعراض السيناريوهات الفنية والاقتصادية المطروحة للإسراع باستغلال موارده من الغاز الطبيعي، وربطه بالبنية التحتية والتسهيلات القائمة.

وأكد وزير البترول أن الأولوية تتمثل في الإسراع بتحويل الاكتشافات إلى إنتاج فعلي، وتعظيم الاستفادة من كل بئر وكل مورد يتم اكتشافه، من خلال تسريع أعمال التقييم والدراسات الفنية، والتوافق على أفضل البدائل لتنمية الحقول، خاصة في مناطق المياه العميقة بالبحر المتوسط، بما يسهم في زيادة الإنتاج المحلي من الغاز، وتأمين جانب من احتياجات السوق المحلية، وتعظيم العائد الاقتصادي من هذه الموارد.

وشدد الوزير على أن تحقيق هذا الهدف يتطلب العمل بوتيرة أسرع وتكاملا تاما بين فرق العمل بقطاع البترول والشركاء، بما يتجاوز حدود الالتزامات التعاقدية إلى شراكة حقيقية تستهدف تحقيق المصالح المشتركة، وتحويل الفرص الواعدة إلى مشروعات إنتاجية في أقصر إطار زمني ممكن.

وأشار وزير البترول إلى الدور المهم لشركة شيفرون كشريك استراتيجي في تنمية موارد الغاز بالبحر المتوسط، وما تمثله الشراكة الممتدة مع شركة إيني لأكثر من سبعة عقود من نموذج للتعاون في قطاع البترول المصري، مؤكدا أهمية مواصلة العمل بروح الفريق الواحد، وتعزيز التنسيق والشفافية في تبادل البيانات والتقييمات الفنية، بما يسرّع اتخاذ القرارات بشأن المراحل المقبلة.

واستعرض الاجتماع النتائج الفنية الإيجابية لحفر بئر «نرجس-2» ومقارنتها بنتائج بئر «نرجس-1»، في ضوء البيانات السيزمية وسجلات الآبار واختبارات الضغط، إلى جانب مناقشة نتائج التقييمات الجيولوجية والجيوفيزيقية لطبقات الميوسين والأوليجوسين، وما تشير إليه من إمكانات واعدة لإضافة موارد جديدة من الغاز.

كما ناقش الاجتماع السيناريوهات المطروحة لتنمية الحقل، وفي مقدمتها دراسة إمكانية ربط الآبار الجديدة بالبنية التحتية والمنشآت البحرية القائمة، والاستفادة من التسهيلات المتاحة لاستيعاب الإنتاج، بما يسهم في خفض النفقات الاستثمارية، وتحقيق الجدوى الاقتصادية، وتقليص الفترة الزمنية اللازمة لبدء الإنتاج.

وفي هذا الإطار، أكد الوزير أهمية البناء على الدروس المستفادة من أعمال الحفر والتقييم السابقة، وتوظيف نتائجها في التخطيط للآبار المقبلة، مثل البئر «نرجس-3»، مع تكثيف التنسيق بين الفرق الفنية للشركات والجهات المعنية، وسرعة استكمال الدراسات الفنية والاقتصادية، وتحديد أفضل البدائل وجداول زمنية واضحة لتنفيذ الخطوات المقبلة.

مصر تعزز دورها في صياغة مستقبل صناعة الطيران عالميًا

كتب – أحمد ابراهيم

في تحرك يعكس حرص الدولة المصرية على ترسيخ دورها كشريك فاعل في القضايا الدولية، وتعزيز حضورها داخل المؤسسات متعددة الأطراف، بما يدعم مشاركتها في صياغة القرارات والتوجهات المرتبطة بمستقبل صناعة النقل الجوي عالميًا، شارك الدكتور سامح الحفني، وزير الطيران المدني، على رأس وفد رفيع المستوى، في أعمال الدورة الثالثة والأربعين الاستثنائية للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي «الإيكاو»، والتي تستضيفها مدينة مونتريال الكندية خلال هذه الفترة ، بمشاركة توشيوكي أونوما رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي الايكاو ، و خوان كارلوس سالازار الأمين العام للمنظمة، إلى جانب عدد من وزراء الطيران والنقل، ورؤساء سلطات وهيئات الطيران المدني، والخبراء الفنيين وممثلي الدول الأعضاء.

و أكد الدكتور سامح الحفني، وزير الطيران المدني، أن مصر تنطلق في تحركاتها داخل المنظمات الدولية من رؤية تستهدف تعزيز دورها كشريك مؤثر في صياغة السياسات والتوجهات الدولية، انطلاقًا من مكانتها الإقليمية وثقلها في صناعة النقل الجوي، وحرصها على دعم منظومة التعاون الدولي القائمة على الحوار والتنسيق وتكافؤ الفرص في المشاركة وصنع القرار.

وأوضح الحفني أن التعديلات المرتبطة بزيادة عدد أعضاء مجلس منظمة «الإيكاو» من 36 إلى 40 دولة تمثل تطورًا مهمًا في البنية المؤسسية للمنظمة، وتعكس أهمية مواكبة المتغيرات المتسارعة التي تشهدها صناعة الطيران عالميًا، من خلال توسيع نطاق المشاركة في مناقشة القضايا الاستراتيجية، وإتاحة مساحة أكبر لتعدد الرؤى والخبرات، بما يسهم في تطوير منظومة الحوكمة الدولية للطيران المدني وتعزيز قدرتها على الاستجابة لمتطلبات المرحلة المقبلة.

وأضاف وزير الطيران المدني أن مصر تولي أهمية كبيرة لتعزيز الحضور العربي والأفريقي داخل مؤسسات الطيران المدني الدولية، انطلاقًا من أن فاعلية المشاركة في منظومة صنع القرار لا ترتبط فقط بالتمثيل، وإنما بقدرة الدول على التنسيق وتوحيد الرؤى وبلورة مواقف مشتركة تجاه القضايا المؤثرة في مستقبل الصناعة، مشيرًا إلى أن تعزيز التشاور بين الدول العربية والأفريقية يمثل ركيزة مهمة للدفاع عن مصالحها وأولوياتها، وضمان أن تكون رؤاها حاضرة بفاعلية في صياغة السياسات والقرارات الدولية.

الرقابة المالية تصدر قرارًا بتنظيم عمليات السحب على جوائز وثائق التأمين

كتبت – شيماء مرسي

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام، قرارًا بتنظيم عمليات السحب على الجوائز التي تجريها بعض شركات تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، وتمنح من خلالها جوائز مالية للفائزين بالسحب من حملة الوثائق أو المتعاملين على منتجات تأمينية معينة.

وتجري العديد من شركات التأمين هذه السحوبات بصورة دورية، شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية، على جوائز مالية لوثائق تأمين معينة، وتعلن أسماء الفائزين بها.

ويأتي القرار الجديد رقم (198) لسنة 2026 ليحدد معايير وشروط واضحة لإجراء تلك السحوبات، بصورة تضمن علانية عملية السحب ونزاهتها وتوثيق جميع تفاصيلها، وتطبيقًا لنص المادة (11) من قانون التأمين الموحد رقم (155) لسنة 2024 التي أجازت إجراء تلك السحوبات وفقًا للأحكام والضوابط التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة.

يُلزم القرار شركات تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال باعتماد الوثائق المشتركة في السحب من الهيئة قبل إجراء قرعة اختيار الفائزين، على أن تتضمن الوثائق النص على الحق في دخول السحب على الجوائز.

كما يجب على الشركة أن تعلن موعد ومكان السحب والمنتجات التأمينية المقرر السحب عليها، عن طريق النشر بإحدى الصحف اليومية أو الموقع الإلكتروني للشركة قبل عشرة أيام على الأقل من إجراء السحب، مع إخطار الهيئة وجميع الجهات المعنية وفقًا للقواعد المقررة في هذا الشأن.

وأوضح عزام، أن الشركات مُلزمة بتشكيل لجنة لإدارة وتنظيم عملية السحب وحضور إجراءاتها، وأن تتسم القُرعة بالشفافية والنزاهة، وأن تعرض الشركة جميع الوثائق المشتركة في السحب، وأن توضح المزايا والجوائز المقررة لكل منتج تأميني تشمله السحوبات.

مصر و السودان و اريتريا يجددون رفضهم للإجراءات الأحادية في المجال الأمني وقضايا الأمن المائي

عقد الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، يوم أمس السبت ٢١ نوفمبر، اجتماعًا ثلاثيًا مع محيي الدين سالم، وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية السودان، وعثمان صالح، وزير خارجية دولة إريتريا، وذلك خلال تواجدهم للمشاركة في أعمال النسخة السادسة من منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين.

وصرح السفير نادر زكي، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، في بيان، بأن الوزراء الثلاثة أكدوا عمق العلاقات التاريخية والروابط الوثيقة التي تجمع الدول الثلاث، وتوافقوا على أهمية مواصلة البناء على الزخم الذي تشهده العلاقات وتعزيز التشاور والتنسيق المشترك إزاء القضايا ذات الاهتمام المتبادل، بما يسهم في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي وتحقيق المصالح المشتركة لشعوب الدول الثلاث، ومواصلة البناء على مخرجات قمة العلمين التشاورية التي عقدت في أكتوبر الماضي والتي ضمت الصومال أيضا إلى جانب مصر والسودان وإريتريا.

وفي هذا السياق، أكد الوزير عبد العاطي، اعتزامه اطلاع الجانب الصومالي على مضمون هذه المباحثات، استمرارًا للتشاور والتنسيق الرباعي.

كما تناول الاجتماع التطورات الإقليمية، حيث أكد الوزراء أهمية الحفاظ على أمن البحر الأحمر واستقراره، وضمان حرية الملاحة البحرية وسلامة الممرات الملاحية الدولية، مشددين على أن مسئولية حوكمة البحر الأحمر وصون أمنه تقع على عاتق الدول المشاطئة له.



وأكدوا ضرورة احترام سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه، والحفاظ على مؤسساته الوطنية، ورفض دور الميليشيات المسلحة وتسليحها من الخارج، مجددين دعمهم لوحدة الصومال وسيادته وسلامة أراضيه ورفضهم إقامة أي كيانات موازية.

كما أكد الوزراء دعمهم لوحدة وسيادة وسلامة الأراضي الإريترية.

وأعرب الوزراء عن رفضهم للإجراءات الأحادية، سواء في المجال الأمني أو في قضايا الأمن المائي. وأكدوا، انطلاقا من تضامن دولهم الثلاث، أن التشاور بينها يستهدف بالأساس ترسيخ مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول، ومواصلة التنسيق لدعم الاستقرار وتحقيق التنمية في المنطقة.



alhassad.com.eg

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

مجلس النواب يوافق نهائيًا على تعديلات قانون الوكالة المصرية لضمان الصادرات والاستثمار

وافق مجلس النواب، برئاسة المستشارهشام بدوي، نهائيا على مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون الوكالة المصرية لضمان الصادرات والاستثمار الصادر بالقانون رقم 178 لسنة 2023.
ويستهدف مشروع القانون معالجة الإشكاليات التي كشف عنها التطبيق العملي للقانون، ووضع آليات تضمن التنسيق المباشر والفعال بين الوكالة والجهات الحكومية ذات الصلة، بما يدعم الصادرات المصرية ويعزز قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية.

وأوضح تقرير اللجنة البرلمانية المختصة، أن التعديلات تأتي في إطار توجه الدولة لزيادة الإنتاج ورفع معدلات التصدير وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية، بما يسهم في تحقيق مستهدف الوصول بالصادرات إلى 100 مليار دولار خلال السنوات المقبلة، وفقا لرؤية مصر 2030.
وتضمن مشروع القانون تعديل المادة 11، وإعادة تنظيم الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية وغير العادية للوكالة، حيث يصدر بتشكيل الجمعية العامة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض محافظ البنك المركزي المصري.

• السنة الثامنة عشر • الاحد 22 نوفمبر 2026 • العدد 868

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

مصر تعيد رسم خارطة احتياجاتها من الكهرباء حتى ٢٠٤٠

استمرار خطط التوسع فى مشروعات الربط الكهربائي مع السعودية والسودان واليونان وإيطاليا

دفعت التغيرات في احتياجات مصر من الطاقة إلي إعادة الدولة المصرية مراجعة مستهدفاتها المستقبلية حتى عام 2040، بالتوازي مع خطط تطوير الشبكة القومية والتوسع في مصادر إنتاج الكهرباء ، وذلك في ظل أنه لم يعد تأمين احتياجات مصر من الكهرباء مرتبطا فقط بالاستهلاك المنزلي أو تشغيل المصانع القائمة، فهناك مشروعات جديدة للذكاء الاصطناعي وتوسعات صناعية وعمرانية وزراعية تحتاج إلى قدرات إضافية ضخمة من الطاقة.

وتكشف التحركات الحكومية الأخيرة عن ثلاثة مسارات لمواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء، تشمل التوسع في قدرات التوليد، وتحديث شبكات النقل لاستيعاب الإنتاج الجديد، ودراسة إضافة وحدتين نوويتين إلى محطة الضبعة، في الوقت الذي وافقت فيه لجنة الطاقة والبيئة بمجلس النواب على اتفاق تمويلي بقيمة 700 مليون يورو لتطوير شبكة الكهرباء المصرية.

كما تكشف تصريحات الدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، أمام مجلس النواب، قبل أيام ، عن ملامح التحركات الحكومية لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب، والتي تشمل رفع مستهدفات الطاقة الشمسية والرياح، وتطوير شبكات نقل الكهرباء، ودراسة إضافة وحدتين نوويتين جديدتين، بالتزامن مع اتفاق تمويلي بقيمة 700 مليون يورو لتوسعة وتحديث الشبكة القومية.

وخلال اجتماع لجنة الطاقة والبيئة بمجلس النواب، برئاسة النائب طارق الملا، كشف الدكتور محمود عصمت أن الوزارة تلقت خلال العام الماضي والعام الجاري طلبات استثمارية جديدة أدت إلى إعادة النظر في المخطط السابق للقدرات الكهربائية المستهدفة خلال عامي 2035 و2040.

وأوضح عصمت أن من بين هذه الطلبات أربعة أو خمسة مشروعات تعمل في مجال الذكاء الاصطناعي، يحتاج كل مشروع منها إلى قدرات كهربائية تتراوح بين جيجاوات وجيجاوات ونصف وجيجاواتين.

وأشار عصمت إلى أن توافر البنية التحتية الجيدة ومستويات الأمان يشجع المستثمرين على إقامة مشروعاتهم في مصر، إلا أن حجم الطلبات الجديدة يفرض إعادة تقييم القدرات الكهربائية اللازمة لاستيعاب هذه الاستثمارات.

ولا تقتصر الزيادة المرتقبة في الطلب على الكهرباء على مشروعات الذكاء الاصطناعي، حيث كشف الوزير عن احتياجات إضافية مرتبطة بالتوسع الصناعي، مستشهدًا بصناعة الألومنيوم، موضحًا أن مصنع الألومنيوم في نجع حمادي تبلغ قدرته الكهربائية 300 ميجاوات، وأن حجم الإنتاج لم يكن كافيًا لتلبية احتياجات السوق المحلية والتصدير، وأنه جرى العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للمصنع إلى 600 ألف طن.

وأضاف محمود عصمت أن الوزارة تلقت طلبات استثمارية لإقامة مصانع جديدة، تتضمن مشروعات بطاقة إنتاجية تصل إلى مليوني طن وأخرى إلى 6 ملايين طن، بما يعكس حجم التوسعات الصناعية المرتقبة وما تتطلبه من قدرات كهربائية.

كما أشار إلى أن احتياجات مشروعات الإسكان والمشروعات القومية، وخاصة في قطاع الزراعة، أضافت طلبًا يتراوح بين 2 و3 جيجاوات من القدرات الكهربائية.

وفي مواجهة هذه المتغيرات، أوضح وزير الكهرباء أن المستهدفات السابقة لعام 2030 كانت تتضمن الوصول إلى 12 جيجاوات من طاقة الرياح، و5 جيجاوات من الطاقة الشمسية، إلى جانب أقل من نصف جيجاوات من أنظمة تخزين الكهرباء بالبطاريات.



وزير الكهرباء : التوسعات الصناعية ومشروعات الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى قدرات كهربائية تصل إلى 2 جيجاوات للمشروع الواحد..

وأشار محمود عصمت إلى أن التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 أدى إلى رفع المستهدفات إلى 14.5 جيجاوات من طاقة الرياح، وأكثر من 16 جيجاوات من الطاقة الشمسية، موضحًا أن المستهدف الإجمالي الذي أشار إليه، مع إضافة البطاريات، يصل إلى نحو 29 جيجاوات.

وأضاف أن الرئيس عبد الفتاح السيسي يستهدف الوصول إلى 30 جيجاوات، وهو ما قد يدفع إلى زيادة القدرات المستهدفة خلال الفترة المقبلة.

محطات جديدة

وبالتوازي مع زيادة قدرات التوليد، وافقت لجنة الطاقة والبيئة بمجلس النواب على الاتفاق الحكومي الخاص بتوسعة وتحديث شبكة الكهرباء المصرية، والذي يستهدف إنشاء محطات محولات جديدة وتركيب خطوط نقل متطورة، بما يسمح باستيعاب مصادر الطاقة المتجددة الجديدة داخل الشبكة القومية.

ووفقًا للمذكرة الإيضاحية للاتفاق، تبلغ قيمة الحزمة التمويلية 700 مليون يورو، تشمل قرضًا ميسرًا بقيمة 600 مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبي، ومنحة استثمارية بقيمة 90 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى منحة دعم فني بقيمة 10 ملايين يورو.

وتتولى الشركة المصرية لنقل الكهرباء تنفيذ المشروع، فيما تصل مدة القرض إلى 15 عامًا من تاريخ صرف كل شريحة، وتتضمن فترة سماح تصل إلى 5 سنوات.

وتكمن أهمية المشروع في أن التوسع في إنشاء محطات الطاقة الشمسية والرياح يتطلب تطوير شبكة النقل ومحطات المحولات، حتى تتمكن الشبكة القومية من استيعاب القدرات الجديدة ونقل الكهرباء المنتجة إلى مناطق الاستهلاك.

وأكد وزير الكهرباء أن الشبكة القومية الحالية قادرة على استيعاب القدرات والأحمال المستهدفة حتى عام 2030، بمساعدة أنظمة تخزين الكهرباء بالبطاريات، موضحًا أن حسابات القدرات التي استعرضها تتضمن 4.8 جيجاوات من محطة الضبعة النووية.

وأشار محمود عصمت إلى أن التوسعات الإضافية بعد عام 2030 ستتطلب حلولا جديدة لتطوير الشبكة، قد تشمل استخدام شبكات بجهد 1000 كيلوفولت، أو إنشاء امتدادات لشبكات منفصلة في مناطق أخرى.

وأوضح أن تحديد القدرات المستهدفة لعام 2035 بصورة دقيقة يستلزم دراسة حجم الطلبات الاستثمارية الجديدة، إلى جانب تقييم احتياجات الشبكة الكهربائية، بما يضمن قدرتها على استيعاب التوسعات المستقبلية.

وفي إطار البحث عن مصادر إضافية لإنتاج الكهرباء، كشف الدكتور محمود عصمت عن إمكانية إضافة وحدتين جديدتين للطاقة النووية، مع استمرار الدراسات والتقييمات اللازمة لتحديد آليات التنفيذ.

وكان الوزير قد تحدث في تصريحات سابقة عن توجيهات رئاسية بدراسة زيادة عدد المفاعلات النووية، إلى جانب الوحدات الأربع الجاري تنفيذها في محطة الضبعة، في إطار خطط التوسع في إنتاج الكهرباء من مصادر متنوعة.

وتبلغ القدرة الإجمالية المخططة للوحدات الأربع بمحطة الضبعة 4.8 جيجاوات، وهي ضمن القدرات التي أشار إليها الوزير عند استعراض قدرة الشبكة على استيعاب مستهدفات عام 2030.

وأوضح وزير الكهرباء أن الخطة السابقة كانت تستهدف الوصول إلى 40 جيجاوات من طاقة الرياح و20 جيجاوات من الطاقة الشمسية خلال المرحلة المستقبلية، إلا أن الوزارة تعيد مراجعة هذه المستهدفات في ضوء الزيادة الكبيرة في الطلب على الكهرباء.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل في إطار مستهدف زيادة مساهمة الطاقة النظيفة إلى 60% بدلًا من 42%، مع البحث عن قدرات إضافية تلبي الاحتياجات الجديدة.

وشدد عصمت على أن الوزارة تسعى إلى تجنب العودة إلى الاعتماد على المحروقات بقدر الإمكان، من خلال التوسع في مصادر الطاقة المتجددة ودراسة الخيارات الأخرى المتاحة لتوليد الكهرباء.

مشروعات ربط

وخلال الفترة الماضية ، اعتمدت منظومة إنتاج الكهرباء بصورة كبيرة على مصادر الطاقة التقليدية، في ظل محدودية مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، إلى جانب ارتفاع استهلاك الوقود الأحفوري وما يرتبط به من أعباء اقتصادية متزايدة، وهو ما فرض الحاجة إلى تبني سياسات أكثر كفاءة واستدامة لتأمين احتياجات الدولة من الكهرباء.

وخلال تصريحات أخيرة ، أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن الدولة نجحت في إضافة نحو 35 ألف ميجاوات من القدرات الكهربائية، ليصل إجمالي القدرات إلى نحو 64 ألف ميجاوات، موضحًا أن محطات سيمنز الثلاث توفر نحو 27% من احتياجات مصر من الكهرباء، بما يعكس حجم التطور الذي شهده القطاع.

لم تتوقف الدولة عند حل أزمة الانقطاع فقط، بل انتقلت إلى مرحلة بناء مستقبل أخضر ومستدام، حيث شهد قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة طفرة نوعية، بعدما بلغ إجمالي قدرات الطاقة الجديدة والمتجددة المربوطة على الشبكة نحو 10 آلاف ميجاوات. e1bc

وتنوعت هذه القدرات بين طاقة الرياح والطاقة الشمسية إضافة إلى القدرات الكهرومائية، حيث تجاوز إجمالي قدرات مشروعات الرياح القائمة 3 آلاف ميجاوات، يقودها مجمع جبل الزيت ومشروعات خليج السويس للقطاع الخاص، وبلغت القدرات الإجمالية للطاقة الشمسية نحو 4 آلاف ميجاوات، مدعومة بمجمع «بنبان» العملاق بأسوان بقدرة 1465 ميجاوات، ومحطات مثل «كوم أمبو» و«أبيدوس».

وأضاف القطاع أكثر من 2200 ميجاوات من الطاقات المتجددة خلال عام 2026 وحده، بالتوازي مع إدخال أنظمة بطاريات تخزين الطاقة بقدرة 1100 ميجاوات/ساعة لمعالجة تذبذب الإنتاج، ولعبت هذه القدرات دورا محوريا في تأمين استقرار الشبكة خلال ذروة صيف 2026، حيث استوعبت الشبكة أحمالا قياسية تجاوزت 40 ألف ميجاوات دون الحاجة لتخفيف الأحمال أو قطع التيار.

تأمين الاحتياجات

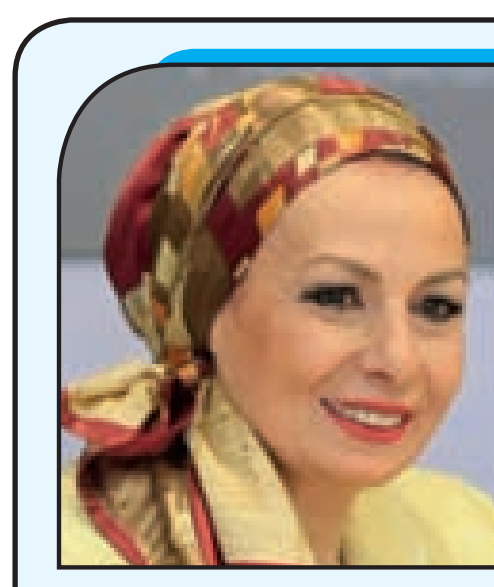
من جانبه ، أكد الدكتور حافظ سلماوي، رئيس جهاز تنظيم مرفق الكهرباء الأسبق، أن منع عودة خطة تخفيف الأحمال الكهربائية يعتمد بشكل أساسي على توفير قدرات إنتاجية كافية، وتأمين الاحتياجات الفعلية لمحطات توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي، فضلًا عن المضي قدمًا في التوسع بمشروعات الطاقة المتجددة ورفع كفاءة شبكات النقل والتوزيع. وأوضح سلماوي، أن قدرة الحكومة على تأمين كميات الغاز الطبيعي اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء بكفاءة، بغض النظر عن ارتفاع أسعار الاستيراد العالمية، تمثل ركيزة أساسية لاستقرار قطاع الطاقة خلال فترات ذروة الاستهلاك.

وأضاف أن التوسع المستمر في محطات الطاقة الشمسية ومزارع الرياح يسهم بفاعلية في خفض الاعتماد على الغاز المستورد، ويدعم تنويع مصادر الطاقة المستخدمة في تشغيل شبكة الكهرباء.

ولفت إلى أن تحديث وتطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء يمثل خطوة حتمية لتقليل معدلات الأعطال والانقطاعات الناجمة عن المشكلات الفنية، مشددًا على أن الهدف الأساسي هو ضمان استمرار تقديم الخدمة للمواطنين بجودة عالية وبأسعار متوازنة تتناسب مع قدراتهم المعيشية.

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب



بقلم: چرمين عامر
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

ذاكرة العالم وثرواته .. فص ملح وداب !!

الأسبوع الماضي .. وبالتحديد يوم الاثنين الموافق 16 نوفمبر 2026 .. في أمريكا .. حدثت واقعة مثيرة .. تبدو وكأنها .. ضرب من الخيال ..

ولكننا نعيش في عصر المعجزات الرقمية .. كل شئ جائز .. حتى المعجزات .. التي «لا يصدقها عقل» .. كما وصفتها الفنانة الجميلة شويكار في فيلم «شنبو في المصيدة» إنتاج عام 1968

فقد شهدت .. عالم الخدمات المصرفية في عدد من البنوك الأمريكية اضطرابا واسعا، وواجه على إثره العملاء صعوبة في الدخول إلى حساباتهم عبر الإنترنت والتطبيقات الرقمية، وإجراء التحويلات وكذا الوصول إلى أرصدتهم.

بدأت المشكلة .. لدى بنك جي بي مورجان تشايس JPMorgan Chase، وامتدت لخمسة بنوك أخرى هي : بنك اوف امريكا Bank of America، وويلس فارجو Wells Fargo، ويو اس بنك U.S. Bank، وكابيتال وان Capital One، وتريست بانك Truist Bank واستمر تعطيل الخدمات المصرفية .. لعدة ساعات.. بعدها وفي تمام الساعة السادسة والنصف مساءا .. بتوقيت امريكا .. خرج علينا .. بنك جي بي مورجان .. بتصريح .. يبرر الواقعة .. بانها خلل في تحديث البرامج وانظمة البنك الالكترونية.

وانتهي الموضوع .. وعادت الامور إلى مجراها الطبيعي .. وتمكن العملاء من الوصول لحساباتهم البنكية واجراء المعاملات المصرفية الرقمية .. كالمعتادة وكان شئ لم يحدث !!.

ولكن الواقعة .. دقت ناقوس .. انذار مبكر .. لكابوس .. من الممكن .. حدوثه .. بين يوم وليلة جريمة.. اختفاء بيانات، وحقوق، وثروات 8 مليار انسان حول العالم.

تخيل عزيزي القارئ !! ان تفقد دليل لاثبات حقوقك، وملكية ثرواتك، وهويتك .. فجاة !! بعد ان تختفي قواعد البيانات الحكومية والبنوك، وسجلات الملكية، وشهادات الميلاد، والمؤهلات الدراسية، والملفات الطبية، وعقود الزواج والميراث .. الخ .. دون سابق انذار!!

وقد يبدا .. هذا السيناريو .. بهجوم سيبراني عالمي .. يستهدف الخوادم والنسخ الاحتياطية من قواعد البيانات. او قد يحدث .. اثر عاصفة شمسية شديدة .. تعطل شبكات الكهرباء والاتصالات ومراكز البيانات .. كما اشارت اليها حلقات يوتيوب «اقتصاد احمس»، او حتي جائز جدا .. بنشوب حرب عالمية ثالثة وتدمير البنية التحتية الرقمية بالكامل.

المدهش !! انها المرة الاولي .. التي تختفي فيها ذاكرة العالم، وبياناته، وثرواته بشكل محدود في امكان محددة من العالم .. ولفترة، وكأنها فص ملح وداب .. ولكن سبقتها .. بعض الوقائع التحذيرية ..

منها : ما حدث في عام 2017، عندما تسبب هجوم نوت بتايا NotPetya في نشوب اضرار جسيمة لشركة الشحن العالمية ميرسك Maersk، ادى إلى تعطيل آلاف الأجهزة، كبدت على اثرها خسائر قدرت بنحو 250 إلى 300 مليون دولار.

وفي عام 1986 عندما اطلقت هيئة الإذاعة البريطانية، مشروع «دوميس داي» Domesday لتوثيق الحياة البريطانية رقميا. لكن في عام 2002 اصبحت هذه البيانات .. وغير قابلة للقراءة او التداول بسبب استخدامهم للاجهزة والبرمجيات القديمة. بينما ظلت السجلات الورقية والتي تعود إلى عام 1086 قابلة للقراءة والاطلاع .. علي الرغم من مرور قرون من الزمان.

عزيزي القارئ .. إذا اختفت البيانات .. كما حدث في 16 نوفمبر 2026 الماضي، ستواجه البنوك معضلة إثبات الارصدة والديون، وستتعطل البورصات وأنظمة الدفع، وقد تعود المجتمعات إلى زمن الكاش او النقد الورقي والمستندات التقليدية والمقايضة.

اما الحكومات، فستواجه تحدي اكبر .. يتمثل في إعادة بناء سجلات المواطنين .. واستعادة ما يرتبط بها من حقوق، وملكيات، ومستحقات .. وقد يجد الأفراد والشركات انفسهم أمام معارك ونزاعات قانونية معقدة .. لإثبات حقوقهم.

ومن هنا، يصبح الاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات .. ضرورة استراتيجية .. مع التاكد من اختبار هذه الانظمة والنسخ .. بشكل دوري .. للتاكد من كفاءتها وقدرتها على استعادة البيانات عند الطوارئ .. وذلك بالتوازي مع الاحتفاظ بالمستندات والوثائق المادية .. التي تثبت الحقوق الأساسية للأفراد. فالتكنولوجيا .. قد تحفظ بالبيانات، لكن الوثيقة المادية قد تكون .. طوق النجاة الاخير .. لإثبات حقوق البشر وممتلكاتهم وثرواتهم .. قبل أن تتحول .. لفص ملح .. يذوب .. في فضاء العالم الرقمي.

مصر تفوز بعضوية مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات عن قارة إفريقيا للفترة من ٢٠٢٧ إلى ٢٠٣٠



في إنجاز يعكس المكانة الدولية المتميزة لجمهورية مصر العربية، فازت مصر بعضوية مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ممثلة لقارة أفريقيا، وذلك خلال الانتخابات التي عُقدت ضمن أعمال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد (PP-26)، الذي تستضيفه العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة من 9 إلى 27 نوفمبر 2026.

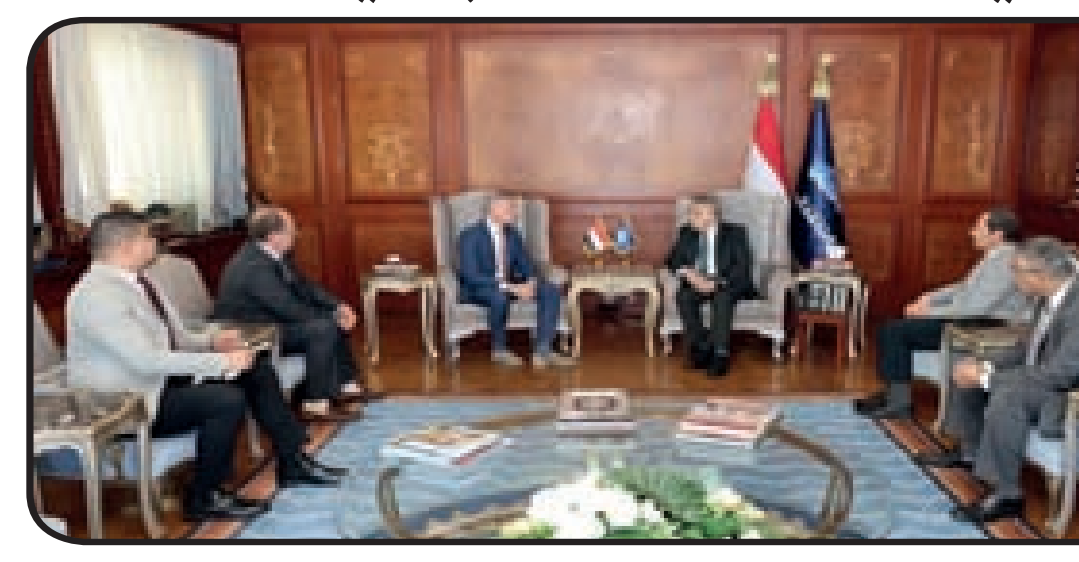
وتعليقًا على هذا الفوز، أكد المهندس رأفت هندي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن فوز مصر بعضوية مجلس الاتحاد يعكس ثقة الدول الأعضاء في دور مصر الفاعل وإسهاماتها في دعم أنشطة الاتحاد وتعزيز التعاون الدولي، وفي صياغة التوجهات والسياسات الدولية ذات الصلة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي.

وأشار المهندس رأفت هندي إلى أن مصر ستواصل جهودها لدعم تحقيق التنمية الرقمية الشاملة والمستدامة، وتضييق الفجوة الرقمية، وتوسيع نطاق إتاحة خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للجميع، بما يعزز مكانتها كشريك رئيسي في صياغة مستقبل الاتصالات والتحول الرقمي على المستويين الإقليمي والدولي.

وكان المهندس رأفت هندي، وأعضاء الوفد المصري وممثلي الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات قد شاركوا على مدار يومي 9 و10 نوفمبر في فعاليات المؤتمر، حيث ألقى المهندس رأفت هندي كلمة مصر في الجلسة العامة، استعرض خلالها جهود الدولة في تعزيز الشمول الرقمي والتحول الرقمي المستدام، كما عقد عددًا من اللقاءات الثنائية مع وزراء ومسؤولين حكوميين ومسؤولي منظمات دولية، تناولت سبل تعزيز التعاون في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ودعم ترشح مصر لعضوية المجلس. كذلك ألقى كلمة خلال فعالية نظمتها مصر على هامش المؤتمر للترويج لترشحها لعضوية المجلس. الجدير بالذكر أن إعادة انتخاب مصر لعضوية مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات يأتي امتدادًا للعلاقة التاريخية الراسخة التي تجمع مصر بالاتحاد الدولي للاتصالات، فهي عضو في الاتحاد منذ عام 1876، وانضمت إلى عضوية مجلسه عام 1947، وتتمتع بعضوية متصلة فيه منذ عام 1973 وحتى اليوم، بما يعكس حضورها الممتد ومشاركتها الفاعلة في أعمال الاتحاد على مدار عقود.

الجدير بالذكر أن مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات يعد أحد أهم أجهزة الحوكمة بالاتحاد، حيث يتولى متابعة أعمال الاتحاد وتوجيه أنشطته خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمرات المندوبين المفوضين، فضلًا عن الإشراف على تنفيذ قرارات المؤتمر ومراجعة الخطط الاستراتيجية والمالية للاتحاد.

قناة السويس تبحث مع ABC البلجيكية توطين صناعة المحركات البحرية في مصر



بحث الفريق أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، مع تيم بيكمويز، الرئيس التنفيذى العضو المنتدب لشركة ABC البلجيكية، سُبل التعاون المستقبلى لتوطين صناعة المحركات بمصر.

ويأتى ذلك استكمالاً للتعاون المُثمر بين هيئة قناة السويس وشركة ABC البلجيكية حيث تتولى الشركة توريد جزء من الماكينات الرئيسية لكل من القاطرات البحرية من طراز «عزم» وسفن الصيد «رزق» والتى يتم بناؤها لصالح الهيئة بترسانة جنوب البحر الأحمر.

وأكد الفريق أسامة ربيع حرص الهيئة على توطين صناعة الوحدات البحرية المختلفة والتوسع فى الأنشطة الصناعية المرتبطة بها بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية، وذلك بالتوازى مع إعداد وتأهيل جيل جديد من الكوادر الفنية لتلبية متطلبات الصناعة. وأوضح أن قناة السويس تستهدف زيادة نسبة المكون المحلى فى صناعة الوحدات البحرية المختلفة ونقل الخبرات والتكنولوجيا المتطورة فى هذا المجال بما يعزز من جهود الهيئة للتحول إلى مركز إقليمى للصناعات البحرية.

وأعرب «بيكمويز» عن تطلعه لتعزيز التعاون مع هيئة قناة السويس من خلال بحث العمل المشترك على تجميع محركات وماكينات شركة ABC بمصر كمرحلة أولى ثم التنسيق لتصنيعها فى المراحل التالية، موضحا أنه من المقرر نقل الخبرات عبر تدريب مُتقدم من خلال فريق عمل متخصص.

وفى ختام اللقاء، اتفق الجانبان على تكوين فريق عمل مشترك لإعداد دراسات الجدوى والدراسات الفنية اللازمة وتجهيز استراتيجية عمل واضحة.

أكوا باور السعودية تدرس إنشاء مصنع لأغشية محطات التحلية في مصر

بحثت المهندسة راندة المنشاوي وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مع محمد أبو نيان، رئيس مجلس إدارة شركة أكوا باور السعودية، تعزيز التعاون المشترك في تنفيذ مشروعات تحلية مياه البحر وتوطين صناعة مكوناتها في مصر.

وذكر بيان لوزارة الإسكان أن اللقاء يأتي في إطار توجه الدولة للتوسع في إنشاء محطات التحلية وتعظيم مشاركة القطاع الخاص ضمن الخطة الاستراتيجية لتحلية مياه البحر حتى عام 2050. وأكدت وزيرة الإسكان عمق العلاقات الاستراتيجية التاريخية بين مصر والسعودية، مثمنة التعاون المستمر بين البلدين، مشيرةً إلى أن هذه العلاقة الوطيدة تمثل دافعًا قويًا لتعزيز الشراكات الاقتصادية وتوسيع آفاق التعاون المشترك في المشروعات التنموية.

وأوضحت المنشاوي أهمية التعاون مع شركة أكوا باور في ضوء خبراتها الواسعة بمجال تحلية مياه البحر، لافتة إلى حرص الوزارة على الاستفادة من الخبرات الدولية للشركات الكبرى في تنفيذ مشروعات التحلية وفق أحدث التكنولوجيات.

المجتمعات العمرانية الجديدة: فتح باب تلقي طلبات استكمال مشروعات الساحل الشمالي الغربي

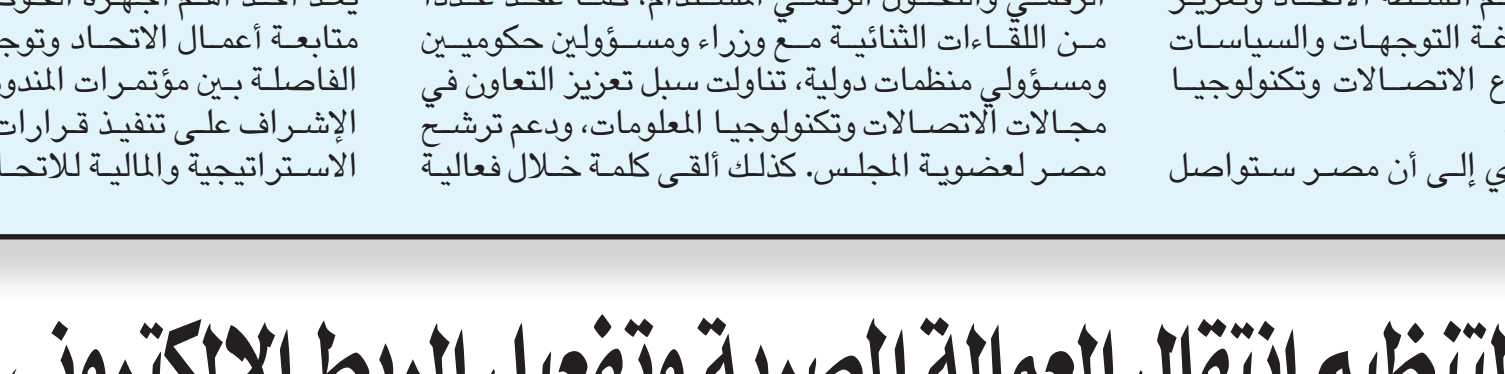
أعلنت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ممثلة في جهاز تنمية مدينة الساحل الشمالي الغربي – قطاعات (الأول والثاني والثالث)، عن فتح باب تلقي الطلبات من الكيانات الراغبة في استكمال مشروعاتها بمنطقة الساحل الشمالي الغربي «ولاية الهيئة»، وذلك في إطار حرص الهيئة على مصالح المواطنين، واستجابة لرغبة العملاء الذين لديهم سندات ملكية أو تخصيص لقطع الأراضي الواقعة بالمنطقة.

=وأوضحت الهيئة أن فتح باب تلقي الطلبات يأتي في ضوء حدود القرار الجمهوري رقم (361) لسنة 2020، ووفقًا للشروط والضوابط الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (218) بتاريخ 2026/10/11، على أن يقتصر تلقي الطلبات على الحالات التي يتوافر فيها شرطان أساسيان، هما: وجود سند ملكية بموجب عقد مسجل أو عقد تخصيص، وألا تقل نسبة تنفيذ المشروع القائم عن 75%.

وأشارت الهيئة إلى ضرورة إرفاق المستندات التالية بالطلب: صور رسمية من العقود (المسجلة أو عقود التخصيص)، وكشف إحداثيات من مديرية المساحة المختصة.

رضوى عبدالله

اتفاق مصري ليبي لتنظيم انتقال العمالة المصرية وتفعيل الربط الإلكتروني بين البلدين



قال حسن رداد، وزير العمل، إن توقيع اتفاق التعاون مع نظيره الليبي علي العابد، وزير العمل والتأهيل بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، بالقاهرة، بشأن تنظيم تنقل الأيدي العاملة وتفعيل الربط الإلكتروني بين وزارتي العمل في البلدين، يأتي في إطار تعزيز علاقات التعاون المصرية الليبية، وترجمة التفاهمات المشتركة بين قيادتي البلدين إلى خطوات تنفيذية على أرض الواقع.

وأضاف الوزير، أن الاتفاق يستهدف تنظيم انتقال وتشغيل العمالة المصرية في ليبيا، وتيسير إجراءاتها، وتعزيز حمايتها وصون حقوقها وفقًا للتشريعات والقوانين المنظمة للعمل في البلدين. وقال رداد إن الاتفاق يتضمن إنشاء قاعدة بيانات متكاملة للعمالة المصرية الموجودة في ليبيا، وكذلك الراغبة في العمل بها، بما يتيح تبادل المعلومات والبيانات إلكترونيًا، ويساعد على تنظيم إجراءات استقدام العمالة وتشغيلها ومتابعة أوضاعها، وتحقيق مزيد من الحوكمة والشفافية في سوق العمل.

وأضاف أنه جرى الاتفاق على تفعيل اللجان الفنية المشتركة بين الوزارتين، والبدء في إجراءات إعادة تفعيل منظومة الربط الإلكتروني، بما يترجم بنود الاتفاق إلى آليات عمل واضحة وإجراءات تنفيذية تحقق المصالح المشتركة للبلدين.

وأوضح وزير العمل أن الاتفاق يأتي ضمن حزمة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي شهدها الرئيس عبدالفتاح السيسي، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالحميد الدبيبة، في ختام مباحثاتهما بالقاهرة أمس الخميس، خلال الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة الليبية إلى مصر، والتي استقبله خلالها الرئيس بحضور الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء.

وقال إن هذه الاتفاقيات تعكس عمق العلاقات التاريخية بين مصر وليبيا، والحرص المشترك على الارتقاء بالتعاون الثنائي، لا سيما في ملفات العمل والتشغيل، والاستفادة من الكفاءات والعمالة المصرية في دعم خطط التنمية وإعادة الإعمار في ليبيا، بما يحقق المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

وأضاف رداد أن تفعيل الربط الإلكتروني يتزامن مع خطة الوزارة للتوسع في منظومة مكاتب التمثيل العمالي بالخارج، وتعزيز دورها في رعاية العمالة المصرية ومتابعة أوضاعها وحماية حقوقها، مشيرًا إلى أن الاستعدادات جارية لافتتاح مكتبي تمثيل عمالي في ليبيا، الأول بمقر السفارة المصرية في العاصمة طرابلس، والثاني بالقنصلية العامة المصرية في بنغازي.

وأوضح أن افتتاح المكتبين يستهدف توفير تغطية جغرافية أوسع، وإتاحة قنوات تواصل مباشرة مع العمالة المصرية في مختلف المناطق الليبية، بما يسهم في متابعة أوضاعها وتقديم الدعم اللازم لها.

مصر تستضيف النسخة الأولى من المنتدى الدولي للحماية الاجتماعية

تستضيف مصر، يومي 23 و24 نوفمبر الجاري، فعاليات النسخة الأولى من المنتدى الدولي للحماية الاجتماعية، بالعاصمة الجديدة، تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبحضور رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، وبمشاركة نحو 300 شخصية من الوزراء والمسؤولين والخبراء وممثلي الدول والمنظمات الدولية وشركاء التنمية.

وتنظم المنتدى وزارتا التضامن الاجتماعي والخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، تحت شعار «الحماية الاجتماعية في عالم متغير»، بمشاركة خبراء من منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وممثلي الدول التي تمتلك تجارب رائدة في مجال الحماية الاجتماعية، إلى جانب المؤسسات الدولية المعنية بهذا الملف.

وأكد وزير الخارجية بدر عبد العاطي أن استضافة مصر للمنتدى ورعاية الرئيس السيسي لفعالياته تعكسان الحرص على تعزيز التعاون بين دول الجنوب، وتبادل الخبرات والتجارب الوطنية الناجحة في مجال توسيع مظلة الحماية الاجتماعية، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف أن المنتدى يستهدف البناء على مخرجات القمم الأممية والإقليمية ذات الصلة، وفي مقدمتها القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية، والعمل على ترجمتها إلى شراكات عملية وبرامج تعاون ملموسة، خاصة في ظل التحديات المتزايدة وتعدد الأزمات الاقتصادية العالمية.

وأشار وزير الخارجية إلى أهمية تكامل الأدوار وتعزيز الشراكات بين مختلف الأطراف المعنية، لضمان وصول خدمات الحماية الاجتماعية إلى مستحقيها، وتعظيم أثرها التنموي، وعدم ترك أحد خلف الركب.

مصر تراهن علي السياحة في تعزيز اقتصادها الوطني

ارتفاع أعداد السائحين إلى ١٩,٣ مليون سائح سنويا وزيادة الإيرادات السياحية من ٦ مليارات إلى ١٨,٤ مليار دولار سنويا



يُعد قطاع السياحة في مصر أحد أهم الركائز الأساسية للاقتصاد القومي، ومصدر رئيسي لإدخال النقد الأجنبي ودعم الناتج المحلي الإجمالي.

ويشهد القطاع منذ بداية عام 2026 تحسنًا ملحوظا في مؤشرات الأداء، حيث ارتفعت أعداد السائحين من 9.5 مليون إلى 19.3 مليون سائح سنويًا، كما زادت الإيرادات السياحية من 6 مليارات إلى 18.4 مليار دولار سنويًا، وارتفع عدد الغرف الفندقية من 200 ألف إلى 240 ألف غرفة، بالتوازي مع وضع مستهدف لاستقبال 30 مليون سائح بحلول عام 2030.

وفي هذا الإطار ، سلط المركز الإعلامي لمجلس الوزراء الضوء على التطور الذي شهده قطاع السياحة في مصر خلال السنوات الماضية، في ضوء جهود الدولة لتعزيز تنافسية المقصد السياحي المصري عالميًا، من خلال تنمية الطاقة الفندقية، وتطوير المتاحف والمزارات الأثرية، والارتقاء بمستوى الخدمات السياحية، بما يدعم زيادة أعداد السائحين الوافدين والإيرادات السياحية، ويفتح آفاقًا أوسع لتحقيق مستهدفات القطاع خلال السنوات المقبلة.

وفي فيديو نشره المركز الإعلامي لمجلس الوزراء عبر منصاته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، تناول مسيرة تطور قطاع السياحة في مصر، مستعرضا أبرز التحديات التي واجهت القطاع قبل عام 2014، وما تحقق من إنجازات ونتائج بحلول عام 2026، في ضوء جهود الدولة لتطوير المقومات السياحية والأثرية وتعظيم الاستفادة منها.

وأوضح الفيديو أنه قبل عام 2014، واجه قطاع السياحة عددًا من التحديات، تمثلت في الانخفاض الكبير بأعداد السائحين نتيجة الاضطرابات الأمنية، وتوقف العمل داخل 20 متحفًا، فضلًا عن تردي مستوى الخدمات المقدمة والمزارات السياحية.

وأشار إلي أنه على صعيد تطوير المقومات السياحية والأثرية، جذب المتحف المصري الكبير 5.1 مليون زائر خلال عامه الأول منذ افتتاحه، كما تم إنشاء المتحف القومي للحضارة المصرية وإطلاق موكب المومياوات الملكية، إلى جانب التطوير الشامل للمتاحف القائمة وإنشاء متاحف جديدة في محافظتي كفر الشيخ وسوهاج، فضلًا عن تطوير طريق الكباش بالأقصر وإطلاقه في حفل عالمي.

وامتدت جهود التطوير لتشمل تنفيذ مشروع التجلي الأعظم بمدينة سانت كاترين، وترميم مسجد الظاهر بيبرس بالقاهرة، وتطوير ساحة مسجد عمرو بن العاص، بما يعكس حرص الدولة على تنويع المنتج السياحي وإبراز ما تمتلكه مصر من مقومات حضارية وتاريخية فريدة.

تطور قطاع السياحة

تُعد السياحة واحدة من أهم الركائز التي يستند إليها الاقتصاد المصري، ليس فقط باعتبارها مصدرًا رئيسيًا للعملة الأجنبية، وإنما لدورها في توفير فرص العمل، وتحريك العديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها، مثل النقل والفنادق والمطاعم والخدمات التجارية.

ومن هذا المنطلق، فإن متابعة تطور القطاع السياحي في مصر خلال السنوات الأخيرة تكشف عن رحلة لم تكن سهلة، بل مرت بتحديات وأزمات متلاحقة، فرضت على الدولة إعادة النظر في آليات تطوير هذا القطاع وتعزيز قدرته على المنافسة عالميًا.

ومنذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية عام 2014، أصبح تطوير القطاع السياحي جزءًا من توجه أوسع يستهدف تحسين البنية التحتية وتهيئة المناخ الاستثماري ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للزائرين. ورغم أن السياحة المصرية واجهت خلال تلك الفترة ظروفًا استثنائية أثرت بصورة مباشرة على حركة السفر، فإن مسارها العام يعكس قدرة على التعافي واستعادة مكانتها تدريجيًا على خريطة السياحة العالمية.

وبحسب الخبير السياحي أسامة محمد شلتوت فإن مسار أعداد السائحين يكشف عن حجم التحول الذي شهده هذا القطاع؛ فبعد أن استقبلت مصر نحو 9.9 مليون سائح عام 2014، تعرضت الحركة السياحية لتراجع حاد، حتى وصلت إلى نحو 5.4 مليون سائح عام 2016، نتيجة الظروف الأمنية والسياسية التي أثرت على صورة المقصد السياحي المصري في الأسواق الخارجية. لكن هذا التراجع لم يكن نهاية الطريق، إذ بدأت الأعداد في التعافي تدريجيًا، حتى اقتربت من 13 مليون سائح عام 2019، قبل أن تأتي جائحة كورونا لتفرض اختبارًا جديدًا على السياحة العالمية بأكملها.

شيماء مرسي

«التنمية المحلية والبيئة» تبحث إطلاق أول وثيقة تأمين لحماية الشعاب المرجانية والموارد الطبيعية في مصر



نظمت وزارة التنمية المحلية والبيئة، من خلال قطاع حماية الطبيعة، ورشة عمل رفيعة المستوى بعنوان «استكشاف فرص وآليات تطبيق التأمين على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في مصر»، بالتعاون مع مشروع مبادرة تمويل التنوع البيولوجي (BIOFIN) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبمشاركة ممثلي الجهات الحكومية والمؤسسات المالية والتأمينية والبحثية وعدد من الخبراء المتخصصين.

وأكدت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، أن حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي تتطلب التوسع في تطوير آليات تمويل مبتكرة ومستدامة، تتواكب مع التحديات البيئية والمناخية المتزايدة، مشيرة إلى أهمية الاستفادة من الأدوات المالية والاقتصادية الحديثة، وفي مقدمتها التأمين، باعتباره أحد الحلول الواعدة لإدارة المخاطر البيئية وتوفير التمويل اللازم للتعامل مع الأضرار التي قد تتعرض لها النظم البيئية وإعادة تأهيلها. وأوضحت الوزيرة، أن مصر تمتلك ثروات طبيعية ونظمًا بيئية متنوعة وفريدة، من بينها الشعاب المرجانية والأحياء البحرية والمحميات الطبيعية، ما يستدعي تطوير آليات فعالة لحماية هذه الأصول، في ظل الضغوط المتزايدة الناتجة عن التغيرات المناخية والتلوث والتوسع العمراني والاستغلال المفرط للموارد.

وأضافت، أن الورشة استعرضت مخرجات الخطة المالية للتنوع البيولوجي التي أعدها مشروع (BIOFIN)، بالتعاون مع قطاع حماية الطبيعة بالوزارة، والتي تضمنت مجموعة من الحلول والأطر التمويلية المبتكرة، من بينها دراسة إمكانية تطبيق التأمين على الموارد الطبيعية كأداة لإدارة المخاطر وتوفير التمويل اللازم للتعافي من الأضرار البيئية والمناخية.

إصدار وتجديد جوازات السفر البحرية والشهادات إلكترونيا وعن بُعد دون رسوم إضافية

أعلن كامل الوزير، وزير النقل، إطلاق الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية، لأول مرة، بدءا من الخميس الماضي خدمات إصدار وتجديد جوازات السفر البحرية وعدد من الشهادات إلكترونيا عن بُعد، عبر موقعها الإلكتروني المطور، ودون تحصيل أي رسوم إضافية مقابل تقديم الخدمات إلكترونيا.

وقال الوزير، في بيان ، إن هذه الإجراءات تأتي في إطار تنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بالتوسع في تطبيق منظومة التحول الرقمي وتطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وفي ضوء تنفيذ وزارة النقل لخطة شاملة للتوسع في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية وتيسير الإجراءات أمام المواطنين والعاملين بالقطاع البحري. وأضاف الوزير أن إطلاق هذه الخدمات يأتي في إطار خطة شاملة لتطوير وميكنة الخدمات المقدمة بالهيئات التابعة للوزارة، بما يسهم في تقليل الوقت والجهد، وتيسير حصول المواطنين والعاملين بالقطاع البحري على الخدمات المختلفة، وتعزيز كفاءة وشفافية الإجراءات، ومواكبة أحدث النظم التكنولوجية العالمية في تقديم الخدمات البحرية.

وأوضح أن المنظومة الرقمية الجديدة تتيح للمستفيدين تقديم طلباتهم وإنهاء معاملاتهم وسداد الرسوم المقررة إلكترونيا على مدار 24 ساعة، ومن أي مكان، دون فرض أي رسوم إضافية، إلى جانب إمكانية متابعة حالة الطلبات إلكترونيًا، والتحقق الفوري من صحة وسلامة الشهادات الصادرة باستخدام رمز الاستجابة السريع (QR Code)، فضلا عن متابعة الإنذارات والإعلانات الملاحية أولا بأول.

يستهدف ٣٦ ألف مزارع في ٩ محافظات ..

”الزراعة“ و” هاينز“ تطلقان برنامجًا لمكافحة آفة الطماطم



شهد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، توقيع بروتوكول تعاون بين قطاع الخدمات الزراعية بالوزارة وشركة ”كرافت هاينز“ العالمية، لإطلاق برنامج متكامل للإدارة المستدامة لآفة حفار أوراق الطماطم «التوتا أبسليوتا»، يستهدف الوصول المباشر إلى 3600 مزارع، وتحقيق استفادة غير مباشرة لنحو 36 ألف مزارع في 9 محافظات.

ويأتي البرنامج، الذي يحمل شعار ”معًا لزراعة المستقبل“، في إطار تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لدعم التنمية الزراعية المستدامة، وحماية محصول الطماطم من الآفات التي تهدد الإنتاجية وترفع تكاليف الزراعة.

وقع البروتوكول الدكتور أحمد رزق، رئيس قطاع الخدمات الزراعية، وأحمد فهمي، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لأفريقيا والأسواق التجارية بشركة كرافت هاينز، بحضور وزير الزراعة والدكتور طارق الهوبي، رئيس الهيئة القومية لسلامة الغذاء، وعدد من قيادات الوزارة والشركة.

وقال علاء فاروق إن محصول الطماطم يمثل أحد المحاصيل الاستراتيجية في مصر، نظرًا لأهميته للاستهلاك المحلي وقطاعي التصنيع والتصدير، إذ تُزرع منه مساحة تقارب 400 ألف فدان سنويًا بمختلف العروات الزراعية.

وأوضح أن إصابة المحصول بالآفات الزراعية قد تتسبب في خسائر تتجاوز 20% من الإنتاجية الكمية والنوعية حال عدم التعامل معها، بما ينعكس سلبًا على دخول المزارعين والاقتصاد الوطني.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 22 نوفمبر 2026 • العدد 868

الإحصاء: ارتفاع معدل البطالة في مصر إلى ٦٪ خلال الربع الثالث من ٢٠٢٦

أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع معدل البطالة فى مصر إلى ٦٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٦، مقابل ٥.٨٪ خلال الربع الثانى من العام نفسه، فيما تراجع المعدل مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠٢٥، الذى سجل ٦.٤٪.
وكشفت نتائج بحث القوى العاملة عن ارتفاع أعداد المتعطلين إلى ٢.١٦٢ مليون شخص خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ٢.٠٧٥ مليون متعطل خلال الربع السابق، بزيادة بلغت ٨٧ ألف شخص، تعادل ٤.٢٪، بينما انخفض العدد بنحو ٦٧ ألف متعطل، بنسبة ٣٪، مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضى. وأظهرت البيانات ارتفاع حجم قوة العمل لـ٣٥.٧٥٧ مليون شخص خلال الربع الثالث من ٢٠٢٦، مقابل ٣٥.٦٣٦ مليون شخص فى الربع السابق، بزيادة بلغت ١٢١ ألف شخص، بنسبة نمو ٠.٣٪.
وبلغ حجم قوة العمل فى المناطق الحضرية ١٥.٩٨٠ مليون شخص، مقابل ١٩.٧٧٧ مليون شخص فى الريف، فيما سجل عدد الذكور ٢٨.١٠٨ مليون شخص، مقابل ٧.٦٤٩ مليون من الإناث. وكشفت البيانات استمرار الفجوة بين معدلات البطالة لدى الرجال والنساء، إذ ارتفع معدل البطالة بين الذكور لـ٣.٦٪ خلال الربع الثالث.



بعد تخصيص ٤٨ مليار جنيه بموازنة العام المالى ٢٧/٢٦ لدعم وتنشيط الصادرات

البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية .. يستهدف دعم تنافسية المنتجات المصرية وفتح أسواق جديدة

أعلنت الحكومة المصرية (ممثلة في وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية ووزارة المالية) عن تفاصيل البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية الذي وافق عليه مجلس الوزراء بهدف تعزيز الصادرات المصرية وخفض التكاليف اللوجيستية جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي ، بحضور الدكتور محمد فريد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، وأحمد كجوك وزير المالية، للإعلان عن تفاصيل البرنامج الذي يستهدف تعزيز تنافسية الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية.

ويتضمن البرنامج الجديد استفادة ١٢ قطاعا تصديريا، مع زيادة المخصصات المالية إلى ٤٨ مليار جنيه بدلا من ٤٥ مليار جنيه، إلى جانب زيادة مساندة الشحن، والتوسع في قائمة الدول المستهدفة من خلال إدخال أسواق جديدة، بما يدعم قدرة الشركات المصرية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وزيادة صادراتها.

وأكد الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، أن البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية يأتي ضمن خطة متكاملة للحكومة لتطوير منظومة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات باعتبارها مصدرا مستداما للنقد الأجنبي ومحركا للنمو الاقتصادي، مشيرا إلى وجود توافق في الرؤى بين وزارتي الاستثمار والتجارة الخارجية والمالية بشأن ضرورة تعزيز القدرات التصديرية للاقتصاد المصري، وتوسيع قاعدة المصدرين ورفع تنافسية المنتجات المصرية وتعزيز اندماج الشركات في سلاسل التجارة العالمية.

وأوضح الوزير أن تطوير منظومة الصادرات يتطلب التعامل بصورة استباقية مع التحديات والمتغيرات التي تشهدها التجارة العالمية، وفي مقدمتها ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، والإجراءات والرسوم الجمركية الإضافية، إلى جانب تنامي العوائق غير الجمركية المرتبطة بالاشتراطات البيئية ومتطلبات الانبعاثات الكربونية، بما يستلزم تطوير أدوات المساندة وتوجيهها وفقا للاحتياجات الفعلية للمصدرين وطبيعة الأسواق المستهدفة.

وأشار د. فريد إلى أن تحليل خريطة الصادرات المصرية أظهر تركز نحو ٨٠٪ منها في عدد محدود من الأسواق الرئيسية، تشمل الاتحاد الأوروبي والدول العربية وتركيا والولايات المتحدة وعدداً من الأسواق الآسيوية، وهو ما يفرض ضرورة تنويع التوزيع الجغرافي للصادرات والمنتجات، للحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على أسواق محدودة، مؤكدا أهمية التوسع في أسواق أمريكا الجنوبية وأفريقيا وشرق آسيا وأستراليا، مع استمرار الاهتمام بالأسواق الأوروبية.

وأضاف فريد أن الوزارة تعمل على توسيع قاعدة الشركات المصدرة من خلال مبادرة «مصر تنطلق بالتصدير»، التي تستهدف التعرف على احتياجات الشركات بمختلف المحافظات ومساندتها في دخول الأسواق الخارجية، وربطها بخدمات التمثيل التجاري والمعارض والبعثات التجارية، إلى جانب تأهيل الشركات والمصانع والمزارع ورفع جاهزيتها للتصدير، وتطوير قدراتها التسويقية والرقمية بما يمكنها من التواصل مع المستوردين والتعريف بمنتجاتها في الأسواق الدولية.

وأكد الدكتور فريد أن الوزارة تطور البنية المعلوماتية والرقمية للتجارة الخارجية، من خلال بوابة معلومات التجارة الخارجية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، لتوفير البيانات التي تساعد الشركات على دراسة الأسواق وتحديد الفرص التصديرية، إلى جانب بوابة إجراءات التجارة الخارجية لتيسير الإجراءات المرتبطة بحركة التجارة.

وفي هذا الإطار، أعلن الوزير استهداف الانتهاء من رقمنة الدورة الإجرائية المرتبطة بخدمات صندوق تنمية الصادرات بالكامل خلال فترة تتراوح بين ٦ و٨ أشهر، بالتكامل مع الأنظمة الإلكترونية بوزارة المالية، بما يتيح ربط البيانات والمستندات الخاصة بالمصدرين، ومنها الفواتير ومستندات الشحن، وتمكين الشركات من تقديم الطلبات ومتابعة الإجراءات والحصول على الخدمات إلكترونيا، دون الحاجة إلى تكرار تقديم المستندات أو الانتقال بين الجهات المختلفة.

وشدد الوزير على أهمية توحيد قواعد البيانات الخاصة بالصادرات المصرية، والوصول إلى مرجعية واضحة ومعتمدة للأرقام والمؤشرات التصديرية، بالتنسيق مع الجهات المعنية، بما يضمن دقة قياس معدلات النمو وتقييم أداء القطاعات والأسواق المختلفة، ويساعد على وضع مستهدفات أكثر دقة وتطوير السياسات والبرامج التصديرية.

وعلى الصعيد التكنولوجي، أشار فريد إلى جهود الوزارة لتفعيل المختبر التنظيمي ومركز الابتكار لتكنولوجيا التجارة الخارجية لإتاحة الفرصة أمام الشركات والمبتكرين لتطوير حلول توظف البيانات والذكاء الاصطناعي في تحسين عمليات التجارة والشحن والخدمات اللوجستية، بالتوازي مع برامج التدريب ورفع القدرات التي ينفذها مركز تدريب التجارة الخارجية بالتعاون مع صندوق تنمية الصادرات.

ولفت الوزير إلى أن البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية يمثل حلقة مكملة لهذه الجهود، من خلال معالجة التحديات الفعلية للمصدرين وربط آليات المساندة باحتياجات القطاعات والأسواق المستهدفة، مع تبسيط هيكله إلى ثلاثة محاور رئيسية تشمل المساندة الأساسية والحوافز، والشحن، والخدمات، بما يحقق كفاءة أكبر في توجيه المساندة.

وأوضح أن البرنامج تضمن زيادة متوسط المساندة الأساسية للمصانع بالمناطق الداخلية بنسبة ٣٥٪، مع استمرار نسب المناطق الحرة دون تغيير، إلى جانب الإبقاء على الحوافز الإضافية القائمة، وتوسيع قائمة الأسواق المستهدفة لتشمل أسواقا جديدة لجميع القطاعات التصديرية.

وأضاف أن البرنامج طور أدوات مساندة الشحن بالاعتماد على التكلفة الفعلية المثبتة بالفواتير الإلكترونية، وتحديث آليات الشحن البحري والبري، والشحن بنظام المركب السريع (RoRo)، والشحن الجوي للحاصلات الزراعية، إلى جانب استحداث مساندة للنقل الداخلي والتأمين على الشحنات لأول مرة، بما يعزز تكامل أدوات الوزارة وجهود جهاتها التابعة، ويدعم تنافسية الشركات المصرية ونفاذها إلى الأسواق الخارجية.

تعزيز التنافسية

من جانبه، أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أنه تم تخصيص ٤٨ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٦/ ٢٠٢٧ لدعم وتنشيط الصادرات، موضحا أن البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية يستهدف تعزيز تنافسية المنتجات المصرية وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات.

وقال الوزير إن الحكومة تعمل بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والمجالس التصديرية على تعظيم الاستفادة من المساندة التصديرية، لافتا إلى أن زيادة نسب المساندة تتم وفقا للعوائد الاقتصادية المحققة.

وأضاف أن الدولة تعمل على مساندة المصدرين في مواجهة التحديات العالمية وارتفاع تكاليف الإنتاج والشحن واضطرابات سلاسل الإمداد، بما يعزز قدرة الشركات المصرية على مواصلة التوسع في الأسواق الخارجية.

وأشار الوزير إلى أن دعم الصادرات بلغ ٢٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بمعدل نمو سنوي ٥٥٪، موضحا أنه تم صرف ١٢,٦ مليار جنيه نقدا لنحو ٢٥٠٠ شركة مصدرة خلال العام المالي الماضي، ضمن الدفعتين الأولى والثانية من مستحقات المصدرين المتأخرة.

تحديات وحلول

من جانبه، قال حاتم النواوي، رئيس صندوق تنمية الصادرات، إن البرنامج الجديد جاء نتيجة حوار مباشر مع مجتمع المصدرين، بهدف الوقوف على التحديات التي واجهت تطبيق برامج رد الأعباء التصديرية خلال السنوات الماضية، والعمل على وضع حلول عملية للمشكلات التي أثرت على استفادة الشركات من برامج المساندة.

وأضاف النواوي أن الصندوق رصد مختلف التحديات والعوائق التي واجهت المصدرين على مدار السنوات العشر الماضية، وعمل على تلافيها عند إعداد البرنامج الجديد، بما يضمن تطوير آليات الدعم ورفع كفاءة توجيه المخصصات المالية للقطاعات التصديرية.

وأشار إلى أن البرنامج الحالي يأتي استجابة للتوصيات التي خرج بها منتدى مصر ٢٠٢٦، في إطار توجه الدولة نحو تطوير منظومة دعم الصادرات وتعزيز مساهمة القطاع التصديري في الاقتصاد الوطني.

وأوضح أن تعديلات محور الشحن تستهدف خفض تكاليف وصول المنتجات المصرية إلى الأسواق الخارجية وتوسيع نطاق الأسواق المستفيدة ، مشيرا إلى رفع مساندة الشحن البحري والبري من ٢٥٪ إلى ٥٠٪ لتشمل أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا وجنوب شرق آسيا وروسيا، على أن تحتسب وفقا لقيمة الفاتورة الإلكترونية بدلا من الأسعار الاسترشادية ، كما تتضمن مساندة الشحن بنظام المركب السريع (RoRo) بنسبة ٢٥٪ من قيمة الفاتورة الإلكترونية، بدلا من المبالغ الثابتة التي كانت تتراوح بين ٥٠٠ و٢٠٠٠ يورو للشاحنة.

وفيما يتعلق بالشحن الجوي للحاصلات الزراعية، أوضح أن المساندة تبلغ ٢٥٪ للشحن إلى أوروبا و٥٠٪ إلى إنجلترا، مع زيادة المخصص المالي إلى ٥٠٠ مليون جنيه مقابل ٣٥٠ مليون جنيه سابقا. كما استحدث البرنامج مساندة النقل الداخلي من المصنع إلى الميناء بنسبة ٢٥٪ من التكلفة، بحد أقصى ٢٥٠ ألف جنيه للشركة سنويا، ومساندة التأمين على الشحنات المصدرة بنسبة ٢٥٪ من قيمة بوليصة التأمين.

وأضاف أن محور الخدمات يواصل مساندة المعارض الدولية وبعثات المشترين والبعثات التجارية بنسب تتراوح بين ٤٠٪ و٦٠٪ وفقا لحجم الشركة، إلى جانب التدريب ورفع القدرات بنسبة ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من تكلفة البرامج التدريبية، وفقا لجهة التدريب.

وأشار إلى إعادة تقييم منظومة المساندة بنهاية السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧، لقياس فاعليتها وتحديد فرص تطويرها، بما يعزز تحقيق مستهدفات تنمية الصادرات المصرية.

صندوق تنمية الصادرات: 35% زيادة في المساندة الأساسية لبرنامج رد الأعباء التصديرية في البرنامج الجديد

تعزيز الصادرات

من جانبه ، أكد رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة، فاضل مرزوق، أن زيادة المساندة التصديرية تمثل فرصة لتعزيز انتشار الملابس المصرية في الأسواق العالمية، خاصة الولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا.

وأشار مرزوق، إلى أن صادرات القطاع ارتفعت ١٦٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠٢٦ لتسجل ٢,٨٨٣ مليار دولار، مقابل ٢,٤٨١ مليار دولار خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

وأضاف أن المرحلة المقبلة تتطلب زيادة الاستثمارات في المصانع، ورفع الطاقة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات، وذلك لتعزيز قدرة الشركات المصرية على منافسة المنتجات التركية والآسيوية، ويتيح الاستفادة من الحوافز الجديدة في التوسع بالأسواق الخارجية.

ويرى رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية، شريف الصياد، أن زيادة المساندة التصديرية تتيح فرصة لتعزيز تنافسية المنتجات المصرية، والتوسع في أسواق جديدة.

و أكد الصياد أن صادرات القطاع سجلت ٤,٣٥ مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠٢٦، بنمو ٤,١٪، فيما يستهدف المجلس تحقيق نمو سنوي يقارب ١٥٪ ، وأضاف أن الكابلات، والصناعات الكهربائية، والإلكترونية، والأجهزة المنزلية، والسيارات، ومكوناتها، تمثل أبرز مجالات التوسع، مشيرا إلى تجاوز صادرات مكونات السيارات حاجز المليار دولار، خلال ٢٠٢٥، ما يعكس فرص تعميق التصنيع المحلي، وزيادة القيمة المضافة، مع ضرورة خفض تكاليف الإنتاج والشحن.

فتح أسواق جديدة

و قال الخبير الاقتصادي، أيمن غنيم، إن برنامج رد الأعباء التصديرية الجديد يمثل فرصة لتعزيز تنافسية المنتجات المصرية، وفتح أسواق خارجية جديدة ، موضحا أن استمرار زيادة الصادرات يتطلب توجيه الحوافز إلى القطاعات الإنتاجية القادرة على التوسع، والنفاذ إلى الأسواق العالمية.

وأضاف غنيم أن المساندة التصديرية يجب ألا تقتصر على تخفيف الأعباء المالية، بل ينبغي أن ترتبط بزيادة الطاقات الإنتاجية، والقيمة المضافة، وخلق فرص العمل، مع تخصيص جانب منها لدعم البحث والتطوير داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

رضوى عبدالله



خلال الاجتماع الاستراتيجي القطري لمصر للمنتدى الاقتصادي العالمي ..

مصر تعزز مكانتها على خريطة الاستثمار الدولي بعد حزمة الإصلاحات الهيكلية وتطوير البنية التحتية

في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وتصاعد التوترات الجيوسياسية، تواصل مصر تحركاتها لتعزيز مكانتها على خريطة الاستثمار الدولي، مستندة إلى برنامج ممتد للإصلاح الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، وتهيئة مناخ أكثر جذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي هذا الإطار ، استضافت مصر الاجتماع الاستراتيجي القُطري للمنتدى الاقتصادي العالمي في القاهرة يومي ١٦ و١٧ نوفمبر ٢٠٢٦، بمشاركة نحو ٨٠ من قيادات الشركات العالمية والمؤسسات الاقتصادية الدولية وقادة القطاع الخاص،

وجاءت مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي في الاجتماع الاستراتيجي حول مصر، الذي ينظمه المنتدى الاقتصادي العالمي بالقاهرة، لتسلط الضوء على ملامح الرؤية المصرية للمرحلة المقبلة، وما تحمله من طموحات للتحول إلى مركز إقليمي للإنتاج والتصنيع والتصدير.

تصريحات الرئيس خلال المنتدي كشفت عن توجه واضح نحو تعظيم دور القطاع الخاص، وتوطين الصناعة، وجذب الاستثمارات في قطاعات الطاقة النظيفة والسيارات الكهربائية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، بالتوازي مع إطلاق استراتيجية الصناعة ٢٠٣٠، واستهداف رفع مساهمة القطاع الصناعي إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تعكس الشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، واستمرار التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية، أهمية الحضور المصري في دوائر الاستثمار والتنمية الدولية.

وكان الرئيس السيسي أجري عددا من اللقاءات علي هامش المنتدي ، حيث التقي ، أوديل رينو باسو، رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وخلال اللقاء أعرب الرئيس عن تقدير مصر للشراكة القائمة بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، مؤكدًا أهمية تعزيزها، خاصة في ظل الدور الذي يضطلع به البنك في دعم أولويات التنمية في مصر.

وتناول الرئيس الجهود التي بذلتها الدولة المصرية من أجل تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتعزيز المجالات الاستثمارية المتاحة في مصر، منوهًا إلى الفرص الواعدة في العديد من القطاعات، ومن بينها الطاقة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي، وصناعة السيارات.

وفي هذا الإطار، تم بحث فرص التعاون مع البنك في عدد من هذه القطاعات، فضلًا عن إمكانية مساهمة البنك في إقامة المناطق الاستثمارية الجديدة في مصر.

وأشادت رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من جانبها بالإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها مصر، بما في ذلك فيما يتصل بالإصلاح الاقتصادي والهيكلي، مشيرةً إلى استعداد البنك لمواصلة دعم الجهود المصرية لدفع النمو وتحقيق التنمية المستدامة، وفقًا للأولويات المصرية، بالإضافة إلى مواصلة التنسيق مع الجانب المصري من أجل دفع التعاون المشترك في المجالات محل الأولوية وتعزيز استثمارات البنك في مصر من أجل تحويل الإمكانات المصرية الهائلة إلى استثمارات مستدامة تساهم أيضًا في توفير فرص العمل.

تنمية واستقرار

وخلال مشاركته ، في جلسة الحوار الاستراتيجي رفيعة المستوى، ضمن فعاليات المنتدى ،

أكد السيسي نجاح مصر، رغم التحديات، في الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة، ومواصلة تنفيذ مشروعها الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، القائم على تمكين القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية، وجذب الاستثمارات وتحفيزها، ودعم الأنشطة الإنتاجية المتطورة، إلى جانب الاستثمار في بناء الإنسان ورفع مهاراته.

وكشف أن الاقتصاد المصري سجل معدل نمو بلغ ٥,١٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، فيما ارتفع الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى نحو ٥٧,٥ مليار دولار بنهاية أكتوبر ٢٠٢٦، وبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ١٨ مليار دولار.

واستعرض الرئيس التطور الذي شهده قطاع التشييد والبناء، موضحًا أن مساحة الرقعة المعمورة تضاعفت من نحو ٧٪ إلى ١٤٪، كما ارتفع عدد المدن الجديدة من ٢٢ إلى ٦١ مدينة.

وأشار إلى الطفرة التي شهدتها شبكات النقل والطرق، التي امتدت لنحو ٣١ ألف كيلومتر، إلى جانب تطوير وإنشاء الموانئ وشبكات السكك الحديدية والمراكز اللوجستية، بما أسهم في تعزيز حركة التجارة الداخلية والخارجية وتحويل مصر إلى مركز للتبادل التجاري والخدمات اللوجستية.

ولفت إلى نجاح مصر في جذب عدد من كبرى الشركات العالمية للاستثمار في مجالات صناعية متنوعة، مستفيدة من المزايا التنافسية التي تتمتع بها البلاد والحوافز الاستثمارية التي توفرها، فضلًا عن الإصلاحات التي أقرت لتحسين مناخ الاستثمار.

وأكد أن الدولة تستهدف تحويل مصر إلى قاعدة إنتاجية صناعية وتصديرية، من خلال تشجيع توطين الصناعات ونقل التكنولوجيا وزيادة المكون المحلي، وتعزيز اندماج الشركات المصرية في سلاسل القيمة العالمية، مع مواصلة تطوير السياسات الداعمة للاستثمار وتوفير بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأشار الرئيس إلى إطلاق مصر استراتيجية الصناعة ٢٠٣٠، التي تستهدف رفع مساهمة القطاع الصناعي إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، وزيادة مساهمة الصناعات الخضراء إلى ٥٪ .

وأضاف أن جهود تطوير البيئة التشريعية والضريبية مستمرة، مع تقديم حوافز استثمارية، خاصة في القطاعات ذات الأولوية، ومنها الطاقة النظيفة، وصناعة السيارات ومكوناتها، بما في ذلك السيارات الكهربائية، والصناعات الدوائية، وإنتاج الألواح الشمسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأوضح أن مصر أطلقت برنامج الرخصة الذهبية لتسريع الحصول على الموافقات اللازمة للاستثمار، كما نفذت إصلاحات أسهمت في خفض زمن وتكلفة الإفراج الجمركي، بحيث يصبح متوسط زمن الإفراج يومين فقط.

وأضاف أن الدولة تعمل على تطبيق الرقمنة في الخدمات الحكومية المرتبطة بالاستثمار، وإطلاق منصة رقمية موحدة للأعمال، بما يضمن اختصار الإجراءات وتحقيق الشفافية.

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، أكد الرئيس نجاح مصر في رفع القدرات الكهربائية إلى نحو ٦٤ ألف ميجاوات لدعم التنمية الصناعية والإنتاجية، مشيرًا إلى أن الدولة تستهدف تعزيز الاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة، والوصول بمساهمتها إلى ٤٥٪ بحلول عام ٢٠٢٨، إلى جانب تعزيز الربط الكهربائي مع دول الجوار.

كما أشار إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة مشكلة نقص العملة الأجنبية وصعوبة تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، وفي مقدمتها تبني سعر الصرف المرن، مؤكدًا أن المستثمر الأجنبي أصبح قادرًا على تحويل أرباحه إلى الخارج واستيراد احتياجاته من الموارد من خلال إجراءات مصرفية ميسرة.

وكشف الرئيس عن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٧-٢٠٣٠، المقرر الإعلان عنه في ديسمبر ٢٠٢٦، والذي يستهدف الانتقال بالاقتصاد إلى مرحلة رفع الإنتاجية، وتعزيز اندماجه في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، مع تمكين القطاع الخاص وزيادة قدرته التنافسية.

ودعا السيسي المستثمرين إلى تعزيز استثماراتهم في مصر، مؤكدًا امتلاك البلاد فرصًا واعدة في مختلف القطاعات، وحرص الدولة على تذليل أي عقبات قد تواجه المستثمرين.

وأوضح الرئيس أن مصر خرجت من أحداث عام ٢٠١١ في ظل ظروف صعبة وتحديات كبيرة، وسط تشكك في قدرتها على تجاوزها، إلا أن إرادة الشعب المصري مكنتها من مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وهو ما ساعد الحكومة على اتخاذ قرارات طموحة وتجاوز الصعاب.

وأشار الرئيس إلى تنفيذ خطة واسعة لإعادة تأهيل البنية الأساسية، التي كانت في وضع متواضع، موضحًا أن قدرات الدولة المصرية في قطاع الكهرباء لم تكن تتجاوز ٢٨ جيجاوات، بينما ارتفعت حاليًا إلى ٦٤ جيجاوات.

وأضاف أن شبكة الطرق الرئيسية تجاوزت ٣٠ ألف كيلومتر، وأصبحت تربط موانئ الدولة التي زادت من حيث العدد والقدرة الاستيعابية، وأصبحت مؤهلة لاستقبال السفن الكبيرة.

وكشف الرئيس أن الدولة تنفق سنويًا نحو تريليون جنيه على البنية التحتية في مختلف القطاعات، بما يشمل الموانئ والمراكز اللوجستية والمطارات ومراكز تخزين السلع الاستراتيجية والوقود.

وذكر الرئيس أنه رغم خسارة الدولة نحو ٢٠ مليار دولار من إيرادات قناة السويس خلال السنوات الماضية، فإن حركة مرور السفن بالقناة تشهد تحسنًا، مجددًا التأكيد على أن مصر تمثل بيئة جاذبة للاستثمار بفضل موقعها ومناخها الاستثماري واستقرارها السياسي والاقتصادي.

وأشار إلى أن الدولة نفذت إصلاحات اقتصادية وبرنامجين بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، حظيا بتقدير الصندوق، بما يعكس قدرة مصر على تنفيذ الإصلاحات، موجهًا رسالة تقدير واحترام للصندوق وخبرائه على الجهود التي بذلوها في التعاون مع مصر، خاصة في ظل تنفيذ الدولة المستهدفات المرتبطة بالبرنامج.

وأوضح أن الإجراءات والمستهدفات التي وضعها الصندوق تحمل تكلفتها الرأي العام والشعب المصري، وأن هذه التكلفة جاءت مركبة في ظل الظروف العالمية الصعبة، لافتًا إلى أن شعوب دول كثيرة لم تتحمل إجراءات مماثلة، بينما تحملها الشعب المصري، ووجه الرئيس رسالة تقدير إلى الشعب المصري.

وأكد السيسي أن الدولة حققت معدل نمو بلغ ٥,١٪، وأن طموحها يستهدف تحقيق معدلات أعلى، مشيرًا إلى اكتساب الشركات المصرية سمعة وخبرات من المشروعات التي نفذتها خلال السنوات الماضية، بما مكنها من تنفيذ مشروعات عملاقة في الدول العربية والأفريقية.

وشدد على دعم الدولة لانخراط القطاع الخاص في قيادة جهود التنمية، إلى جانب العمل على إعادة تأهيل البنية الإنسانية وتدريب الكوادر، موضحًا أن مصر تضم حاليًا ١٣١ جامعة تعمل على تخريج كوادر مؤهلة في مختلف المجالات، وقادرة على المنافسة، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والرقمنة، وتأهيل الشباب لمتطلبات سوق العمل الحديث.

وأوضح الرئيس أن ما تحقق من إنجازات يرتبط بما تتمتع به مصر من استقرار، سواء في برامج الإصلاح الاقتصادي أو تنفيذ القوانين، مؤكدًا جاهزية بيئة العمل لاستقبال الاستثمارات في مختلف المجالات، في ظل وجود مناطق اقتصادية وصناعية والتسهيلات التي تقدمها الدولة، ومنها الرخصة الذهبية.

وأضاف أن الحكومة تعمل على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة في الاقتصاد، وهو ما أسفر عن زيادة استثمارات القطاع الخاص خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ بنسبة ٢٥,٩٪، لتسجل ٦٦٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية.

وأكد نجاح الدولة في جذب عدد من كبرى الشركات العالمية للاستثمار، مستفيدة من المزايا التنافسية التي تتمتع بها مصر، مع استمرار تطوير السياسات الداعمة للاستثمار.

وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، أشار الرئيس إلى إصدار مصر مؤخرًا النسخة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، موضحًا أن الدولة تعمل على تطوير البنية التحتية المعلوماتية والرقمية، وتوفير البنية الأساسية اللازمة لمراكز البيانات والحوسبة السحابية، وتأمين مصادر الطاقة اللازمة لتشغيلها.

وأكد امتلاك مصر المقومات التي تؤهلها لاستقطاب استثمارات كبرى الشركات العالمية، خاصة في مجالات مراكز البيانات والحوسبة السحابية، وتطوير النماذج والخوارزميات، والبحث والتطوير، وإنشاء مراكز التميز والابتكار.

ولفت إلى تكثيف الاستثمارات في مجالات التعليم والتدريب وبناء القدرات وريادة الأعمال، بهدف إعداد جيل من المتخصصين القادرين على العمل في هذه المجالات، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري في القطاعات التكنولوجية الحديثة.

الرئيس السيسي : برنامج التحول الوطني 2027 – 2030 المقرر إعلانه في ديسمبر 2026 يهدف للانتقال إلى مرحلة «رفع إنتاجية الاقتصاد و تمكين القطاع الخاص وتعزيز تنافسيته

لقاءات متنوعة

وعلى هامش الاجتماع الاستراتيجي القُطري للمنتدى الاقتصادي العالمي عقد رئيس الوزراء والوزراء عددا من اللقاءات مع عدد من الوفود المشاركة ، حيث التقي الدكتور مصطفي مدبولي ، مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة «أكوا باور» السعودية محمد بن عبد الله أبو نيان، والوفد المرافق له، و أكد مدبولي اهتمام مصر بتطوير الشراكة الاقتصادية المصرية – السعودية لا سيما في مجال تبادل الاستثمارات، وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، وتعزيز التكامل الاقتصادي في مجالات: الطاقة، والبنية التحتية.

إطلاق آلية ضمان تمويل مشروعات البنية التحتية

خلال فعاليات «الاجتماع الاستراتيجي القُطري لمصر»، الذي تستضيفه مصر بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، شارك الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، في جلسة رئيسة بعنوان «آفاق الاقتصاد الكلي والاستثمار ونمو القطاع الخاص» وأوضح وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية أنه:

• بحلول ديسمبر ٢٠٢٦ ستنتهي مصر رسميًا من برنامج الإصلاح الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، مستندةً إلى مؤشرات كلية أكثر قوة واستقرار اقتصادي، بما يهيئ للانطلاق نحو مرحلة النمو الشامل والمستدام.

• أسفرت جهود الإصلاح خلال السنوات الماضية عن نتائج ملموسة انعكست في تدعيم مؤشرات الاقتصاد الكلي، والحفاظ على معدلات نمو مرتفعة رغم الصدمات الإقليمية والدولية، وتكوين احتياطيات قوية من النقد الأجنبي، وزيادة معدلات الاستثمار.

• تدفع مصر هذا التحول من خلال إطلاق النسخة الثانية من وثيقة سياسة ملكية الدولة، وتشمل المستهدفات رفع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات إلى ٦٧٪ بحلول ٢٠٣٠، وتوجيه الاستثمارات الحكومية نحو القطاعات الاستراتيجية، وإعادة هيكلة الوجود الحكومي في بعض القطاعات.

• تستهدف الحكومة تغيير نموذج النمو البرنامج الوطني للتحول الاقتصادي حتى ٢٠٣٠ ، ليعتمد بصورة كبرى على خمسة قطاعات رئيسة ذات توجه إنتاجي وتصديري، هي: الصناعات التحويلية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، والطاقة، والزراعة. وتسهم هذه القطاعات مجتمعة بنحو ٤٠٪ من الناتج المحلي، و٥٠٪ من النمو الاقتصادي، و٤٠٪ من القوى العاملة، فيما يستهدف البرنامج زيادة جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية.

• يستهدف البرنامج الوصول بمعدلات النمو إلى ٦,٨٪، مع التركيز علي جودة النمو ومصادره، إلى جانب خفض التضخم إلى ما بين ٥ و٧٪ بحلول ٢٠٣٠.

• أنجزت مصر جانبًا كبيرًا من الإصلاح الاقتصادي، وأن الاقتصاد المصري أصبح يستند إلى قاعدة أكثر قوة لترسيخ الاستقرار الاقتصادي والانطلاق نحو النمو المستدام. ودعا الوزير الصناديق الدولية والمستثمرين وصناديق رأس المال المخاطر إلى الاطلاع على الإصلاحات الجارية والمشاركة في الفرص الاستثمارية، خاصة في قطاع الشركات الناشئة وآلية تمويل البنية التحتية.

حضور لافت لكبري الشركات العالمية

و في السياق ذاته ، قال الدكتور عبدالمنعم السيد، مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية، إن مختلف المنصات العالمية جاءت إلى مصر لمناقشة الفرص الاستثمارية داخلها.

وأضاف السيد، ، أن المنتدى الاقتصادي العالمي حول مصر، مُخصص لمصر، ويجمع رجال الأعمال والشركات الاستثمارية والجهات التمويلية على مستوى العالم في القاهرة.

وتابع أن «مصر لا تعرض منتجاتها أو الفرص الاستثمارية على المنصات العالمية، بل إن هذه المنصات أتت إلى مصر لتشاهد ماذا تم على أرض الواقع، وتناقش فرص استثمارية داخل الدولة يُمكن تنفيذها في الوقت الحالي».

ولفت إلى حضور ٨٠ ممثلا لكبرى الشركات العالمية بحثا عن فرص استثمارية في مختلف القطاعات وخاصة قطاعي الصناعة، والطاقة الجديدة والمتجددة والخضراء، وقطاع الذكاء الاصطناعي.

محمد محيي الدين



بين حماية ثروات مصر و أمنها القومي..

«الدهابة» علي أبواب التقنين.. ومرحلة جديدة من التنقيب الأهلي عن الذهب

شهد ملف العاملين في التنقيب الأهلي عن الذهب «الدهّابة»، بحدود مصر الجنوبية ، تطورات مهمة خلال الأيام القليلة الماضية ، وشهد الملف انفراجة مع الإعلان عن «مبادرة» لتقنين أوضاع عملهم عبر تدشين شركة جديدة، يتولى أمرها «جهاز مستقبل مصر» ، مع تسوية أمنية تقضي بالإفراج عن «المحبوسين» منهم.

و«جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة» هو هيئة اقتصادية مصرية تابعة للرئاسة ، تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتطبيق استراتيجيات التنمية الشاملة.

وجاءت المبادرة، نتيجة اجتماع عقده «اتحاد القبائل والعائلات المصرية»، الذي يترأسه رجل الأعمال المصري، إبراهيم العرجاني، مع ممثلي القبائل والعائلات المصرية وبرلمانيين بالمحافظات الجنوبية التي تنتشر فيها أعمال التنقيب الأهلي، (أسوان، والبحر الأحمر)، وبحضور قيادات أمنية .

ويري خبراء أن التسوية الأهلية لقضية «الدهّابة» تعد بمثابة «خطوة إيجابية لتقنين أعمالهم، وفق القوانين المصرية»، مشددين على ضرورة «الالتزام بالضوابط التي تنظمها الحكومة المصرية، بوصفها قضية تمس الأمن القومي مباشرة»، وقالوا إن «الأزمة في وجود شبكات من تنظيمات الجريمة العابرة للحدود تعمل في عملية التنقيب، وتدعمها جهات خارجية: ما دفع القوات المسلحة المصرية للتدخل لمواجهة هذه العصابات» .

وأثار نشاط «الدهّابة» في المناطق الحدودية الجنوبية لمصر جدلاً، الفترة الأخيرة، بعد إعلان القوات المسلحة مقتل ضابطين، خلال حملة عسكرية لمكافحة التنقيب غير القانوني عن الذهب، على الحدود مع السودان»، وأعلن المتحدث العسكري باسم القوات المسلحة المصرية، العقيد أركان حرب أحمد عتمان، الأسبوع قبل الماضي، أن «مجابهة الظاهرة شهدت تبادلا لإطلاق النار مع عناصر إجرامية» .

ودشن الجيش المصري ٣ مراحل من عملية «درع الجنوب»، منذ يونيو الماضي حتى أكتوبر ، في مواجهة ظاهرة «الدهّابة»، قبل أن يعلن المتحدث العسكري، في مؤتمر صحفي في ٥ نوفمبر الحالي عن «تدشين المرحلة الرابعة في الصحراء الشرقية حتى تحقيق أهدافها» .

وفي تحرك مجتمعي لتسوية قضية «الدهابة»، أشارت تقارير إعلامية إلى توجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسي، بعقد اجتماع بين «الجهات المعنية وممثلي القبائل العربية والعاملين في مجال التنقيب الأهلي عن الذهب»، لوضع إطار مؤسسي ينظم نشاط هذه المجموعات، ويحمي ثروات الحكومة المصرية وحقوقها.

وتضمن الاتفاق «تسيق الأدوار بين القوات المسلحة المصرية، وجهاز مستقبل مصر»، بحيث يتولى «الجيش المصري تأمين المناطق، بينما يقوم (جهاز مستقبل مصر)، بتنظيم نشاط (الدهّابة)، من خلال تدشين شركة جديدة تعمل على تقنين أعمال التنقيب» إلى جانب «معالجة أوضاع المحبوسين على ذمة قضايا مرتبطة بالتنقيب غير المشروع عن الذهب» .

وقالت عضو مجلس النواب عن محافظة أسوان، منى شاكر خليل، إن «التفاهمات تشمل تأسيس شركة تحت مظلة (جهاز مستقبل مصر)، تتولى تقنين أوضاع العاملين في قطاع التنقيب، وإصدار التراخيص القانونية»، وأشارت في تصريحات لها بعد مشاركتها في اجتماع ممثلي القبائل العربية والعاملين في التنقيب عن الذهب وممثلي الجهات الحكومية المعنية، إلى أن «الاتفاق يحمي أعمال الشركات العاملة، ويحفظ حقوق الدولة وعوائد ثرواتها».

وأشارت خليل إلى أنه «جرى الاتفاق على الإفراج عن جميع المحبوسين، على خلفية قضايا التنقيب العشوائي»، وقالت إن «التفاهمات تشمل فقط من تم ضبطهم بممارسة نشاط التنقيب، دون ارتكاب جرائم جنائية» .

وأسفرت جهود الحملة الأمنية ضد أنشطة التنقيب غير المشروع عن «توقيف ٦٩١ شخصاً، بينهم ١٥١ مصرياً، و٥٤٠ أجنبياً»، إلى جانب «ضبط ٣٤ قطعة سلاح و٦٣ ألف طلقة ذخيرة من أعيرة مختلفة، إضافة إلى تنفيذ «العديد من الضربات الاستباقية» لقطع إمدادات الأسلحة والذخائر عن العناصر المتورطة»، حسب المتحدث العسكري المصري.

ويأتي الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في الاجتماع الذي نظمه «اتحاد القبائل العربية»، ليشكل «انفراجة لأزمة الدهّابة»، وفق النائب عن محافظة البحر الأحمر، جبريل محمود، الذي قال إن «الاتفاق لصالح جميع الأطراف؛ لأنه ينظم أعمال التنقيب الأهلي بشكل قانوني، وبتنسيق مع الجهات الحكومية المشرفة على ملف التعدين»، وأشار إلى أن «جهاز مستقبل مصر» سيعلن الإجراءات التي ستنظم التراخيص اللازمة لعمليات التنقيب الشرعي.

ويرى محمود، أن «هناك ارتياحاً للمبادرة الأخيرة، خصوصاً أنها تضمنت معالجة لملف المحبوسين« ، فيما يشدد الخبير العسكري ، اللواء نصر سالم، على أن «تكون عملية تقنين أعمال الدهّابة، بإشراف كامل لمؤسسات الحكومة المصرية»، وقال إن «القضية ليست فقط في تنظيم أعمالهم، ولكن في فرض السيادة الكاملة على الحدود المصرية؛ لأن نشاط المنقبين غير الشرعيين، يضر بالأمن القومي المصري بشكل مباشر» .

وأوضح سالم، أن «هناك عصابات مسلحة تعمل في نشاط الجريمة العابرة للحدود، من تنقيب وتجارة المخدرات، توجد في المناطق الحدودية»، وأشار إلى أن «الحزم مع هذه الشبكات كان ضروريا، خصوصاً أنها مدعومة من جهات خارجية، كما أن وجودها يشكل بابا خلفيا لوجود تنظيمات مسلحة أخرى».

و أكد النائب فايز أبو حرب، عضو مجلس الشيوخ، أن الاجتماع الذي عقد قبل أيام ، برعاية المهندس إبراهيم العرجاني، رئيس اتحاد القبائل والعائلات المصرية، وبمشاركة عدد من نواب أسوان والبحر الأحمر وعدد من مشايخ وممثلي الدهابة في حلايب وشلاتين ومرسى علم، يأتي تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، ويستهدف التوصل إلى حلول عملية لأزمة العاملين في مجال التنقيب عن الذهب، وتقنين أوضاعهم تحت إشراف جهاز مستقبل مصر .

وقال أبو حرب، إن الاجتماع شهد توافقا وترحيبا من الحاضرين بشأن خطوات تقنين الأوضاع، باعتبارها مطلبا قديما لأبناء هذه المناطق، مؤكدا أن تنظيم هذا النشاط سيعود بالنفع على المواطنين وأبنائهم، ويسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعظيم الاستفادة من الثروات الطبيعية.

وأضاف أن أبناء المناطق الجنوبية العاملين في هذا المجال يمتلكون خبرات متراكمة، ومن الأولى إتاحة الفرصة أمامهم للاستفادة من خبراتهم في إطار قانوني ومنظم، بدلا من استمرار العمل خارج المنظومة الرسمية، مشددا على أن الهدف هو الحفاظ على الوطن والمواطن، وتوفير فرص العمل لأبناء هذه المناطق تحت مظلة الدولة وإشرافها.

وأشار عضو مجلس الشيوخ إلى أنه من المقرر العمل خلال الأيام المقبلة على ترتيب الكيان المنظم لهذا النشاط، بما يضمن وضع آليات واضحة لممارسة العمل وتقنين الأوضاع، وتحقيق التوازن بين حقوق المواطنين ومتطلبات الدولة في إدارة واستغلال الثروات المعدنية.

دعم رئاسي

فيما أشاد النائب هاني حليم، عضو مجلس الشيوخ، بدعم الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، لمبادرة اتحاد القبائل والعائلات المصرية لحل مشكلة الدهابة وتقنين أوضاع العاملين بقطاع التنقيب عن الذهب، مؤكدًا أن هذه الخطوة تعكس اهتمام القيادة السياسية بالتعامل مع مشكلات المواطنين، خاصة أبناء المناطق الحدودية والجنوبية، والعمل على إيجاد حلول واقعية تحافظ على مصادر دخلهم وتضمن ممارسة أنشطتهم بصورة قانونية ومنظمة.

وقال حليم إن تحرك اتحاد القبائل والعائلات المصرية، برئاسة المهندس إبراهيم العرجاني، في هذا الملف يمثل خطوة مهمة نحو إنهاء أزمة ظلت تؤثر على عدد كبير من العاملين بهذا القطاع، مشيرًا إلى أن دعم الرئيس للمبادرة يعكس توجه الدولة نحو احتواء المشكلات المجتمعية من خلال الحوار والتنسيق بين المؤسسات المعنية وممثلي المواطنين، بدلًا من ترك الأزمات دون حلول واضحة.

وأضاف عضو مجلس الشيوخ، أن الاجتماع الموسع الذي عُقد برعاية رئيس الاتحاد، وبمشاركة أعضاء من مجلسي النواب والشيوخ وممثلي القبائل والعائلات من أسوان وحلايب وشلاتين ومرسى علم، إلى جانب ممثلي الأجهزة الأمنية وجهاز مستقبل مصر، يمثل بداية جادة لوضع آليات عملية لتنظيم هذا النشاط، ومعالجة الأوضاع المرتبطة به، بما يحقق الاستقرار للعاملين ويحفظ حقوق الدولة.

وشدد حليم على أهمية الإسراع في استكمال الإجراءات التنفيذية لتقنين أوضاع العاملين بقطاع التنقيب عن الذهب، والتعامل مع الملفات الإنسانية والقانونية المرتبطة بالأزمة، مؤكدًا أن توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي تضع أساسًا مهمًا لتحقيق التوازن بين حماية أرزاق المواطنين وحسن استغلال الثروات المعدنية، بما يفتح آفاقًا جديدة للعمل والإنتاج والتنمية في جنوب مصر.

وبدوره أشاد اللواء الدكتور رضا فرحات، نائب رئيس حزب المؤتمر وأستاذ العلوم السياسية، بتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي لحل أزمة الدهابة في جنوب مصر، مؤكدا أنها تعكس حرص القيادة السياسية على الاستماع إلى مطالب المواطنين والتعامل مع قضاياهم بحلول عملية توازن بين تطبيق القانون والحفاظ على مصادر رزق أبناء الجنوب.

وأوضح فرحات أن الاتفاق الذي يجمع القوات المسلحة وشركة مستقبل مصر للتنمية المستدامة واتحاد القبائل العربية يمثل خطوة مهمة نحو تنظيم عمليات التنقيب عن الذهب، وإتاحة الفرصة أمام العاملين في هذا المجال لممارسة نشاطهم بصورة قانونية ومنظمة، بما يحفظ حقوقهم ويحقق الاستفادة من الثروات المعدنية التي تزخر بها مناطق جنوب مصر.

وأشار إلى أن أهمية الاتفاق تتمثل في أنه يقدم معالجة واقعية تراعي طبيعة النشاط التعديني والظروف المعيشية للعاملين فيه، بدلا من الاكتفاء بالتعامل مع الأزمة من زاوية قانونية فقط، مؤكدا أن توفير إطار رسمي للعمل يحقق مصلحة مشتركة للدولة والمواطن، ويحمي العاملين من المخاطر المرتبطة بالتنقيب العشوائي.

برلمانيون : المبادرة الجديدة تقدم معالجة واقعية تراعي طبيعة النشاط التعديني والظروف المعيشية للعاملين فيه

وأضاف فرحات أن التحرك يعكس نهجا رئاسيا يقوم على الجمع بين هيبة الدولة وسيادة القانون من ناحية، والبعد الاجتماعي والإنساني من ناحية أخرى، لافتا إلى أن الدولة القوية هي التي تمتلك القدرة على تنظيم مواردها وفتح مسارات مشروعة أمام المواطنين للمشاركة في النشاط الاقتصادي والإنتاجي.

وأكد أن مشاركة اتحاد القبائل العربية في الاتفاق تمثل أهمية كبيرة باعتبارها تعزز التواصل مع أبناء المناطق المعنية، وتدعم جهود تنفيذ التفاهمات على أرض الواقع، بما يضمن تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية مؤكدا أن جنوب مصر يمتلك ثروات وإمكانات واعدة، و تنظيم استغلال الذهب يمكن أن يتحول إلى رافد مهم للاقتصاد الوطني، ومصدر لفرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، و هذا التحرك يجسد اهتمام القيادة السياسية بأبناء الجنوب وحرصها على أن تمتد ثمار التنمية إلى مختلف المناطق والفئات، دون استثناء.

و قال اللواء أركان حرب أسامة كبير، مستشار كلية القادة والأركان، إن الاجتماع الذي استضافته مدينة مرسى علم لمناقشة تقنين أوضاع العاملين في مجال التنقيب عن الذهب يمثل تطبيقًا عمليًا وسريعًا لتوجيهات القيادة السياسية ، بشأن إنشاء مؤسسة أو شركة كبرى تحت إشراف جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة.

تسليم الذهب للدولة

و مبادرة تقنين أوضاع العاملين في التنقيب الأهلي عن الذهب «الدهابة» تسليم ما بحوزتهم من ذهب إلى الدولة والحصول على قيمته المالية وإيداعها في حساباتهم البنكية، بما يضمن مشروعية الأموال ويمنح العاملين فرصة لممارسة نشاطهم بصورة رسمية، وفق ما أكده الشيخ عمرو عبده، شيخ الدهابة النوبيين.

وأوضح عبده، ، على هامش مؤتمر الدهابة في أسوان، أن إتاحة تسليم الذهب مقابل الحصول على قيمته وإيداعها مصرفيًا تُعد من أبرز مزايا المبادرة، لما توفره من شعور بالأمان والاستقرار للعاملين في هذا المجال.

وكشف شيخ الدهابة النوبيين أن نشاط التنقيب الأهلي عن الذهب توقف تمامًا قبل إطلاق المبادرة، بسبب تصاعد التوترات في مناطق الجبال وانتشار أعمال البلطجة والأسلحة، إلى جانب وجود عناصر من جنسيات أجنبية، وهو ما أدى إلى تهديد المواطنين وتعطيل أعمال التنقيب.

وأشار إلى أن تعريف العاملين بتفاصيل المبادرة تطلب التواصل المباشر معهم وشرح آلياتها، في ظل اختلاف مستويات الوعي وتباين وجهات النظر بشأنها، معربًا عن شكره للرئيس عبد الفتاح السيسي على إطلاق مبادرة تقنين الأوضاع، ومثمنًا جهود القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ومسؤولي الدولة في التعامل مع الأزمة.

اسامة المنياوي

السنة الثامنة عشر • الاحد 22 نوفمبر 2026 • العدد 868

البنك الأهلي المصري يقفز بصافي أرباحه إلى ١٣٩,٠٤٠ مليار جنيه خلال ٦ اشهر من ٢٠٢٦

ارتفعت أرباح البنك الأهلي المصري إلى ٢٠٨,٣١٨ مليار جنيه خلال أول ٦ أشهر من ٢٠٢٦، مقابل ١٦٦,٩٤١ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، وفقًا للقوائم المالية للبنك، بما يعكس نموًا ملحوظًا في نتائج أعماله خلال الفترة.
وأوضحت القوائم المالية ارتفاع صافي أرباح البنك الأهلي المصري إلى ١٣٩,٠٤٠ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٩٣,٥١٩ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، محققًا زيادة قدرها ٤٥,٥٢١ مليار جنيه.
كما ارتفع صافي الدخل من العائد نحو ١٩٢,٣٤٨ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مقابل ١٧٥,١٢٣ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، بزيادة بلغت نحو ١٧,٢٢٥ مليار جنيه.
وقفز صافي الدخل من الأتعاب والعمولات إلى ٢٠,٨٤٩ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ١٥,٨٣٤ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٥,٠١٥ مليار جنيه.
وتعكس نتائج أعمال البنك الأهلي المصري مواصلة تحقيق معدلات نمو قوية في الأرباح ومصادر الدخل المختلفة، مدعومة بنمو صافي الدخل من العائد والأتعاب والعمولات، بما يعزز من أدائه المالي ومكانته في القطاع المصرفي المصري.



لتعزيز تجربة العملاء ..

بنك saib يطلق واجهة استخدام جديدة لماكينات الصراف الآلي بالتعاون مع «راية لتكنولوجيا المعلومات»

أعلن بنك saib، عن إطلاق واجهة استخدام جديدة ومتطورة لماكينات الصراف الآلي (ATM)، بالتعاون مع شركة راية لتكنولوجيا المعلومات ، إحدى شركات محفظة راية القابضة للاستثمارات المالية، وذلك في إطار استراتيجية البنك المستمرة لتطوير خدماته المصرفية الرقمية والارتقاء بتجربة العملاء، من خلال توفير حلول تكنولوجية مبتكرة تضمن سهولة وسلاسة تنفيذ المعاملات المصرفية.
ويعتمد التطوير الجديد على برنامج VCP Lite، الذي قامت شركة راية بتخصيصه بما يتماشى مع الهوية المؤسسية لبنك SAIB، ويعكس احتياجاته التشغيلية ورؤيته لتطوير الخدمات المصرفية الرقمية. كما تم تصميم وظائف البرنامج وإمكانياته بما يتوافق مع متطلبات البنك وتوجهاته المستقبلية، بما يضمن تقديم تجربة استخدام أكثر حداثة ومرونة، تتيح للعملاء الوصول إلى الخدمات المصرفية وإجراء معاملاتهم اليومية من خلال واجهة تفاعلية عصرية وسهلة الاستخدام.
وفي هذا السياق، أكد أفضل نجيب، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك saib، أن تطوير واجهة الاستخدام لماكينات الصراف الآلي يأتي في إطار رؤية البنك المستمرة لتطوير بنيته التكنولوجية وتعزيز التحول الرقمي، باعتبارها أحد المحاور المهمة لتحسين جودة الخدمات المصرفية وتقديم تجربة أكثر سهولة وراحة للعملاء، والتي تأتي أيضاً ضمن استراتيجيته البنك للنمو خلال الفترة من ٢٠٢٧ إلى ٢٠٣١، والتي تم اعتمادها بالتعاون مع إحدي كبري الشركات العالمية المتخصصة، والتي تتضمن أيضاً النمو في التحول الرقمي، وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتطوير تجربة العملاء، بما يدعم مكانته التنافسية ويتماشى مع توجهات الدولة والبنك المركزي المصري نحو بناء قطاع مصرفي أكثر تطوراً واعتماداً على الحلول التكنولوجية المبتكرة.
وأضاف أن البنك يحرص على مواصلة تطوير قنواته المصرفية وتبني أحدث الحلول الرقمية التي تسهم في تبسيط الإجراءات وتوفير خدمات تتماشى مع تطلعات العملاء واحتياجاتهم المتغيرة.
ومن جانبها، أعربت مروة عباس، الرئيس التنفيذي لشركة راية لتكنولوجيا المعلومات، عن سعادتها بالتعاون مع saib، مؤكدة اعتزاز «راية» بهذه الشراكة التي تعكس حرص الجانبين على توظيف أحدث الحلول التكنولوجية لتطوير الخدمات التكنولوجية وتحسين تجربة العملاء.
كما أشارت إلى أن البرنامج الجديد قامت شركة "Diebold Nixdorf" بتصميمه وتطويره بالتعاون مع رايه، وذلك بما يواكب أحدث الاتجاهات العالمية في تصميم واجهات الاستخدام، ويعزز كفاءة وسهولة التعامل مع ماكينات الصراف الآلي، بما يحقق تجربة أكثر تميزاً لعملاء البنك.
وكان بنك saib قد استعرض واجهة الاستخدام الجديدة للمرة الأولى خلال مشاركته في معرض Cairo ICT ٢٠٢٦، حيث لاقت التجربة اهتماماً وإشادة من زوار المعرض، ومن المقرر إتاحتها في مرحلتها التجريبية على ماكينه الصراف الآلي بالمبنى الرئيسي، تمهيداً لتعميمها على جميع ماكينات الصراف الآلي بالبنك خلال الفترة المقبلة .
وتتضمن الواجهة الجديدة مجموعة من المزايا والتحديثات، أبرزها الانتقال من شاشات العرض التقليدية الثابتة إلى تصميم ديناميكي وتفاعلي، وتبسيط خطوات تنفيذ المعاملات وتسهيل التنقل بين الخدمات المتاحة، إلى جانب توفير خيارات متعددة للغات، وإتاحة خاصية إظهار وإخفاء الرصيد لتعزيز خصوصية العملاء.
كما تشمل التحديثات تطوير أوضاع عرض الشاشة لتناسب ظروف الإضاءة الخارجية، من خلال وضعي العرض الصباحي والمسائي، وإضافة تنبيهات مرئية في حالة اختيار مبالغ سحب تتضمن فئات نقدية غير متاحة، فضلاً عن إمكانية التفاعل مع الإعلانات المعروضة على الشاشة الرئيسية، وإضافة لوحة أرقام تفاعلية، وعرض صور فئات العملات المودعة أثناء تنفيذ عمليات الإيداع.
ويأتي هذا التعاون في إطار حرص بنك saib على تعزيز شراكاته مع شركات التكنولوجيا المتخصصة، والاستفادة من الحلول الرقمية الحديثة لتطوير الخدمات المصرفية، بما يدعم توجه البنك نحو تقديم تجربة مصرفية أكثر تطوراً وكفاءة، ويضع احتياجات العملاء في مقدمة أولوياته.



”إي إف جي هيرميس“ تنفذ توريقًا بقيمة ٣٠١ مليون جنيه لصالح ”كليڤر“ للتمويل الاستهلاكي

أعلنت إي اف جي هيرميس، بنك الاستثمار التابع لمجموعة إي اف جي القابضة والرائد في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن نجاح قسم أسواق الدين بقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب في إتمام الخدمات الاستشارية لإصدار سندات توريق بقيمة ٣٠١ مليون جنيه لصالح شركة كليڤر للتمويل الاستهلاكي(Klivvr).
ويمثل هذا الإصدار أول عملية توريق للشركة، وذلك ضمن برنامجها الأوسع للتوريق بقيمة إجمالية تبلغ ٨ مليارات جنيه.
وأُسنِدَت عملية التوريق المضمونة بمحفظة أوراقَ قبض لصالح شركة إي اف جي هيرميس للتوريق، والتي قامت بدور الشركة ذات الغرض الخاص(SPV) لهذا الإصدار. وتم طرح الإصدار، الذي تبلغ مدته ١٣ شهراً، إلى شريحة واحدة حصلت على تصنيف ائتماني A-.
ويمثل هذا الإصدار محطة مهمة في استراتيجية كليڤر للتمويل الاستهلاكي لتنويع مصادر التمويل، من خلال الاستفادة من سوق أدوات الدين في مصر عبر حلول تمويلية منظمة. وتواصل صفقات التوريق دورها كإحدى الآليات التمويلية الرئيسية لشركات التمويل الاستهلاكي، حيث تتيح لها الاستفادة من السيولة النقدية الكامنة في محافظها القائمة من المستحقات المالية، إلى جانب تنويع مصادر التمويل وتعزيز قدرتها على التوسع.
وفي هذا السياق، قالت مي حمدي، مدير تنفيذي بقسم أسواق الدين بقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب بشركة إي اف جي هيرميس: «يسعدنا دعم شركة كليڤر للتمويل الاستهلاكي في إتمام أول إصدار للتوريق لها، والذي يمثل محطة مهمة في مسيرة الشركة التمويلية. ويعكس نجاح هذه الصفقة التزامنا المتواصل بتقديم حلول تمويلية مصممة وفقًا لاحتياجات عملائنا، وتسخير خبراتنا الواسعة في أسواق الدين المصرية. ونواصل التركيز على دعم الشركات في تنويع مصادر تمويلها والاستفادة من الفرص التمويلية المستدامة".
ومن جانبه، قال نيلز باختلر، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة كليڤر: «يمثل أول إصدار للتوريق محطة فارقة في مسيرة نمو كليڤر، حيث يدعم انتقالنا إلى مرحلة جديدة من النمو تتسم بمرونة أكبر وكفاءة أعلى في إدارة رأس المال. كما يعكس حصول الشريحة الأولى ضمن برنامج التوريق الأوسع بقيمة ٨ مليارات جنيه على تصنيف ائتماني A- مدى قوة ومرونة محفظتنا التمويلية وكفاءة إطار إدارة المخاطر لدينا. يساهم تنويع مصادر التمويل من خلال أسواق الدين في تعزيز قدراتنا التمويلية، بما يتيح لنا تسريع وتيرة الابتكار في منتجاتنا وتوسيع نطاق حلولنا التمويلية، بما يدعم جهودنا لتعزيز الشمول المالي والوصول إلى شرائح أوسع من العملاء في مختلف أنحاء مصر، وذلك بدعم من ثقة نخبة من المؤسسات المالية الرائدة".
وقامت إي اف جي هيرميس بدور المستشار المالي الأوحد، ومدير الإصدار الأوحد، ومروج الاكتتاب، وضامن التغطية، والمرتب للصفقة. بينما قام البنك العربي الأفريقي الدولي (AAIB) بدور أمين الحفظ ومتلقي الاكتتاب، وتولت شركة مرعي وفايز ودرديري وشركاه للمحاماة دور المستشار القانوني للإصدار، فيما قامت شركة KPMG بدور مراقب الحسابات.

البنك المركزي : السيولة المحلية إلي ١٥,٥ تريليون جنيه خلال يوليو ٢٠٢٦

كشفت النشرة الإحصائية الشهرية، الصادرة الخميس الماضي ١٩ نوفمبر ٢٠٢٦ على الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، عن ارتفاع السيولة المحلية (M2) بمقدار ٢٣٨ مليار جنيه خلال يوليو ٢٠٢٦، بنسبة نمو بلغت ١,٦٪، لتسجل ١٥,٤٩٩٩ تريليون جنيه بنهاية الشهر.
وجاءت الزيادة مدفوعة بارتفاع أشباه النقود بنحو ٢٤١,٤ مليار جنيه، بنسبة ٢,٢٪، فيما تراجع المعروض النقدي (M1) بمقدار ٣,٤ مليار جنيه، بنسبة ٠,١%.
وأوضحت النشرة أن الودائع بالعملات الأجنبية ارتفعت بما يعادل ١٦١ مليار جنيه، بنسبة ٤,٩٪، فيما زادت الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بنحو ٨٠,٤ مليار جنيه، بنسبة ١,١%.
وعلى صعيد المعروض النقدي، تراجع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بمقدار ١٨,٨ مليار جنيه، بنسبة ١,١٪، فيما ارتفعت الودائع الجارية بالعملة المحلية بمقدار ١٥,٤ مليار جنيه، بنسبة ٠,٥٪، ما عوض جزءًا من تراجع النقد المتداول خلال الشهر.

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار: ٢ مليار يورو حجم استثماراتنا في مصر خلال ٢٠٢٦

قالت أوديل رينو باسو، رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، إن حجم استثمارات البنك في مصر سجل نحو ٢ مليار يورو خلال عام ٢٠٢٦.
وأضافت رينو باسو، خلال كلمتها بالمؤتمر الصحفي للإعلان عن تفاصيل الاجتماع الاستراتيجي القطري لمصر، الذي ينظمه المنتدى الاقتصادي العالمي، أن إجمالي استثمارات البنك في مصر بلغ ١٧ مليار يورو منذ بدء أعماله في السوق المصرية عام ٢٠١٢.
وأوضحت أن مصر تمثل وجهة استثمارية ذات إمكانات ومقومات واعدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ومؤسسات التمويل الدولية، في ظل الاستقرار الذي تتمتع به، وحجم السوق الكبير، والفرص المتاحة لتحقيق عوائد استثمارية.
وأشارت إلى أن قطاعات الزراعة واللوجستيات والخدمات المالية والتصنيع والطاقة المتجددة تأتي ضمن أبرز المجالات الجاذبة للاستثمار، موضحة أن ٨٧٪ من استثمارات البنك في مصر موجهة إلى القطاع الخاص.
وأكدت أن إطلاق العنان للقطاع الخاص يمثل مفتاح النمو الاقتصادي في مصر، وأن تمكينه بصورة حقيقية أمر ضروري،

خلال الشهور الـ ٩ الأولي من ٢٠٢٦..

اشتعال المنافسة علي جذب مدخرات المصريين ..والبنوك تستحوذ علي النصيب الأكبر بـ ٨,٦ تريليون جنيه

•الشهادات تستحوذ على ٦٦,٣% من المدخرات البنكية.. و ٢٦٠,٢ مليار جنيه نصيب صندوق توفير البريد المصري

تكشف خريطة الادخار والاستثمار في مصر خلال عام ٢٠٢٦ عن تنوع واضح في الأدوات التي يعتمد عليها الأفراد لإدارة مدخراتهم والحفاظ على قيمة أموالهم، بين شهادات الادخار والودائع المصرفية وتوفير البريد وصناديق الاستثمار، إلى جانب الذهب ، حيث كشفت أحدث قراءة لـ«مرصد الذهب» للبيانات المصرفية والإحصائية وتقارير الهيئة العامة للرقابة المالية ومجلس الذهب العالمي عن ارتفاع مدخرات الأفراد بالجنيه المصري لدى البنوك العاملة بالسوق المحلية إلى نحو ٨,٦١٩ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ٧,٧٣٨ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بزيادة بلغت ٨٨١,١ مليار جنيه خلال الأشهر التسعة الأولى من العام.
وفي القطاع البريدي، ارتفعت قيمة المبالغ المودعة في صندوق توفير البريد المصري إلى ٢٦٠,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل ١٦٦,٢ مليار جنيه خلال العام المالي السابق، بزيادة ٩٤ مليار جنيه، ونمو ٥٦,٥٪، بما يعكس استمرار حضور قنوات الادخار البريدية ضمن الأدوات التي يستخدمها الأفراد في إدارة أموالهم.
وعلى مستوى سوق الذهب، كشفت بيانات مجلس الذهب العالمي عن تغير لافت في طبيعة الطلب المصري، بعدما ارتفعت مشتريات السبائك والعملات الذهبية إلى ١٧,٧٨ طن خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ١٣,٨٨ طن من المشغولات، لتستحوذ الفئة الأولى على نحو ٥٦,٢٪ من إجمالي مشتريات الذهب خلال الفترة، مقابل ٤٣,٨٪ للمشغولات.
كما سجلت صناديق المعادن النفيسة نموًا ملحوظًا في صافي أصولها، لتصل إلى ١١,٩٢ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ٩,٤٢ مليار جنيه بنهاية يونيو، بزيادة بلغت نحو ٢,٥ مليار جنيه، وبمعدل نمو ٢٦,٦٪ خلال ثلاثة أشهر، بما يعكس اتساع نطاق المنتجات الاستثمارية المرتبطة بالذهب والمعادن النفيسة في السوق المصرية.

٨,٦ تريليون جنيه مدخرات الأفراد بالبنوك

سجلت مدخرات الأفراد بالجنيه المصري لدى البنوك العاملة في السوق المحلية ارتفاعًا ملحوظا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦، بعدما زادت بنحو ٨٨١,١ مليار جنيه، لتصل إلى ٨,٦١٩ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل ٧,٧٣٨ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بمعدل نمو بلغ نحو ١١,٤٪.
وجاءت الودائع لأجل وشهادات الادخار في مقدمة مكونات المدخرات المصرفية من حيث حجم الأرصدة، بعدما ارتفعت بنحو ٥٦١ مليار جنيه خلال الفترة، لتسجل ٧,٢٩٨ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر، مقارنة بنحو ٦,٧٣٧ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر الماضي.
وبذلك استحوذت الودائع لأجل وشهادات الادخار مجتمعة على نحو ٨٤,٧٪ من إجمالي مدخرات الأفراد بالجنيه لدى البنوك بنهاية سبتمبر، مقابل نحو ١٥,٣٪ للودائع تحت الطلب، وهو ما يعكس الوزن الكبير للأوعية الادخارية المرتبطة بآجال زمنية محددة داخل هيكل المدخرات المصرفية.
وفي المقابل، ارتفعت أرصدة الودائع تحت الطلب بنحو ٣٢٠,١ مليار جنيه خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، لتصل إلى ١,٣٢١ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل نحو ١,٠٠١ تريليون جنيه بنهاية ٢٠٢٥.
وعلى أساس شهري، سجلت مدخرات الأفراد بالجنيه المصري زيادة بنحو ١٤٢,١ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر، لتصل إلى ٨,٦١٩ تريليون جنيه، مقابل ٨,٤٧٧ تريليون جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٦، بمعدل نمو يقارب ١,٧٪.
أما خلال الربع الثالث من العام، فقد ارتفعت الأرصدة بنحو ٣٦١,٨ مليار جنيه، بعدما زادت من ٨,٢٥٧ تريليون جنيه بنهاية يونيو إلى ٨,٦١٩ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر، بمعدل نمو يقارب ٤,٤٪.
وتكشف هذه الأرقام أن نمو المدخرات المصرفية لم يقتصر على الأوعية المرتبطة بالاحتفاظ بالأموال لفترات زمنية محددة، وإنما امتد أيضًا إلى الودائع تحت الطلب التي تتيح للعملاء مرونة أكبر في السحب والتعامل على أرصدتهم.
كما ساهمت الودائع لأجل وشهادات الادخار بنحو ٦٣,٧٪ من إجمالي الزيادة المحققة في مدخرات الأفراد خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، مقابل ٣٦,٣٪ للودائع تحت الطلب، بما يعكس استمرار أهمية الأوعية الادخارية ذات الآجال المحددة في جذب الأموال داخل الجهاز المصرفي.

البريد يجذب ٢٦٠,٢ مليار جنيه

لم يقتصر نمو المدخرات على القطاع المصرفي، بل امتد إلى القطاع البريدي الذي سجل زيادة ملحوظة في قيمة المبالغ المودعة بصندوق توفير البريد المصري خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.
ووفق أحدث بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفعت قيمة المبالغ المودعة في صندوق توفير البريد إلى نحو ٢٦٠,٢ مليار جنيه، مقابل ١٦٦,٢ مليار جنيه خلال العام المالي السابق، بزيادة بلغت ٩٤ مليار جنيه، وبمعدل نمو وصل إلى ٥٦,٥٪.
ويعكس هذا الارتفاع زيادة حجم الأموال التي اتجهت إلى صندوق التوفير البريدي، بما يعزز دور البريد كإحدى القنوات المالية التي يستخدمها الأفراد في التعامل مع مدخراتهم، إلى جانب الحسابات المصرفية وشهادات الادخار.
وفي المقابل، تراجعت قيمة المبالغ المودعة بالحسابات الجارية البريدية بنسبة ٣,٥٪، لتسجل ٣٥٤,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل ٣٦٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.
وتكشف المقارنة بين المؤشرين عن اختلاف اتجاهات التعامل مع المنتجات البريدية، مع تسجيل صندوق التوفير نموًا قويًا، في الوقت الذي شهدت فيه الحسابات الجارية تراجعًا خلال الفترة نفسها.

دور الشمول المالي

وبالتوازي مع نمو المدخرات المصرفية والبريدية، واصلت قاعدة المتعاملين مع الخدمات المالية الرسمية اتساعها، إذ بلغ معدل الشمول المالي في مصر ٧٩٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٦، وفق بيانات البنك المركزي المصري.
ووصل عدد المواطنين الذين يمتلكون حسابات نشطة إلى نحو ٥٦,٤ مليون مواطن، من إجمالي ٧١,٤ مليون مواطن ضمن الفئة العمرية ١٥ عامًا فأكثر.
وتشمل مؤشرات الشمول المالي الحسابات المصرفية وحسابات البريد ومحافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدمًا، وهو ما يجعلها مؤشرًا على مدى انتشار الخدمات المالية وإمكانية الوصول إليها، وليس مقياسًا مباشرًا لحجم المدخرات أو عدد أصحاب الأرصدة الادخارية.
وتقدم هذه المؤشرات جانبًا مكملًا لخريطة الادخار في مصر، إذ تعكس اتساع قاعدة المواطنين القادرين على استخدام القنوات المالية الرسمية، دون أن يعني ذلك بالضرورة أن جميع أصحاب الحسابات يمتلكون أرصدة ادخارية أو يستخدمون حساباتهم لهذا الغرض.

صناديق المعادن النفيسة تتجاوز ٥١٢ مليارًا

بالتوازي مع الأوعية المصرفية التقليدية، برزت صناديق الاستثمار باعتبارها إحدى القنوات التي اتسع حضورها في السوق المصرية، خاصة مع تنوع المنتجات بين صناديق أسواق النقد والأسهم والدخل الثابت والمعادن النفيسة.
وكشفت بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية عن ارتفاع صافي أصول صناديق المعادن النفيسة إلى نحو ١١,٩٢ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ٩,٤٢ مليار جنيه بنهاية يونيو، بزيادة بلغت نحو ٢,٥ مليار جنيه، ومعدل نمو وصل إلى ٢٦,٦٪ خلال ثلاثة أشهر، موزعة على ٨ صناديق.
كما سجلت صناديق الفضة، البالغ عددها صندوقين، صافي أصول بلغ ١٧٦,٨٤ مليون جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل ١٤٦,١ مليون جنيه بنهاية يونيو، بما يعكس اتساع المنتجات الاستثمارية المرتبطة بالمعادن النفيسة في السوق المصرية.
وعلى مستوى سوق صناديق الاستثمار ككل، ارتفع صافي الأصول إلى ٥٠٤,٧١ مليار جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل ٤٧٠,٩٧ مليار جنيه بنهاية يونيو، بزيادة بلغت ٣٣,٧٤ مليار جنيه، وبمعدل نمو ٧,١٦٪ خلال الربع الثالث من العام.
كما ارتفع عدد صناديق الاستثمار إلى ٢٣٢ صندوقًا بنهاية سبتمبر، مقابل ٢٢٤ صندوقًا بنهاية يونيو، فيما بلغ إجمالي الأصول المدارة نحو ٥١٢,٨٤ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٤٧٨,١٠ مليار جنيه خلال فترة المقارنة.
وسجل عدد وثائق صناديق الاستثمار ارتفاعًا إلى ٥٢,٥ مليار وثيقة بنهاية سبتمبر، مقابل ٤٤,٠٤ مليار وثيقة بنهاية يونيو، بنمو بلغ ١٩,٢١٪.
واستحوذ الأفراد على ٧٩,٨٪ من إجمالي عدد الوثائق، مقابل ١٩,٤٪ للجهات الاعتبارية و٠,٨٪ للجهات المؤسسة للصناديق، وهي نسب تعبر عن توزيع عدد الوثائق، وليس عن حصة كل فئة من القيمة الإجمالية لأصول الصناديق.
وفيما يتعلق بالأداء الاستثماري، سجلت صناديق المعادن النفيسة متوسط عائد بلغ ٨,٢٣٪ خلال الربع الثالث من ٢٠٢٦، وفق بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية، مع اختلاف العائد الفعلي بين الصناديق وفقًا لسياساتها الاستثمارية وتوقيت دخول المستثمرين وخروجهم.
وتوفر هذه الصناديق للمستثمرين فرصة الاستفادة من تحركات أسعار الذهب والمعادن النفيسة عبر أدوات مالية منظمة، دون الحاجة بالضرورة إلى شراء السبائك أو الاحتفاظ بالمعدن بصورة مباشرة، وهو ما يضيف مسارًا آخر أمام الأفراد الراغبين في الاستثمار بالذهب.

السبائك والعملات

على صعيد الذهب المادي، كشفت أحدث بيانات مجلس الذهب العالمي، التي أعدتها مؤسسة «ميتالز فوكس»، عن تحول واضح في هيكل الطلب بالسوق المصرية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦، مع استمرار تفوق مشتريات السبائك والعملات الذهبية على المشغولات من حيث الوزن.
وبلغ إجمالي مشتريات المصريين من الذهب، التي تشمل المشغولات والسبائك والعملات، نحو ٣١,٦٦ طن خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ٣٢,٥٣ طن خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، بتراجع بلغ ٢,٧٪.
ورغم انخفاض إجمالي المشتريات، سجلت السبائك والعملات الذهبية ارتفاعًا ملحوظا، بعدما بلغت مشترياتها نحو ١٧,٧٨ طن خلال أول تسعة أشهر من العام، مقابل ١٦,١٢ طن خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، بزيادة ١٠,٣٪.
وفي المقابل، تراجعت مشتريات المشغولات الذهبية بنسبة ١٥,٤٪، لتسجل ١٣,٨٨ طن، مقابل نحو ١٦,٤ طن خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠٢٥.
وبذلك استحوذت السبائك والعملات على نحو ٥٦,٢٪ من إجمالي مشتريات المصريين من الذهب خلال الفترة، مقابل ٤٣,٨٪ للمشغولات، متجاوزة مشتريات المشغولات بنحو ٣,٩ طن.

نمو المدخرات بالجهاز المصرفي

و تعليقا علي تنوع خريطة المدخرات ، قال الدكتور وليد فاروق، مدير «مرصد الذهب للدراسات الاقتصادية»، إن بيانات ٢٠٢٦ تكشف عن نمو واضح في مدخرات الأفراد داخل الجهاز المصرفي، بعدما ارتفعت بنحو ٨٨١,١ مليار جنيه خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، مع استحواذ الودائع لأجل وشهادات الادخار على الجانب الأكبر من الزيادة، بالتوازي مع نمو الودائع تحت الطلب.
وأضاف أن القطاع البريدي شهد ارتفاعًا في قيمة المبالغ المودعة بصندوق التوفير بنسبة ٥٦,٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بينما زادت أصول صناديق المعادن النفيسة بنحو ٢٦,٦٪ خلال الربع الثالث من ٢٠٢٦.
وأوضح أن سوق الذهب سجل اتجاهًا مختلفًا في هيكل الطلب، إذ ارتفعت مشتريات السبائك والعملات بنسبة ١٠,٣٪، مقابل تراجع مشتريات المشغولات بنسبة ١٥,٤٪، رغم انخفاض إجمالي مشتريات الذهب بنحو ٢,٧٪.
وأشار إلى أن هذه المؤشرات توضح تنوع الأدوات التي يستخدمها الأفراد بين العائد المصرفي والاحتفاظ بالذهب والاستثمار عبر الصناديق، مع اختلاف كل أداة من حيث السيولة والعائد والمخاطر وطريقة الاحتفاظ بالأموال.
وشدد على أن البيانات المتاحة لا تثبت انتقال المصريين من أداة ادخار إلى أخرى، كما لا تتيح تحديد نسبة ما يمتلكه كل مواطن من الذهب أو الأرصدة المصرفية، ولا تسمح باستخراج حصة الذهب من إجمالي المدخرات من خلال مقارنة أرصدة البنوك بمشتريات الذهب السنوية أو أصول صناديق الاستثمار.
ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة المؤشرات؛ فأرصدة البنوك تقيس الأموال القائمة بالجنيه في تاريخ محدد، بينما تعبر بيانات البريد عن قيمة المبالغ المودعة خلال سنة مالية، وتقيس بيانات مجلس الذهب العالمي مشتريات الذهب بالأطنان خلال فترة زمنية، في حين تعكس بيانات صناديق الاستثمار صافي قيمة الأصول في تاريخ معين.
وبالتالي، تقدم هذه البيانات صورة متعددة الجوانب عن أنماط الادخار والاستثمار في مصر خلال ٢٠٢٦، دون افتراض وجود علاقة سببية أو منافسة مباشرة بين الأدوات المختلفة.

شيماء مرسي



السبائك والعملات تسيطر على 56,2% من مشتريات الذهب .

ارتفاع صافي أصول صناديق الاستثمار إلى 504,71 مليار جنيه

وليد فاروق : البيانات المتاحة لا تثبت انتقال المصريين من أداة ادخار إلى أخرى

البنك المركزي: ودائع البنوك تقفز إلى ١٧,٦ تريليون جنيه بنهاية يوليو ٢٠٢٦



ارتفع إجمالي ودائع البنوك العاملة في السوق المصرية، باستثناء البنك المركزي، إلى نحو ١٧,٦٤٥ تريليون جنيه بنهاية يوليو ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ١٥,٨٩٦ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ١,٧٤٩ تريليون جنيه، وبمعدل نمو بلغ ١١٪ خلال الأشهر السبعة الأولى من العام.
وأوضحت النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة الخميس الماضي عن البنك المركزي المصري، أن هذا النمو جاء مدفوعًا بارتفاع كل من الودائع الحكومية وغير الحكومية، حيث سجلت الودائع الحكومية نحو ٣,٦٠٣ تريليون جنيه، فيما بلغت الودائع غير الحكومية نحو ١٤,٠٤٢ تريليون جنيه بنهاية يوليو ٢٠٢٦.
حيث واصلت الودائع غير الحكومية (ودائع الأفراد والشركات الخاصة) استحواذها على النصيب الأكبر من إجمالي مدخرات القطاع المصرفي بنسبة تقترب من ٧٩,٦٪، بعدما صعدت إلى ١٤,٠٤٢ تريليون جنيه بنهاية يوليو ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ١٢,٧٧ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بزيادة بلغت ١,٢٧٢ تريليون جنيه ومعدل نمو ٩,٩٦٪.
وانقسمت الودائع غير الحكومية إلى ١٠,٥٣٢ تريليون جنيه بالعملة المحلية (مقابل ٩,٦٩ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر بنمو ٨,٧٤٪)، بينما بلغت الودائع غير الحكومية بالعملات الأجنبية ما يعادل ٣,٥٠٩ تريليون جنيه.
عكست المؤشرات التفصيلية للبنك المركزي وصول إجمالي الودائع بالعملة المحلية (الحكومية وغير الحكومية معاً) إلى ١٣,٦٠٧ تريليون جنيه، لتشكل نحو ٧٧,١٪ من إجمالي ودائع البنوك، في حين سجل إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية ما يعادل ٤,٠٣٧ تريليون جنيه، بنسبة ٢٢,٩٪ من إجمالي المحفظة بنهاية يوليو ٢٠٢٦.

البنك المركزي: سداد أقساط وفوائد ديون خارجية بقيمة ٣٨,٢ مليار دولار خلال عام



سددت مصر نحو ٣٨,٢ مليار دولار فوائد وأقساط ديون خارجية خلال السنة المالية ٢٠٢٥ /٢٠٢٦، مقابل نحو ٣٨,٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق عليه، وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري.
وأوضح البنك المركزي، في تقرير ، أن مدفوعات الفوائد تراجعت إلى نحو ٧,٨ مليار دولار خلال العام المالي الماضي، مقابل ارتفاع أقساط الديون المسددة إلى نحو ٣٠,٤ مليار دولار.
وفي المقابل، ارتفع رصيد الدين الخارجي لمصر إلى نحو ١٦٦,٧ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مقابل ١٦١,٢ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٥,٥ مليار دولار.
ورغم ارتفاع قيمة الدين الخارجي، تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لتسجل ٣٨,٢٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مقابل ٤٤,٢٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٥.
أرجع البنك المركزي الزيادة في رصيد الدين الخارجي، في معظمها، إلى ارتفاع صافي تدفقات الاقتراض الخارجي بنحو ٦,٤ مليار دولار، إلى جانب انخفاض أسعار صرف العملات المقترض بها أمام الدولار.

بدر عبد العاطي: نبحث مع الاتحاد الأوروبي صرف الشريحة الثالثة من حزمة الدعم بقيمة ١,٥ مليار يورو

كشف الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي المصري، عن إجراء مباحثات مع الاتحاد الأوروبي بشأن صرف الشريحة الثالثة من حزمة الدعم المقدمة لمصر، والبالغة قيمتها ١,٥ مليار يورو.
وأوضح عبد العاطي، في تصريحات له، أن بعثة من الاتحاد الأوروبي زارت مصر مؤخرا لتقييم الإصلاحات التي نفذتها الدولة، تمهيدا لاستكمال إجراءات صرف الشريحة الثالثة من حزمة الدعم.
وأكد وزير الخارجية أن الدولة المصرية لديها رسالة واضحة بشأن أولوياتها الاقتصادية، تتمثل في تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي، مشددا على أن ذلك يأتي على رأس أولويات الدولة.
وتبلغ قيمة برنامج المساعدة المالية الكلية الأوروبي المخصص لمصر ٤ مليارات يورو، ويُصرف على ثلاث دفعات، تشمل دفعة أولى بقيمة مليار يورو، ودفعتين بقيمة ١,٥ مليار يورو لكل منهما.
وكانت مصر قد حصلت على الدفعة الأولى بقيمة مليار يورو، ثم الدفعة الثانية بقيمة ١,٥ مليار يورو، لتتبقى الشريحة الثالثة والأخيرة بالقيمة نفسها، والتي يجري بحث استكمال إجراءات صرفها.
ويرتبط الحصول على التمويل بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، تشمل تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وزيادة التنافسية، وتطوير إدارة الشركات المملوكة للدولة، إلى جانب إجراءات تتعلق بالتحول الأخضر وكفاءة استخدام الطاقة.



الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
السنة الثامنة عشر • الاحد 22 نوفمبر 2026 • العدد 868

بنك مصر يحقق ١٠٦,٥ مليار جنيه أرباح خلال النصف الأول من ٢٠٢٦

حقق بنك مصر صافي أرباح مجمعة بقيمة ٦٧,٨٨٥ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، مقابل ٦٠,٩٨٥ مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، بزيادة قدرها ٦,٩ مليار جنيه، ومعدل نمو سنوي بلغ ١١,٣٪، وفقًا للقوائم المالية المجمعة للبنك.

وأظهرت نتائج الأعمال ارتفاع الأرباح قبل ضرائب الدخل إلى ١٠٦,٥١٦ مليار جنيه خلال الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٩١,٠٤٢ مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من ٢٠٢٥، بمعدل نمو ١٧٪، فيما سجلت مصروفات ضرائب الدخل نحو ٣٨,٦٣١ مليار جنيه، مقابل ٣٠,٠٥٧ مليار جنيه.

وتكشف نتائج الأعمال عن تباين في أداء مصادر الدخل، إذ تراجعت إيرادات العائد، في مقابل نمو ملحوظ في الأتعاب والعمولات وأرباح المتاجرة، إلى جانب انخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وعلى مستوى مصادر الإيرادات، انخفض صافي الدخل من العائد إلى ٩٢,٧٤٢ مليار جنيه خلال النصف الأول من ٢٠٢٦، مقابل ١٠٧,٥٨٨ مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، بتراجع نسبته نحو ١٣,٨٪، وبقيمة ١٤,٨٥ مليار جنيه.

تمهيدا للتمويل الأخير بقيمة ٢,٣ مليار دولار

صندوق النقد الدولي ينهي برنامجه مع مصر بالموافقة علي المراجعة الثامنة و الأخيرة ..و خبراء يحددون السيناريو البديل للمرحلة القادمة



توصلت مصر وصندوق النقد الدولي إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن استكمال المراجعة الثامنة والأخيرة لبرنامج تسهيل الصندوق الممدد، والمراجعة الثالثة لبرنامج تسهيل الصلابة والاستدامة، بما يمهد لحصول القاهرة على تمويلات بقيمة ٢,٣ مليار دولار، رهنا بموافقة المجلس التنفيذي للصندوق، في خطوة تعكس استمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وسط مطالب بمواصلة خفض الدين العام وتقليل الاعتماد على أدوات التمويل قصيرة الأجل.

وبذلك يصل إجمالي المبالغ المنصرفة لمصر في إطار الاتفاقين إلى ٧١١١,٦٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بما يعادل نحو ٩,٦ مليار دولار.

وقال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر، أمين ماطي، إن التمويلات المرتقبة تتوزع بين نحو ١,٥ مليار دولار في إطار اتفاق تسهيل الصندوق الممدد، و٨٠٠ مليون دولار ضمن اتفاق تسهيل الصلابة والاستدامة، لترتفع بذلك إجمالي المبالغ المصروفة في إطار الاتفاقين إلى نحو ٩,٦ مليار دولار.

وجاء الاتفاق عقب مباحثات أجرتها بعثة الصندوق مع السلطات المصرية في القاهرة خلال الفترة من ٢٥ أكتوبر/ إلى ٥ نوفمبر ، واستُكملت افتراضيا خلال الفترة من ٧ إلى ١٥ نوفمبر ، بشأن السياسات والإجراءات اللازمة لاستكمال المراجعتين.

وأشار الصندوق إلى أن معدلات التضخم جاءت أفضل من المتوقع، رغم استمرار ارتفاعها، فيما أدى نمو الواردات إلى اتساع عجز الحساب الجاري.

في المقابل، حدد الصندوق مجموعة من الأولويات للمرحلة المقبلة، في مقدمتها خفض مخاطر الدين وإعادة التمويل، وتقليل الاعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل، ومواصلة تشديد السياسات النقدية والمالية، إلى جانب تسريع الإصلاحات الهيكلية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

وشدد الصندوق كذلك على أهمية تنفيذ خطة تحقيق الاستدامة المالية للهيئة المصرية العامة للبترول، من خلال خفض أعباء ديونها، وتحسين تحصيل مستحقاتها لدى الجهات الحكومية، وضمان إجراء تعديلات على أسعار الوقود في التوقيت المناسب، بما يضمن استرداد التكلفة.

التوصيات وأولويات المرحلة المقبلة

وجاءت التوصيات علي النحو التالي ، حيث تضمنت عدة محاور تتعلق بالسياسة النقدية وسعر الصرف وإدارة الدين العام والإنفاق الحكومي وإصلاح قطاع البترول، إلى جانب تسريع التخارج من أصول الدولة وتعزيز دور القطاع الخاص وتحسين أداء القطاع المصرفي واستكمال الإصلاحات المناخية، بحسب بيان صندوق النقد الدولي.

حيث أكد صندوق النقد الدولي أن تقليل مخاطر الدين وإعادة التمويل، ومواصلة تشديد السياستين النقدية والمالية، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية تمثل أولويات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري.

وأشار إلى أن الإصلاحات ينبغي أن تسهم في تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وضمان الحياد التنافسي، وتعزيز معدلات أعلى للنمو بقيادة القطاع الخاص.

وأشاد الصندوق بجهود السلطات المصرية في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، مشيراً إلى أن الاقتصاد المصري حقق نمواً بنسبة ٥,١٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مدعوماً بتعافي النشاط في قناة السويس والأنشطة المرتبطة بالبترول، واستمرار قوة أداء قطاعات الصناعة التحويلية والسياحة والاتصالات.

ورهن الصندوق استكمال المراجعتين بموافقة مجلسه التنفيذي، بما يتيح لمصر الحصول على نحو ١,٥ مليار دولار في إطار تسهيل الصندوق الممدد، ونحو ٨٠٠ مليون دولار في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة.

و أوضح البيان أن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي واستجابة السلطات المصرية لتداعيات الحرب في الشرق الأوسط ساهما في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ودعم قدرة البلاد على مواجهة سلسلة من الصدمات الخارجية.

وجاءت معدلات التضخم أفضل من المتوقع، وإن ظلت مرتفعة، بينما أدت زيادة الواردات إلى اتساع عجز الحساب الجاري.

وأشار الصندوق إلى أن السلطات المصرية واصلت التصدي للضغوط الخارجية المتجددة من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية ملائمة، شملت السماح لسعر الصرف بالتكيف مع ظروف السوق، ما ساهم في تجاوز إجمالي الاحتياطيات الدولية مقياس الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطيات بهامش مريح.

مخاطر تواجه الاقتصاد المصري

حذر الصندوق من استمرار هيمنة مخاطر التطورات السلبية على الآفاق الاقتصادية، مشيراً إلى أن تصاعد الصراعات الإقليمية قد يعطل حركة التجارة والاستثمار.

وأضاف أن تشديد الأوضاع المالية العالمية، بالتزامن مع التوترات الإقليمية، قد يؤدي إلى خروج التدفقات الرأسمالية وارتفاع تكاليف الاقتراض، بينما يظل ارتفاع الدين العام والاحتياجات التمويلية من أبرز المخاطر.

وفي المقابل، أشار إلى أن انحسار التوترات وتعافي النشاط في قناة السويس وتسريع تنفيذ الإصلاحات قد يدعم ارتفاع معدلات النمو.

و رحب خبراء صندوق النقد الدولي بقرار البنك المركزي المصري زيادة سعر الفائدة الأساسي بمقدار ١٠٠ نقطة أساس خلال أكتوبر ٢٠٢٦، مؤكدين أن الخطوة تعكس التزام البنك بتحقيق استقرار الأسعار في ظل تصاعد حالة عدم اليقين وارتفاع أسعار النفط العالمية.

كما أشادوا بإتمام الطرح العام الأولي لبنك القاهرة بنجاح، وبخطط السلطات لتسريع وتيرة التخارج من الأصول المملوكة للدولة.

الصندوق يضع حزمة توصيات أمام الاقتصاد المصري أبرزها :

١. تحذيره من الأموال الساخنة
٢. تشديد نقدي ومرونة سعر الصرف
٣. ضبط مالي وفائض أولي ٥%.
٤. إصلاح البترول والدين
٥. تسريع التخارج وتعزيز القطاع الخاص

وأشار البيان إلى أن البرنامج الوطني للتحول الاقتصادي الذي أعلنته السلطات المصرية مؤخراً يوفر خارطة طريق لتسريع الإصلاحات، فيما تستهدف الخطة التنفيذية لوثيقة سياسة ملكية الدولة تعزيز الحياد التنافسي والرقابة والشفافية.

وأكد الصندوق ضرورة ضمان عمل الكيانات المملوكة للدولة، بما فيها جهاز مستقبل مصر، بما يتماشى مع هذه المبادئ، إلى جانب إصلاح بيئة الأعمال لتقليص دور الدولة ودعم الاستثمار وخلق فرص العمل.

كما أثنى فريق صندوق النقد الدولي على التعاون البناء الذي أبدته السلطات المصرية وجهودها المستمرة في مجال الإصلاح، مشيراً إلى إحراز تقدم في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز هوامش الأمان الخارجية، من خلال زيادة مرونة سعر الصرف ودعم إطار السياسة النقدية وتحسين أداء المالية العامة ووضع سياسة ملكية الدولة الهادفة إلى تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي تدريجياً.

ولفت الصندوق إلى أهمية الحفاظ على انضباط السياسات ومواصلة الإصلاحات لحماية المكاسب المحققة، والاستفادة من زيادة الاستقرار الاقتصادي الكلي في تحسين مستويات المعيشة والفرص الاقتصادية للمصريين، مع إفساح المجال أمام القطاع الخاص وتعزيز المنافسة وتشجيع الاستثمار لدعم النمو وخلق فرص العمل.

توصيات السياسة النقدية وسعر الصرف

مواصلة تشديد السياسة النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية وخفض معدلات التضخم.
خفض التضخم إلى المستوى المستهدف للبنك المركزي المصري، والبالغ ٧٪ بهامش نقطتين مئويتين بالزيادة أو النقصان، خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٧.
الحفاظ على مرونة سعر صرف الجنيه باعتبارها خط الدفاع الأول في مواجهة الصدمات الخارجية.
قصر تدخل البنك المركزي في سوق الصرف على احتواء التقلبات المفرطة.

توصيات المالية العامة والإنفاق الحكومي
الالتزام بتحقيق فائض أولي قدره ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧.
مواصلة تعبئة الإيرادات الضريبية وتعزيز جهود تحصيل الإيرادات.
ضبط الإنفاق الحكومي ومواصلة تطبيق سياسة مالية منضبطة على المدى المتوسط لخفض مستويات المديونية.
توجيه الدعم الاجتماعي إلى الأسر الأكثر احتياجاً مع خفض معدلات الدين.

توصيات إصلاح قطاع البترول وأسعار الوقود
مواصلة تنفيذ خطة الاستدامة المالية للهيئة المصرية العامة للبترول.
خفض نسبة الالتزامات المرتفعة على الهيئة المصرية العامة للبترول.
تحصيل المستحقات الكبيرة على القطاع العام.
تطبيق التصحيحات السعرية للوقود في توقيتاتها المناسبة بما يغطي التكلفة.

توصيات إدارة الدين العام والاحتياجات التمويلية
إطالة آجال استحقاق الإصدارات الجديدة من الدين المحلي للوصول إلى المستهدف متوسط الأجل لمتوسط آجال الدين.
خفض إجمالي الاحتياجات التمويلية بمقدار ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠٢٧/٢٠٢٦.
الحد من الاعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل.
مواصلة خفض مخاطر إعادة التمويل من خلال تمديد آجال الدين وتنفيذ عمليات طوعية لإدارة الالتزامات والاستفادة من حصيلة التخارج.

توصيات إصلاح القطاع المصرفي
تعزيز الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر داخل الجهاز المصرفي.
تحسين حوكمة البنوك المملوكة للدولة لحماية الاستقرار المالي.

التخارج من أصول الدولة وتعزيز القطاع الخاص
تسريع وتيرة التخارج من الأصول المملوكة للدولة.
تنفيذ الخطة التنفيذية لوثيقة سياسة ملكية الدولة لتعزيز الحياد التنافسي والرقابة والشفافية.
ضمان عمل الكيانات المملوكة للدولة، بما فيها جهاز مستقبل مصر، وفق مبادئ الحياد التنافسي والشفافية والرقابة.
إصلاح بيئة الأعمال باعتباره شرطاً أساسياً لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ودعم الاستثمار وخلق فرص العمل .
تعزيز المنافسة وتشجيع استثمارات القطاع الخاص لتسريع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

توصيات الإصلاحات المناخية والموارد المائية
مواصلة الإصلاحات المتعلقة بالمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ وتمويل مخاطر الكوارث.
تحسين إدارة الموارد المائية وخفض انبعاثات الميثان وتعزيز الرقابة على مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

عدم وجود ملاحظات جوهرية

و تعليقا علي توصيات الخبراء بالصندوق ، قال الخبير المصرفي وعضو مجلس إدارة البنك المصري الخليجي، محمد عبد العال، إن إتمام المراجعتين وصرف المبالغ المقررة كانا أمرين متوقعين، في ظل عدم وجود ملاحظات أو انتقادات جوهرية من الصندوق بشأن أداء الاقتصاد المصري، مشيرا إلى أن أبرز ما يستحق التوقف عنده هو توصية الصندوق بخفض الاعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية الحكومية، المعروفة بـ"الأموال الساخنة".

> **محللون : بيان صندوق النقد إيجابي بالنسبة إلى لمستقبل الجنيه المصري**

وأوضح عبد العال أن حجم هذه الاستثمارات سجل مستوى قياسيا يقترب من ٥٠ مليار دولار، لافتا إلى أن مصدر الخطورة لا يتمثل فقط في احتمالات خروج هذه الأموال بصورة مفاجئة، وإنما أيضا في تزايد اعتماد الاقتصاد عليها باعتبارها أحد مصادر التمويل، بالتزامن مع وصول الدين الخارجي إلى نحو ١٦٦ مليار دولار.

وأضاف عبد العال، أن خروج نحو ١٠ مليارات دولار خلال نهاية أكتوبر الماضي لم يتسبب في اضطرابات بسوق الصرف، إذ تمكن الجهاز المصرفي وسوق الإنتربنك من استيعاب التدفقات الخارجة وإدارة الموقف دون مخاطر، لكنه حذر من أن الاعتماد المتزايد على هذه الاستثمارات يمثل تحديا، في ظل إمكانية تغير اتجاهها وخروجها من السوق.

وتأتي توصية الصندوق بخفض الاعتماد على «الأموال الساخنة» في وقت يدعو فيه إلى تعزيز إدارة الدين العام، من خلال إطالة آجال استحقاق الإصدارات الجديدة، وخفض الاحتياجات التمويلية، والحد من مخاطر إعادة التمويل. وتستهدف السلطات المصرية، وفقا لبيان الصندوق، خفض إجمالي الاحتياجات التمويلية بمقدار ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٦-٢٠٢٧ .

وقال عبدالعال إن الحكومة تتبنى بالفعل استراتيجية لإدارة الدين تقوم على التحول تدريجيا من الاقتراض قصير الأجل إلى التمويل طويل الأجل كلما أمكن، موضحا أن هذا التحول لا يمكن تحقيقه في وقت قصير، كما أن تكلفة القروض طويلة الأجل مرتفعة، في حين تتحمل الاستثمارات في أدوات الدين الحكومية تكلفة تمويل مرتفعة أيضا .

> **خبراء : قروض صندوق النقد تظل أقل تكلفة مقارنة بالعديد من مصادر التمويل الأخرى التي تحتاجها مصر**

وعلى صعيد سوق الصرف، وصف عبد العال بيان صندوق النقد بأنه إيجابي بالنسبة إلى الجنيه المصري خلال الفترة المقبلة، مستبعدا أن يؤدي الاتفاق أو استكمال المراجعتين إلى تحركات حادة في سعر الصرف.

و أرجع ذلك إلى وجود عوامل تدعم استقرار العملة، من بينها ارتفاع الاحتياطي النقدي إلى نحو ٥٧,٥ مليار دولار، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، واستمرار قوة صافي الاستثمار الأجنبي رغم تراجعه، إلى جانب تحسن اتجاه التدفقات الاستثمارية.

وأشار عبد العال إلى أن رفع البنك المركزي أسعار الفائدة ساهم في تحول التدفقات الاستثمارية من صافي خروج إلى صافي دخول، فضلا عن اتجاه بعض المستثمرين الأجانب من أذون الخزانة إلى السندات، لافتا إلى تسجيل صافي دخول لاستثمارات الأجانب في السندات بنحو ١,١ مليار دولار.

ويرى عبد العال أن توصية الصندوق بخفض الاعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل تتفق مع التوجه الحكومي لإدارة الدين، ولا تمثل مسارا منفصلا عن الاستراتيجية التي تعمل عليها الدولة للتحول تدريجيا إلى آجال تمويل أطول.

و في سياق متصل ، قال الخبير الاقتصادي وليد جاب الله إن إتمام المراجعة الثامنة لبرنامج صندوق النقد الدولي على مستوى الخبراء يعكس استمرار مصر في مسار الإصلاح الاقتصادي، وتقييم خبراء الصندوق للإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال الفترة الماضية باعتبارها متوافقة مع معايير البرنامج، بما يمهد لصرف الشريحة المقررة بعد موافقة المجلس التنفيذي.

وأضاف جاب الله أن توصيات بعثة الصندوق للحكومة المصرية خلال المرحلة المقبلة تشمل المضي قدما في تمكين القطاع الخاص، وتطبيق وثيقة سياسة ملكية الدولة، والحفاظ على مرونة سعر الصرف، والاستمرار في تطبيق سياسة مرنة لأسعار الطاقة.

وتتزامن هذه المطالب مع تأكيد الصندوق أهمية تسريع وتيرة التخارج من الأصول المملوكة للدولة، وتعزيز الحياد التنافسي والشفافية، وتحسين بيئة الأعمال، بما يتيح مساحة أكبر لنشاط القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج وخلق فرص العمل .

وأوضح جاب الله، أن توصيات الصندوق بشأن خفض الدين العام تتفق مع التوجه الحكومي، مشيرا إلى أن الدولة تعمل على تحقيق ذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية، ووضع سقف للاستثمارات الحكومية، وترشيد الإنفاق، إلى جانب استهداف تحقيق فائض أولي يبلغ ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بما يدعم وضع الدين على مسار تنازلي.

وكان صندوق النقد قد أشار إلى التزام السلطات المصرية بتحقيق فائض أولي يبلغ ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٦-٢٠٢٧، مع مواصلة تعبئة الإيرادات وضبط الإنفاق، وتوجيه الدعم الاجتماعي إلى الأسر الأكثر احتياجا.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، أشار جاب الله إلى أن توصيات الصندوق تستهدف خفض معدلات التضخم، لكنها لا تكفي وحدها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مؤكدا أهمية مواصلة السياسات الاقتصادية الهادفة إلى رفع معدلات النمو، وتمكين القطاع الخاص، وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والصادرات، والحد من الواردات.

البديل القادم لصندوق النقد

علي جانب أخر ، طرح الدكتور مدحت نافع، الخبير الاقتصادي، إمكانية استمرار التعاون بين مصر وصندوق النقد الدولي بعد انتهاء البرنامج الحالي في ديسمبر ٢٠٢٦، من خلال برنامج للدعم الفني يتيح الاستفادة من التمويل المتاح دون الالتزام بسحب أموال جديدة، بدلًا من الدخول في برنامج جديد بقرض إضافي يرفع أعباء الديون.

وأوضح نافع، في تصريحات له - أن مصر تواجه تحديات كبيرة في إعادة تمويل ديونها القائمة، مع ارتفاع أسعار الفائدة عالميًا، ما يجعل تجديد الالتزامات التي حصلت عليها خلال فترات انخفاض الفائدة أكثر تكلفة.

وقال: «عندنا مشكلة في إعادة تمويل ما هو قائم من ديون… أنت معكش فلوس تسددها، فبتستلف عشان تسددها بالفائدة المرتفعة»، مشيرًا إلى أن العالم دخل مرحلة من التشديد النقدي عقب جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية.

وأضاف أن الاقتصاد المصري لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على التدفقات المالية الخارجية، سواء الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات غير المباشرة المعروفة بالأموال الساخنة، إلى جانب التمويلات طويلة الأجل اللازمة لإعادة تمويل الديون القائمة.

في ظل هذه التحديات، أكد نافع أن البدائل المتاحة أمام مصر ليست كثيرة، لكنه طرح إمكانية التوصل إلى صيغة وسط تضمن استمرار التعاون مع صندوق النقد الدولي دون زيادة أعباء الاقتراض.

وقال: «بدائلي ليست كثيرة... لكن إحنا ممكن نمسك العصا من المنتصف»، متسائلًا: «لماذا ندخل في برنامج جديد بقرض جديد، ونحن بالكاد نحاول أن نتخلص من أعباء الديون الكبيرة؟».

وأشار إلى أن قروض صندوق النقد تظل أقل تكلفة مقارنة بالعديد من مصادر التمويل الأخرى، لكنه حذر من أن انتهاء البرنامج الحالي دون وجود بديل يحظى بتقدير ودعم المؤسسات المالية الدولية قد يدفع المقرضين والمستثمرين إلى التردد في دخول السوق المصرية.

مشيرا إلي أن أمام مصر آليتين يمكن الاستفادة منهما خلال مرحلة ما بعد البرنامج الحالي، دون الحاجة إلى الدخول في برنامج تمويلي جديد يزيد من أعباء القروض.

وتتمثل الآلية الأولى في استمرار مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي، وهي مراجعة اقتصادية دورية يجريها الصندوق مع جميع الدول الأعضاء لتقييم سياساتها المالية والنقدية.

أما الآلية الثانية، فتتمثل في الدخول في برنامج للدعم الفني يتيح لمصر الاستفادة من التمويل المرتبط به دون الالتزام بسحب الأموال. وقال: «إحنا ممكن ندخل في برنامج دعم فني يبقى مرتبط بقدر من القرض، لكن يبقى من حقنا نسحبه أو ما نسحبوش».

و شدد نافع على أهمية استمرار مراجعة المؤسسات المالية الدولية للسياسات الاقتصادية المصرية، باعتبارها إحدى الأدوات التي تعزز ثقة المقرضين والمستثمرين في السوق المحلية .

وأوضح أن وجود جهة دولية تتابع الأداء الاقتصادي يمثل بمثابة «عين ثالثة» تراجع السياسات المتبعة، بما يسهم في طمأنة المقرضين ومجتمع الأعمال ومؤسسات التصنيف الائتماني، ومنها وكالة فيتش.

وأشار إلى أن هذه المراجعات تساعد على جذب الاستثمارات والتدفقات المالية الأجنبية، بما فيها الأموال الساخنة التي تحتاج إليها مصر للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، رغم أنها لا تمثل استثمارات إنتاجية مباشرة.

وأكد أن استمرار التدفقات الخارجية يظل ضرورة للاقتصاد المصري في المرحلة الحالية، مع إعطاء الأولوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها الخيار الأفضل مقارنة بالاعتماد على الأموال الساخنة والاقتراض.

ناصر ..



لدعم مؤسسات التمويل متناهية الصغر في مصر..

البنك الأهلي المصري و الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يعززان شراكتهما الاستراتيجية بتمويل بقيمة تصل إلى ١٠٠ مليون دولار

حصل البنك الأهلي المصري على تمويل يصل إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، في إطار الشراكة الاستراتيجية الممتدة بين الجانبين، بهدف تعزيز إتاحة التمويل للمشروعات متناهية الصغر في السوق المصرية، من خلال المؤسسات المتخصصة في هذا المجال، ودعم نمو القطاع الخاص وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويستهدف التمويل بصفة خاصة المشروعات متناهية الصغر التي تقودها المرأة، مع توجيه اهتمام إضافي إلى الأنشطة الاقتصادية في المحافظات والمناطق الأقل استفادة من الخدمات التمويلية، بما يسهم في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، وتعزيز فرص ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي على مستوى الجمهورية.

: التمويل يعكس ثقة المؤسسات الدولية في البنك الأهلي المصري

وأكد محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن التعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يمثل امتدادًا لشراكة استراتيجية ناجحة أثمرت عن العديد من المبادرات والتمويلات الداعمة للقطاع الخاص في مصر.

وأوضح أن التمويل الجديد يعكس ثقة المؤسسات المالية الدولية في قدرات البنك الأهلي المصري، مشيرًا إلى حرص البنك على توظيف شبكة فروعه الواسعة وعلاقاته بمؤسسات التمويل متناهي الصغر لتوسيع فرص حصول أصحاب المشروعات على التمويل، بما يعزز قدراتهم الإنتاجية ويسهم في توفير فرص العمل وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولا واستدامة.

ومن جانبها، قالت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، إن التمويل يعكس توجه البنك نحو تعزيز منظومة التمويل الشامل، من خلال تدعيم الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية والمحلية، وتطوير آليات مبتكرة للوصول إلى الفئات والأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى مزيد من الخدمات التمويلية.

وأضافت أن الاعتماد على مؤسسات التمويل متناهي الصغر يتيح الوصول إلى أصحاب المشروعات في مختلف المحافظات، والاستفادة من خبرات هذه المؤسسات وقربها من العملاء، بما يضمن توجيه التمويلات بكفاءة إلى المشروعات الأكثر احتياجًا، مع الاهتمام بتمكين المرأة اقتصاديًا وتعزيز مشاركتها في النشاط الاقتصادي، إلى جانب دعم رواد الأعمال.

البنك الأوروبي يشيد بالشراكة

بدورها، أكدت أوديل رينو باسو، رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أن دعم قطاع خاص حيوي وشامل يمثل محورًا أساسيًا في أنشطة البنك داخل مصر.



وأوضحت أن الشراكة مع البنك الأهلي المصري تسهم في توسيع نطاق حصول المشروعات متناهية الصغر على التمويل، خاصة المشروعات التي تديرها النساء والأنشطة القائمة خارج المراكز الحضرية الكبرى، بما يساعد على إطلاق إمكانات ريادة الأعمال وخلق فرص اقتصادية جديدة وتعزيز النمو المستدام في مختلف أنحاء البلاد.

الاتفاقية تدعم تنويع مصادر التمويل

وفي السياق ذاته، قال هشام السفطي، رئيس المؤسسات المالية والخدمات المالية الدولية التنفيذي بالبنك الأهلي المصري، إن الاتفاقية تعكس أهمية الشراكات الدولية في تنويع مصادر التمويل وتوفير موارد مالية مستدامة لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وأضاف أن التعاون مع البنك الأوروبي يمثل نموذجًا للاستفادة من التمويلات والخبرات الدولية في دعم أولويات التنمية بمصر، مؤكدًا استمرار البنك الأهلي في توسيع نطاق تعاونه مع مؤسسات التمويل الدولية وتطوير حلول تمويلية تتسم بالمرونة والكفاءة، بما يدعم مؤسسات التمويل متناهي الصغر ويعزز قدرتها على الوصول إلى المزيد من أصحاب المشروعات.

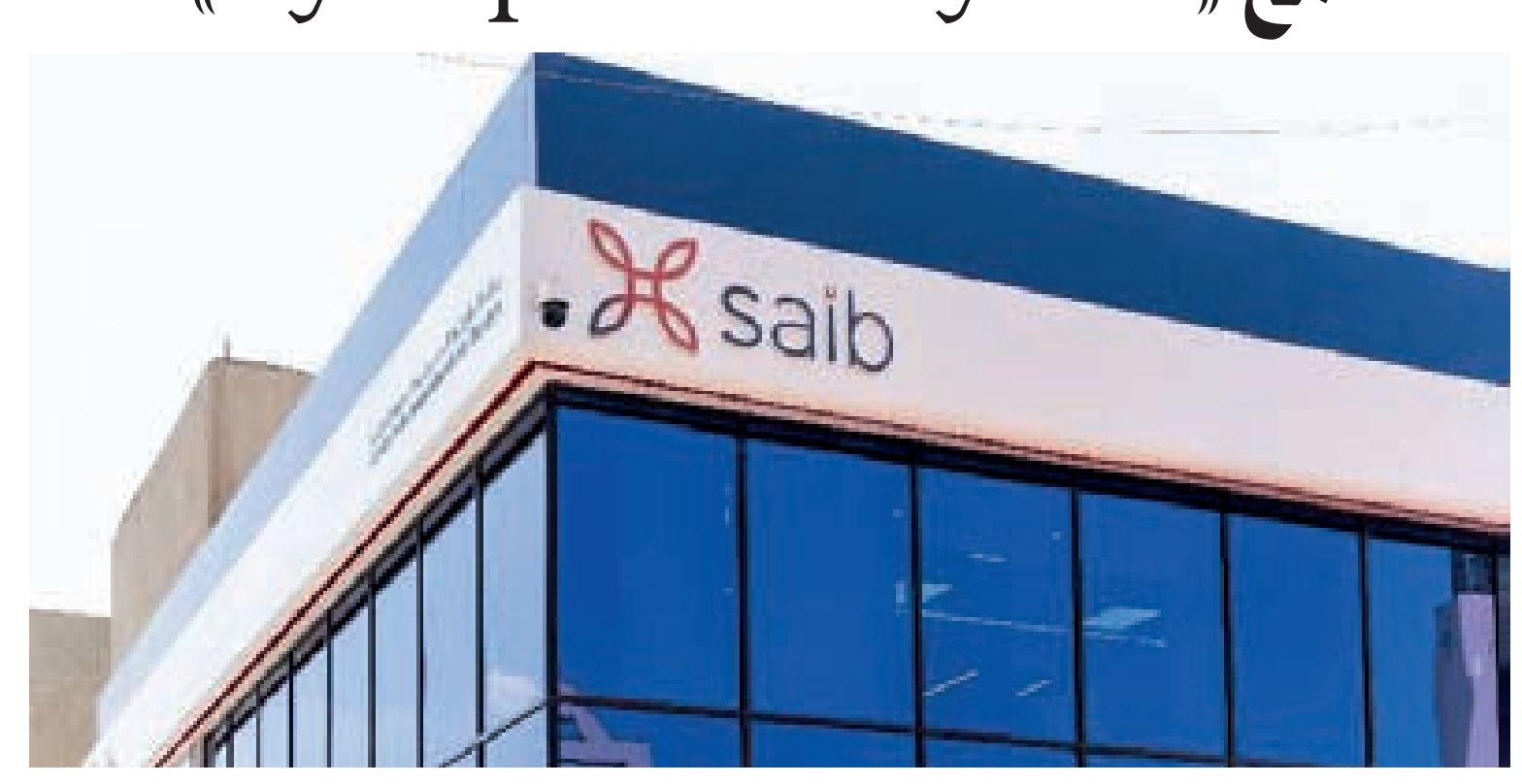
١٧ مليار يورو استثمارات

ويمتد التعاون بين البنك الأهلي المصري والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لسنوات طويلة، وشمل مجالات متعددة، من بينها تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل التجارة، والشمول المالي، ومشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

وتُعد مصر من الدول المؤسسة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، الذي بدأ عملياته في السوق المصرية عام ٢٠١٢، وبلغ إجمالي استثماراته في مصر نحو ١٧ مليار يورو من خلال ٢٤٥ مشروعًا، بما يعكس أهمية السوق المصرية ضمن أنشطته الاستثمارية.

لتطوير حلول الذكاء الاصطناعي وتعزيز التحول الرقمي..

بنك saib يبحث إقامة شراكة استراتيجية مع «Synapse Analytics»



أعلن بنك saib، عن الاتفاق مع شركة Synapse Analytics، المتخصصة في تكنولوجيا البيانات والذكاء الاصطناعي، لبحث إمكانية إقامة شراكة استراتيجية بين الجانبين لمدة ثلاث سنوات، بهدف الاستفادة من حلول الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة في تطوير منظومة العمليات المصرفية والائتمانية بالبنك في إطار استراتيجيته لتعزيز الاعتماد على التكنولوجيا المالية وتوظيف التقنيات المتطورة في تطوير الخدمات المصرفية.

وجاءت هذه المباحثات، بالتزامن مع انعقاد فعاليات معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا Cairo ICT ٢٠٢٦، في إطار توجه البنك نحو تعزيز التعاون مع الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية، بما يتماشى مع توجهات البنك المركزي المصري الرامية إلى دعم الابتكار وتشجيع المؤسسات المالية على التعاون مع الشركات الناشئة ورواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية.

ومن المخطط أن يركز التعاون بين الجانبين على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في عدد من المجالات الرئيسية، من بينها تحليل الجدارة الائتمانية لعملاء الأفراد، ومراقبة عمليات الاحتيال الإلكتروني، بما يسهم في تسريع عمليات اتخاذ القرار، والحد من المخاطر المرتبطة بعمليات الإقراض والمعاملات المصرفية، وتعزيز مستويات الأمان وجودة الخدمات المقدمة للعملاء.

كما استهدفت المباحثات الاستفادة من الحلول التكنولوجية الحديثة في دعم إدارات البنك المختلفة، وميكنة عدد من الإجراءات والسياسات التشغيلية والائتمانية، بما يسهم في تحسين مسارات العمل ورفع كفاءة الأداء.

وتشمل مجالات التعاون المقترحة تطوير منظومة مراقبة الاحتيال الإلكتروني، من خلال ميكنة قواعد وإجراءات مكافحة الاحتيال وتطبيق آليات فعالة للمراقبة اللحظية والمستمرة للمعاملات المصرفية عبر تطبيق إنستاباي والإنترنت البنكي، بما يساعد على سرعة اكتشاف المعاملات غير المعتادة وإصدار التنبيهات اللازمة للجهات المختصة للتحقق منها واتخاذ الإجراءات المناسبة، إلى جانب إخطار العملاء في حالة رصد أي أنشطة غير معتادة، وفقًا للضوابط والإجراءات المعتمدة.

وتشمل مجالات التعاون أيضاً، تطوير منظومة التقييم الائتماني لعملاء الأفراد، من خلال دراسة إمكانية ميكنة السياسات الائتمانية الخاصة ببرامج القروض والبطاقات الائتمانية، وتطوير نماذج التقييم الائتماني، إلى جانب ميكنة إجراءات الاستعلام عن القوائم السلبية بالبنك المركزي المصري، وتحليل بيانات المحفظة الائتمانية، بما يتيح تحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة والنتائج الائتمانية، والتعرف على أنماط تصنيف العملاء والسمات الرئيسية للفئات المقبولة والمرفوضة، بما يدعم دقة القرارات الائتمانية ويسهم في تحسين جودة المحفظة الائتمانية.

وعلى صعيد تنمية الإيرادات، من المتوقع أن تسهم الحلول الرقمية والتقنيات الذكية في دعم جهود البنك لتوسيع قاعدة عملائه، من خلال تطوير خدمات مصرفية أكثر مرونة وسرعة، وتشجيع استخدام القنوات الإلكترونية، بما يدعم نمو المعاملات الرقمية والعوائد المرتبطة بها.

ويواصل بنك saib دراسة فرص التعاون مع الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية، باعتبارها أحد المحاور المهمة في استراتيجيته البنك للنمو خلال الفترة من ٢٠٢٧ إلى ٢٠٣١، والتي تم اعتمادها بالتعاون مع إحدي كبري الشركات العالمية المتخصصة، والتي تتضمن أيضاً النمو في التحول الرقمي، وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتطوير تجربة العملاء، بما يدعم مكانته التنافسية ويتماشى مع توجهات الدولة والبنك المركزي المصري نحو بناء قطاع مصرفي أكثر تطوراً واعتماداً على الحلول التكنولوجية المبتكرة.

حتي لا تقيد خيارات السياسة النقدية في مصر ..

مركز الحلول البديلة يوصي الحكومة بالبحث عن ضوابط لتجنب المخاطر العميقة للأموال الساخنة

حذر تقرير - صادر عن مركز الحلول البديلة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة — من الاعتماد علي الأموال الساخنة ، : إذ أن التعويل على التدفقات المضاربية يرفع فاتورة خدمة الدين ويعرض العملة للتقلبات، مما يفرض ضرورة تقنين الوصول إلى أدوات الدين قصيرة الأجل وتوجيه البوصلة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل.

ولفت التقرير إلي أن سعر الفائدة في مصر البالغ ٢٠٪ يعود إلى جذب المليارات من «الأموال الساخنة» قصيرة الأجل، وذلك بعد أسابيع من خروج ٣,٥ مليار دولار خلال أكتوبر الماضي

و بين أن أستثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية الحكومية المقومة بالجنيه المصري بلغت نحو ٦١٦ مليون دولار أمريكي في ٩ نوفمبر، في مؤشر على عودة تدفق الأموال الساخنة. ويأتي هذا التدفق في أعقاب قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري رفع أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في ٢٩ أكتوبر، وهو ما عزز جاذبية هذه الاستثمارات للمستثمرين الأجانب.

غير أن هذه التدفقات تخفي وراءها مخاطر أعمق، إذ إن اعتماد مصر على الأموال الساخنة يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الخارجية، ويقوض استقراره ويزيد من هشاشته.

و أوضح التقرير «الأموال الساخنة» تعرف بأنها تدفق رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى عبر شراء سندات وأوراق مالية وأذون خزانة عالية الفائدة لكسب أعلى ربح. وتتميز هذه التدفقات بسرعة حركتها، لأنها ليست مربوطة باستثمار طويل الأمد، كما أنها لا تسهم في التنمية الاقتصادية بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وتقتصر فائدتها الأساسية على توفير السيولة الدولارية مقابل عائد كبير تقدمه الحكومة عن طريق الفوائد العالية. و تقوم مصر باستقطاب «الأموال الساخنة» من أجل تمويل عجز ميزانيتها عبر إصدار الحكومة أذون الخزانة قصيرة الأجل التي ينجذب إلى شرائها المضاربون في الأسواق المالية من أجل عوائدها المرتفعة فضلا عن غياب الضرائب والقيود على تداولها أو خروجها من السوق.

و قال التقرير أن البنك المركزي يلجأ إلى رفع سعر الفائدة ضمن سياسة التقييد النقدي، بهدف التحكم في معدلات التضخم المرتفعة، فتجذب العوائد العالية المضاربين في أذون الخزانة وأدوات الدَّين الأخرى. ونتيجة لسعي تلك الأموال الدائم لتحقيق أرباح سريعة، فإنها تمثل مصدرًا غير مستقر لتدفقات العملات الأجنبية التي تهرب سريعًا من دون سابق إنذار عند حدوث أي تقلبات إقليمية أو عالمية.





و يؤدى خروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من السوق بدون ضوابط إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي واحتياطاته، ويتبع ذلك تخفيض قيمة العملة المحلية وانهيار قوتها الشرائية، فترتفع معدلات التضخم. ورغم تصريح وزير المالية الأسبق، محمد معيط، عقب أزمة عام ٢٠٢٢ بأن الحكومة لم يعُد بإمكانها الاعتماد على المشتريات الأجنبية لأذون الخزانة لتمويل ميزانيتها، إلا أنها تستمر فى اتباع هذه السياسة مما يزيد من تهديد «فقاعة المال الساخن».

"فقاعة المال الساخن»: أغرقت الأرجنتين وشرق آسيا

و أشار التقرير إلي أن الاعتماد على الأموال الساخنة في التسعينيات جعل الأرجنتين عرضة للصدمات الاقتصادية نتيجة لتذبذب تلك التدفقات. لكنها غيرت إدارة ملف «الأموال الساخنة» بعد التدهور في مؤشراتها الاقتصادية: فقد وصل التضخم في ٢٠٢٣ إلى ١٠٠٪ وزادت نسبة المواطنين الواقعين تحت خط الفقر إلى ٤٠٪ من السكان.

وفي هذا السياق، وضع البنك المركزي الأرجنتيني ضوابط تُحد من وصول المستثمرين الأجانب إلى الأذون قصيرة الأجل. وقيدت بذلك الحكومة الأرجنتينية استخدام الأجانب لأدوات الدَّين لتحقيق أرباح سريعة والخروج من السوق، ما يؤثر بشكل سلبي في سعر العملة المحلية. وقد أدى النمو السريع لاقتصادات جنوب شرق آسيا ومعدلات الفائدة المرتفعة إلى استقطاب كبير لرأس المال الأجنبي في التسعينيات كذلك. وبعد رفع الخزانة الأمريكية معدل الفائدة لمحاربة الركود في منتصف التسعينيات، هربت «الأموال الساخنة» بشكل سريع من أسواق جنوب شرق آسيا إلى السوق الأمريكي، متسببة فيما عرف بالأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧. تسببت «فقاعة المال الساخن» في شرق وجنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ في تراجع حاد في قيمة العملات المحلية وأزمات بنكية متتالية.

أموال مصر الساخنة في حاجة إلى ضوابط

و في خاتمة التقرير قال أنه يتعين على الحكومة أيضًا تقديم حوافز لتشجيع الاستثمارات المباشرة متوسطة وطويلة الأجل، بما يقلل من الاعتماد على «الأموال الساخنة» من أجل تمويل احتياجات الاقتصاد من النقد الأجنبي. فالحل الجوهري للمشكلة يكمن في تنمية مصادر مستدامة للنقد الأجنبي من خلال تهيئة بيئة استثمارية مشجعة على التصنيع والتصدير، يكون من شأنها جعل الاقتصاد أكثر استقرارًا وأقل عرضة للصدمات الخارجية وفقعات «الأموال الساخنة» والأزمات المالية المترتبة عليها.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
06
السنة الثامنة عشر • الاحد 22 نوفمبر 2026 • العدد 868

المختبر التنظيمي لتكنولوجيا التجارة يوقع ١٠ بروتوكولات تعاون مع مؤسسات محلية ودولية

شهد الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، توقيع ١٠ بروتوكولات تعاون بين المختبر التنظيمي ومركز الابتكار لتكنولوجيا التجارة (TradeTech Sandbox)، وعدد من المؤسسات والشركات المصرية والدولية، وذلك في إطار إطلاق المختبر التنظيمي؛ بما يعزز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وشركاء التنمية لتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة تدعم تحديث منظومة التجارة الخارجية.
وأكد الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، أن توقيع بروتوكولات التعاون يمثل خطوة مهمة نحو بناء منظومة متكاملة للشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية، والاستفادة من الخبرات والإمكانات التكنولوجية المتاحة لتطوير حلول عملية للتحديات التي تواجه منظومة التجارة الخارجية.

بمشاركة ٢٠٠ شركة صينية ..

المنتدي الثاني للاستثمار المصري الصيني يوثق الشراكة بين البلدين

شركات صينية تعلن خططا استثمارية بالسوق المحلية في الفوسفات وإطارات السيارات

تربط مصر والصين شراكة استراتيجية شاملة تشهد توسعًا ملحوظًا في التجارة والاستثمار والتمويل، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٢٠,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٥ واقترب من ٢١ مليار دولار وفق بيانات ٢٠٢٦ .
وتتجه العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين مصر والصين نحو مرحلة جديدة من التعاون، في ظل تنامي حجم التبادل التجاري بين البلدين واقترابه من ٢١ مليار دولار، إلى جانب اهتمام الشركات الصينية بتوسيع استثماراتها داخل السوق المصرية، والاستفادة من الفرص المتاحة في قطاعات الصناعة والإنتاج والتصدير.
وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع مرور ٧٠ عاما على افتتاح أول مكتب تجاري مصري في الصين خلال فبراير ١٩٥٦، بما يعكس عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتطورها على مدار العقود الماضية.
وفي هذا الإطار شهدت فعاليات الدورة الثانية من منتدى الاستثمار المصري الصيني، مشاركة نحو ٢٠٠ شركة صينية ومصرية، بحضور الدكتور حسين عيسى، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، والدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، ووفد صيني رفيع المستوى برئاسة شياو جي، نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ورئيس جمعية الصين لتعزيز التبادل الدولي للمنظمات الشعبية، إلى جانب قيادات حكومية وممثلي مجتمع الأعمال من البلدين.
وضم الوفد الصيني نحو ٥٠ شركة، بهدف استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر، وبحث مجالات التعاون المشترك، خاصة في توطين الصناعة وتطوير سلاسل الإمداد ونقل التكنولوجيا .
وخلال المنتدى ، كشف الدكتور عبد العزيز الشريف، رئيس جهاز التمثيل التجاري المصري، أن مكاتب التمثيل التجاري في بكين وشنغهاي نجحت في توفير فرص ومشروعات استثمارية صينية جديدة خلال ١٨ شهرا، امتدت من عام ٢٠٢٥ وحتى النصف الأول من عام ٢٠٢٦، بإجمالي ٢٩ مشروعا استثماريا، بلغت قيمتها التقديرية نحو ٥ مليارات دولار.
وأوضح الشريف أن المشروعات الاستثمارية التي جرى الترويج لها تعكس تنامي اهتمام الشركات الصينية بالسوق المصرية، في ظل ما تمتلكه مصر من مقومات اقتصادية واستثمارية، إلى جانب تطور العلاقات التجارية وتنوع المصالح المشتركة بين البلدين.
وأشار إلى أن العلاقات الاقتصادية المصرية الصينية شهدت تطورا ملحوظا على مدار العقود الماضية، بالتوازي مع التغيرات التي طرأت على الأنشطة الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد العالمي، وهو ما يفتح المجال أمام توسيع مجالات التعاون وجذب المزيد من الاستثمارات المشتركة.
وأكد أن المرحلة الحالية تستهدف الانتقال بالعلاقات التجارية بين البلدين إلى مستوى أكثر تقدما، من خلال تعظيم القيمة المضافة للتبادل التجاري، وتشجيع الشركات الصينية على إقامة مشروعات إنتاجية وصناعية داخل مصر بدلا من الاقتصار على حركة الاستيراد والتصدير.



رئيس التمثيل التجاري : 5 مليارات دولار استثمارات صينية مستهدفة في مصر عبر 29 مشروعًا..

اتفاقيات تجارية

و أوضح رئيس جهاز التمثيل التجاري أن مصر ترتبط بنحو ١١ اتفاقية تجارية متنوعة تشمل ١١٣ دولة، وهو ما يمنح المستثمرين فرصا أوسع للاستفادة من شبكة العلاقات والاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها مصر مع العديد من الأسواق الإقليمية والدولية.
وأشار إلى أن الحكومة تعمل على التوسع في اتفاقيات التجارة الحرة وتعميق اتفاقيات الشراكة، بما يشمل قطاعات الخدمات، إلى جانب وجود مباحثات واتفاقيات مع الجانب الصيني بشأن الشراكة الصينية من أجل التنمية.
وتتيح هذه الاتفاقيات للشركات التي تتخذ من مصر مركزا للإنتاج فرصا للاستفادة من المزايا التجارية والنفاذ إلى أسواق متعددة، بما يعزز جاذبية السوق المصرية للاستثمارات الأجنبية.

وجهة جاذبة للاستثمارات الصينية

واستعرض الشريف أربعة محاور رئيسية تعتمد عليها جهود الترويج لمصر باعتبارها بيئة جاذبة للاستثمار، يأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين الأسواق المختلفة، ويمنح الشركات فرصا مهمة للتوسع في التجارة الإقليمية والدولية.
ويتمثل المحور الثاني في السياسات والحوافز الاستثمارية التي تقدمها الجهات والوزارات المعنية، بهدف تسهيل إجراءات تأسيس المشروعات وممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال أمام المستثمرين الأجانب.
أما المحور الثالث فيرتبط بشبكة الاتفاقيات التجارية والدولية التي ترتبط بها مصر، والتي تتيح فرصا أوسع أمام الشركات للاستفادة من الأسواق الخارجية وتعزيز أنشطتها التصديرية.
ويأتي تطوير البنية التحتية في مقدمة المقومات الأخرى، خاصة شبكة الموانئ والمطارات التي شهدت توسعا وتحديثا خلال السنوات الماضية، بما يدعم حركة التجارة والنقل والخدمات اللوجستية.

تعزيز استقرار الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاع الخاص

من جانبه، أكد الدكتور حسين عيسى، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، أن المنتدى يمثل منصة مهمة لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين مصر والصين وفتح آفاق جديدة للتعاون، وترجمة علاقات الصداقة التاريخية التي تجمع البلدين إلى مشروعات تنموية واستثمارية تحقق المصالح المشتركة للشعبين.
وأشار إلى الزيارة التاريخية للرئيس الصيني شي جين بينغ إلى مصر في سبتمبر الماضي، والتي تزامنت مع الاحتفال بمرور ٧٠ عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٥٦، حيث كانت مصر أول دولة عربية وأفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية.
وأوضح أن البيان الرئاسي المشترك عكس الإرادة السياسية للارتقاء بالشراكة الاستراتيجية الشاملة، وتعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والتصنيع ونقل التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية، بما يفتح مجالات أوسع للتعاون الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.
وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء أن مصر تمضي قدمًا في تنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، يستهدف تعزيز استقرار الاقتصاد وتحسين بيئة الاستثمار وزيادة مساهمة القطاع الخاص وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات.
ولفت إلى امتلاك مصر مقومات تنافسية مهمة، في مقدمتها موقعها الاستراتيجي والمزايا التفضيلية التي تتيح النفاذ إلى أسواق إقليمية ودولية واسعة، مشيرًا إلى أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تمثل إحدى أهم منصات التعاون الاستثماري بين البلدين، وبوابة استراتيجية للاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط وأفريقيا، خاصة في ضوء التوسع في الاستثمارات الصينية بمنطقة التعاون الاقتصادي والتجاري الصينية المصرية «تيدا».
وأضاف الدكتور حسين عيسى أن الحكومة تولي أهمية خاصة لجذب الاستثمارات الصينية في عدد من القطاعات ذات الأولوية، وفي مقدمتها قطاع الصناعة، خاصة الصناعات الهندسية والإلكترونية والسيارات، مع التركيز على نقل التكنولوجيا وتعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات.
كما تشمل الأولويات قطاع البنية التحتية والنقل، بما يتضمن الموانئ والسكك الحديدية والمناطق اللوجستية والمرافق العامة، إلى جانب التعليم والتدريب الفني من خلال تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات التعليمية ومراكز البحث العلمي، فضلا عن قطاع الطاقة والاقتصاد الأخضر ومشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتكنولوجيا والصناعات المرتبطة بالتحول الأخضر.

تبادل تجاري

وأكد الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، تطلع مصر إلى جذب المزيد من الاستثمارات الصينية وتشجيع الشركات الصينية على التوسع في السوق المصرية وإقامة مشروعات جديدة، في ظل الفرص الواعدة التي تتمتع بها العلاقات الاقتصادية بين البلدين والمقومات الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الإنتاجية.
وأوضح الوزير أن حجم التبادل التجاري بين مصر والصين بلغ نحو ٢٠ مليار دولار، لتصبح الصين ثاني أهم شريك تجاري لمصر، فيما تستضيف السوق المصرية أكثر من ٣ آلاف شركة صينية باستثمارات تتجاوز ١٠ مليارات دولار.
وأشار إلى أن الشركات الصينية حققت نجاحات ملموسة في السوق المصرية، ومن بينها شركة «جوشي»، ثاني أكبر مصدر للألياف الزجاجية في العالم، والتي تمثل نموذجًا ناجحًا للاستثمارات الصينية، معربًا عن تطلعه إلى جذب المزيد من الشركات وإقامة مشروعات جديدة تسهم في زيادة الإنتاج وتعزيز القدرات الصناعية والتصديرية.

استثمارات صينية

ومن جانبه، أكد شياو جي، نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، أن مشاركة نحو ٢٠٠ شركة ومؤسسة صينية في المنتدى تعكس اهتمام مجتمع الأعمال الصيني بتوسيع التعاون والاستثمار في السوق المصرية.
وأشار إلى أهمية موقع مصر في مبادرة الحزام والطريق والتوافق بينها وبين رؤية مصر التنموية، بما يفتح آفاقًا للتعاون في مجالات البنية التحتية والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والطاقة الخضراء والمناطق الصناعية وسلاسل الإمداد.
وأعرب عن تقديره لتنظيم المنتدى، مؤكدًا أنه يمثل ترجمة للتوافقات الاستراتيجية التي توصل إليها الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس عبد الفتاح السيسي خلال لقائهما في سبتمبر الماضي، بما يوفر توجيهًا استراتيجيًا لتعميق الاستثمارات المتبادلة وتعزيز التعاون الصناعي وتوسيع نطاق الاستفادة المشتركة من ثمار التنمية.

محمد محيي الدين

خلال ملتقي شرم الشيخ و بمشاركة ١١٠٠ مشاركا من ٣٢ دولة

خبراء يطلقون مبادرات جديدة لتعزيز صناعة التأمين في ظل الاضطرابات العالمية



علاء زهيري يعلن عن خمس مبادرات تستهدف تعزيز الابتكار والاستدامة والشمول التأميني

الملتقي يجيب : كيف يمكن الانتقال من مفهوم التعويض عن الخسائر بعد وقوعها إلي التنبؤ بالمخاطر والحد منها

استضافت مدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ نوفمبر الجاري فعاليات النسخة الثامنة من ملتقى شرم الشيخ للتأمين وإعادة التأمين «Sharm Rendezvous ٢٠٢٦»، ، بمشاركة قيادات وخبراء من ٣٢ دولة، تحت شعار «استراتيجيات التأمين لتعزيز مرونة سلاسل الإمداد في ظل الاضطرابات العالمية» .
وخرجت فعاليات الملتقي بمجموعة من التوصيات والتوجهات الرامية إلى تطوير صناعة التأمين، وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر العالمية، والتوسع في استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى جانب إطلاق مبادرات تستهدف رفع كفاءة السوق المصرية وزيادة انتشار الخدمات التأمينية.
شارك في الملتقى ١١٠٠ مشاركا من ٣٢ دولة، لمناقشة التحديات التي تواجه القطاع، خاصة الاضطرابات الجيوسياسية ومخاطر النقل وسلاسل الإمداد والتغيرات الاقتصادية والمناخية. وشكلت المناقشات منصة لطرح رؤى عملية تتجاوز دور التأمين التقليدي في تعويض الخسائر إلى المساهمة في التنبؤ بالمخاطر والحد منها .
وتوزعت مناقشات الملتقى على أربعة محاور استراتيجية مترابطة، تقدّمها تعزيز مرونة سلاسل الإمداد من خلال تطوير الاستراتيجيات التأمينية وتوسيع الشراكات بين شركات التأمين وإعادة التأمين والجهات الحكومية والرقابية ومقدمي الخدمات اللوجستية ومختلف قطاعات الأعمال.
فالمخاطر العابرة للحدود لم تعد قابلة للمعالجة بمعزل عن التعاون بين مختلف الأطراف، كما أن حماية سلاسل الإمداد تتطلب حلولا تأمينية أكثر تكاملا ومرونة، قادرة على الاستجابة لتغير طبيعة الأخطار وحجم الخسائر المحتملة.
أما المحور الثاني فتناول مستقبل التأمين الطبي، وسبل تعزيز قدرته على التكيّف والاستدامة، في ظل الارتفاع المتواصل لتكاليف الرعاية الصحية وتطور التقنيات الطبية وتزايد الضغوط على شركات التأمين ومقدمي الخدمات الصحية. واكتسب هذا النقاش أهمية إضافية من خلال الجلسة المخصصة لمعادلة التأمين الصحي الشامل في مصر، والتي تبحث موقع التأمين الصحي ودوره في منظومة التغطية الصحية، إلى جانب جلسة ناقشت إدارة المحافظ الاستثمارية في مواجهة المتغيرات والتحديات الاقتصادية الجديدة.
و حضر التحوّل التكنولوجي بقوة في أعمال الملتقى، من خلال محور الإدارة الاستباقية للمخاطر، وتوظيف البيانات والتحليلات التنبؤية وتقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة لتحسين تقييم الأخطار والتنبؤ بالخسائر واتخاذ القرارات التأمينية والاستثمارية بصورة أكثر دقة وفاعلية. فالتكنولوجيا لم تعد مجرد أداة لتطوير الخدمات وتسريع العمليات، بل أصبحت عنصرا أساسيا في إعادة تشكيل نماذج الاكتتاب وإدارة المطالبات والتسعير ومراقبة المخاطر، وصولًا إلى بناء شركات تأمين أكثر قدرة على الاستجابة للأزمات.
ولم يغفل الملتقى العنصر البشري والمؤسسي، إذ خصّص محوره الرابع لتطوير الكفاءات وترسيخ ثقافة مؤسسية تقوم على المرونة والابتكار والتعلم المستمر. فامتلاك التقنيات الحديثة والموارد المالية لا يكفي وحده لمواجهة التحديات، ما لم يقترن بقيادات قادرة على اتخاذ القرارات في الظروف الاستثنائية، وكوادر مؤهلة لاستيعاب التحولات المتسارعة.

مبادرات جديدة

وعلى هامش الملتقى، أعلن علاء الزهيري، رئيس اتحاد شركات التأمين المصرية، خمس مبادرات تستهدف تعزيز الابتكار والاستدامة والشمول التأميني.
وتضمنت المبادرات إطلاق «Go Blue» لدعم الاستدامة البيئية، ومبادرة متخصصة لاحتضان الشركات الناشئة ورواد الأعمال في مجال التكنولوجيا التأمينية، إلى جانب التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية لإنشاء مركز لتبادل المعلومات الرقمية بين الجهات المعنية.
وشملت المبادرات، إنتاج سلسلة أفلام توعوية باستخدام الذكاء الاصطناعي تحت اسم «وعد وسند»، لتبسيط المفاهيم التأمينية ونشر الثقافة التأمينية بين المواطنين، فضلا عن تنظيم مؤتمر متخصص للتأمين متناهي الصغر بمدينة الأقصر يوم ٢٠ مارس ٢٠٢٧، بهدف توسيع مظلة الحماية التأمينية لتشمل شرائح جديدة من المجتمع.

حماية العملاء وزيادة انتشار التأمين

ومن جانبه، أكد الدكتور طارق سيف، نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أن استراتيجية الهيئة تستهدف تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي ونمو القطاع، من خلال تعزيز الملاءة المالية للشركات، ودعم الابتكار والتحول الرقمي، وتوسيع نطاق الشمول التأميني، مع حماية حقوق حملة الوثائق.
وكشف عن ارتفاع إجمالي الأقساط التأمينية بنسبة ٢٤٪ خلال الربع الثالث من ٢٠٢٦ مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق، وزيادة التعويضات المسددة بنسبة ١٦٪، فيما ارتفع فائض النشاط التأميني بنسبة ٦٣٪ .
وتبقى المرحلة المقبلة مرهونة بقدرة أطراف الصناعة على تحويل هذه التوجهات والمبادرات إلى خطوات تنفيذية، بما ينعكس على جودة المنتجات التأمينية، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة المخاطر وحماية حقوق العملاء.
وكشف نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، عن سماح الهيئة بإصدار وثائق التأمين باللغات الأجنبية، وفي مقدمتها الإنجليزية، لأول مرة، ضمن حزمة من القرارات التنظيمية التي تستهدف تطوير سوق التأمين المصرية، وتيسير إتاحة المنتجات التأمينية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من التغطيات المختلفة.
وأوضح «سيف»، أن القرارات الجديدة تتضمن وضع معايير مرنة لتسعير الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة، مثل الطاقة والبترول والطيران، إلى جانب إصدار ضوابط تنظم ممارسة نشاط التأمين التكافلي، ووضع قواعد للاكتتاب والتسعير في وثائق تأمين الائتمان والضمان.
وأضاف أن الهيئة أصدرت تعليمات تتعلق بالعقود النمطية الجماعية لعملاء تمويل المشروعات متناهية الصغر والتمويل الاستهلاكي، فضلًا عن اعتبار وثائق التأمين الصادرة عن الاتحاد المصري للتأمين وثائق معتمدة لا تحتاج إلى اعتماد إضافي من الهيئة، بما يسهم في تسريع إجراءات طرح المنتجات التأمينية وتحقيق التوافق مع الاتفاقيات البنكية.
وأشار إلى أن هذه الإجراءات تأتي في إطار تطوير البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع، وتعزيز قدرته على تقديم منتجات تتناسب مع احتياجات العملاء والمشروعات المختلفة، بما يدعم نمو سوق التأمين المصرية.
ولفت «سيف» إلى استمرار الأداء الإيجابي للقطاع خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٦، مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق، حيث ارتفعت الأقساط المكتتبة بنسبة ٢٤٪، ونمت التعويضات بنسبة ١٦٪، فيما سجل فائض النشاط التأميني نموًا بنسبة ٦٣٪.
وأضاف أن إجمالي الأصول ارتفع بنسبة ٢٨٪، وزادت حقوق المساهمين بنسبة ٢٠٪، وحقوق حملة الوثائق بنسبة ٣٢٪، بما يعكس تحسن مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي لشركات التأمين.
وأكد نائب رئيس الهيئة أن قطاع التأمين يمثل خط الدفاع الأول لحماية الثروات وركيزة أساسية للاقتصاد القومي، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة، وما يصاحبها من مخاطر مناخية وتكنولوجية متغيرة.
وأوضح أن انعقاد ملتقى شرم الشيخ للتأمين وإعادة التأمين للعام الثامن على التوالي يعكس مكانته باعتباره منصة استراتيجية تجمع صناع القرار والخبراء لمناقشة مستقبل صناعة التأمين في المنطقة، مشيدًا برعاية رئيس مجلس الوزراء ودعم الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، لفعاليات الملتقى.

فرص واعدة

من جانبه ، أكد الدكتور شريف سيد، مدير التأمين الطبي بشركة مصر للتأمين، أن قطاع التأمين الطبي يواجه تحديات كبيرة خلال المرحلة المقبلة، في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع الصحي، والحاجة إلى تطوير نماذج العمل التأميني بما يتناسب مع المتغيرات الحالية والمستقبلية.
وأوضح «سيد»، خلال مشاركته بفعاليات الملتقى أن قطاع التأمين الطبي يغطي حاليًا نحو ٣٧٠٠ إجراء طبي، مقابل نحو ١١ ألف إجراء غير مشمول بالتغطية، وهو ما يتيح فرصًا أمام شركات التأمين لتقديم منتجات صحية إضافية تتكامل مع منظومة التأمين الصحي الشامل.
وأشار إلى أن شركات التأمين تمتلك فرصًا واعدة للمشاركة في المنظومة من خلال مسارين رئيسيين، يتمثل الأول في تقديم تغطيات إضافية للخدمات الطبية غير المدرجة ضمن حزمة المنافع الأساسية التي توفرها المنظومة، بما يسمح بتصميم برامج تأمينية تلبي احتياجات شرائح مختلفة من المواطنين.
وأكد ضرورة مراعاة الفئات التي استثناها القانون من تحمل تكاليف إضافية، مثل المستفيدين من برامج تكافل وكرامة ومحدودي الدخل وذوي الهمم، عند تصميم المنتجات التأمينية الموجهة للمستفيدين.
وأضاف أن المسار الثاني يتمثل في تقديم تغطيات طبية محسنة تتيح للمستفيدين الحصول على الخدمات من خلال شبكات طبية مختلفة، وفقًا لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم، بما يوفر مرونة أكبر في اختيار مقدمي الخدمة ويعزز جودة الرعاية الصحية.

شيماء مرسي

البورصة المصرية تعتمد قواعد حوكمة الذكاء الاصطناعي لدعم كفاءة التداول و حماية البيانات

أعلن مجلس إدارة البورصة المصرية، اعتماد الحزمة الأولى من القواعد التنظيمية لحوكمة استخدام أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) في العمليات التشغيلية، وآليات التداول، والإفصاح المؤسسي وتأتي الخطوة الاستباقية في إطار استراتيجية الدولة لتعزيز التحول الرقمي الشامل في القطاع المالي غير المصرفي وترسيخ جاهزية البنية التكنولوجية لأسواق المال.
وبحسب بيان صادر عن البورصة، تهدف الضوابط الجديدة إلى صياغة إطار مؤسسي وتشريعي متكامل يحكم الاستخدام المسئول والآمن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يضمن الشفافية والمساءلة، وحماية سرية بيانات العملاء والمتعاملين، وتقليل المخاطر التكنولوجية والتشغيلية المرتبطة بالأنظمة الذكية المتطورة.
وتؤكد البورصة المصرية أن دمج حلول الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات المتقدمة يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في كفاءة السوق عبر عدة محاور رئيسية، أبرزها؛ تحليل ومعالجة تقارير الإفصاح والقوائم المالية الصادرة عن الشركات المقيدة باستخدام الذكاء الاصطناعي، والتأكد من مطابقتها للمعايير قبل تعميمها على المستثمرين بسرعات قياسية كما تتضمن التقنيات الحديثة تقليل الأخطاء البشرية وتسريع تنفيذ أعمال البورصة عبر أنظمة تكنولوجية متطورة.

سكاي إنفسمنتس تعلن انطلاق موسم افتتاح Park St. East في القاهرة الجديدة

أعلنت Park St.، التابعة لمجموعة Sky Investments Holding، عن انطلاق موسم الافتتاحات في مشروع Park St. East بالقاهرة الجديدة، مع بدء تشغيل عدد من العلامات التجارية والمطاعم والمقاهي، واستمرار انضمام المزيد من العلامات إلى المشروع خلال الفترة المقبلة، في إطار رؤية المجموعة لتقديم وجهة متكاملة تجمع بين الأعمال والتسوق والمطاعم والترفيه في تجربة واحدة.
ويشهد المشروع تشغيل مجموعة متنوعة من العلامات التجارية في قطاعات السيارات الفاخرة والمأكولات والمشروبات والتجزئة، من بينها BYD وCadillac وRolls-Royce، إلى جانب Sushimi by K وLittle Eatery وNaranj وPickl، فضلا عن عدد من العلامات الأخرى التي بدأت بالفعل استقبال عملائها، بما يعكس تنوع الخيارات والتجارب المتاحة داخل المشروع.
وفي هذا السياق، قال المهندس أيمن فتحي حسين، رئيس مجلس إدارة Sky Investments Holding: "يمثل Park St. East امتدادًا لرؤيتنا في تطوير وجهات متكاملة تقدم تجارب استثنائية تتجاوز المفهوم التقليدي للمشروعات التجارية، مع الحفاظ على المستوى المتميز من التجربة الذي رسخه Park St. West. وقد حرصنا على استقطاب مجموعة جديدة وحصرية من أبرز العلامات التجارية المحلية والعالمية، وتوفير مزيج متنوع من الأنشطة والخدمات التي تواكب تطلعات العملاء ومتطلبات السوق.

يضم مراكز للمؤتمرات والمعارض..

إطلاق مشروع «نيفيرا» السياحي قرب الأهرامات والمتحف الكبير على مساحة ٣٦ مليون متر



شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، حفل توقيع مشروع «نيفيرا»، وأعلنت «نيفيرا» وحسن علام القابضة توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية لدعم تطوير مشروع «نيفيرا» غرب القاهرة الكبرى. وتستهدف الشراكة تطوير المشروع على مراحل وفتح مجالات للتعاون مع المستثمرين والمطورين والمشغلين من مصر وخارجها.
يأتي مشروع «نيفيرا» (NEVERA) برؤية تستهدف تقديم نموذج متطور للتنمية العمرانية والسياحية، يجمع بين الضيافة والترفيه والتسوق والأعمال، مستفيدًا من الموقع الاستراتيجي للمنطقة وما تمتلكه من مقومات تاريخية وسياحية تؤهلها لاستقطاب الاستثمارات والزائرين من مختلف أنحاء العالم.
ويمتد المشروع على مساحة ٣٦ مليون متر مربع يتم تطويرها على مراحل، ليشكل وجهة متعددة الاستخدامات تضم مجموعة متنوعة من المشروعات والمرافق.
ويتمتع المشروع بموقع استراتيجي على الطريق الدائري الأوسطي بالجيزة، يتيح له الاتصال بشبكة من المحاور والطرق الرئيسية، في مقدمتها الطريق الدائري وطريق الفيوم، بما يسهل الوصول إليه من القاهرة الكبرى ومختلف الوجهات. كما يستفيد من قربه من مطار سفنكس الدولي، ووجود محطة رئيسية للقطار الكهربائي السريع داخل المشروع، بما يعزز ارتباطه بشبكات النقل المختلفة ويدعم قدرته على استقطاب حركة السياحة والاستثمار.
وتكتسب هذه المنطقة أهمية إضافية في ضوء قرب المشروع من أهرامات الجيزة، وارتباطه بالنطاق الحضاري والسياحي الممتد إلى سقارة ودهشور، فضلًا عن التطور الذي تشهده المنطقة المحيطة بالمتحف المصري الكبير، وما يمثله من نقطة جذب رئيسية للسياحة الدولية ومحرك لفتح آفاق جديدة للاستثمار السياحي والعمراني.

منظومة ضيافة تستهدف نحو ٦ آلاف غرفة فندقية

يشكل القطاع الفندقي ركيزة رئيسية للمشروع، الذي يستهدف تطوير منظومة ضيافة متكاملة تضم فنادق تتنوع مستوياتها بين ثلاث وسبع نجوم، لتلبية احتياجات مختلف فئات الزوار. ويستهدف المشروع توفير نحو ٦ آلاف غرفة فندقية، بما يمثل قرابة ٤٠٪ من إجمالي الغرف الفندقية المستهدفة في محيط منطقة الأهرامات والمتحف المصري الكبير. وتسهم هذه الطاقة الفندقية في دعم القدرة الاستيعابية للمنطقة، ومواكبة النمو المتوقع في أعداد السائحين، وتعزيز فرص الاستثمار في قطاع الضيافة.
كما تتضمن رؤية المشروع تطوير منتجعات ومرافق إقامة راقية تستثمر الطابع الصحراوي المميز لغرب القاهرة، وتوفر تجارب للإقامةٍ والاستجمام وفق معايير عالية، بما يضيف أنماطا متنوعة من المنتجات السياحية إلى المنطقة.

الترفيه والتسوق والفعاليات في وجهة متكاملة

يشمل المخطط مدينة ترفيهية كبرى تضم مجموعة من الألعاب والمغامرات والعروض والتجارب التفاعلية المخصصة للأطفال والشباب والعائلات، بالتعاون مع مطورين ومشغلين دوليين متخصصين، بما يوفر تجربة ترفيهية متنوعة تلبي احتياجات مختلف الفئات العمرية.
وفي قطاع التسوق، يستهدف المشروع إنشاء مجموعة من العلامات التجارية العالمية، تتكامل مع المطاعم والخدمات والمرافق الترفيهية، لتقديم تجربة تسوق متكاملة، إلى جانب إتاحة فرص استثمارية جديدة للمطورين والمشغلين والعلامات التجارية.

تخطيط عصري يحافظ على هوية المكان

يرتكز تخطيط «نيفيرا» على تحقيق التوازن بين العمارة الحديثة والطابع التاريخي والطبيعي للمنطقة، مع مراعاة ارتفاعات المباني ومحاور الحركة والإطلالات على أهرامات الجيزة والمشهد التراثي المحيط.
ويضم المخطط مساحات مفتوحة وخضراء، وشبكة من مسارات المشاة والساحات العامة والممرات والجسور، بما يربط مكونات المشروع المختلفة ويسهل التنقل بين الفنادق والمناطق الترفيهية والتجارية والخدمية، ويوفر بيئة عمرانية متكاملة تعزز جودة التجربة للزوار والمقيمين.
وتتبنى الرؤية مفهوم المدينة الذكية، من خلال توظيف التكنولوجيا في إدارة المرافق وشبكات المياه والطاقة والإضاءة والنقل والخدمات العامة. كما تعتمد على أنظمة المراقبة ومراكز القيادة والتحكم وإنترنت الأشياء (IoT) لرفع كفاءة التشغيل وتحسين مستوى الخدمات.

أمام المؤتمر العالمي للبورصات بالهند ..

البورصة المصرية تستعرض تجربتها في الحفاظ على تصنيفها ضمن الأسواق الناشئة

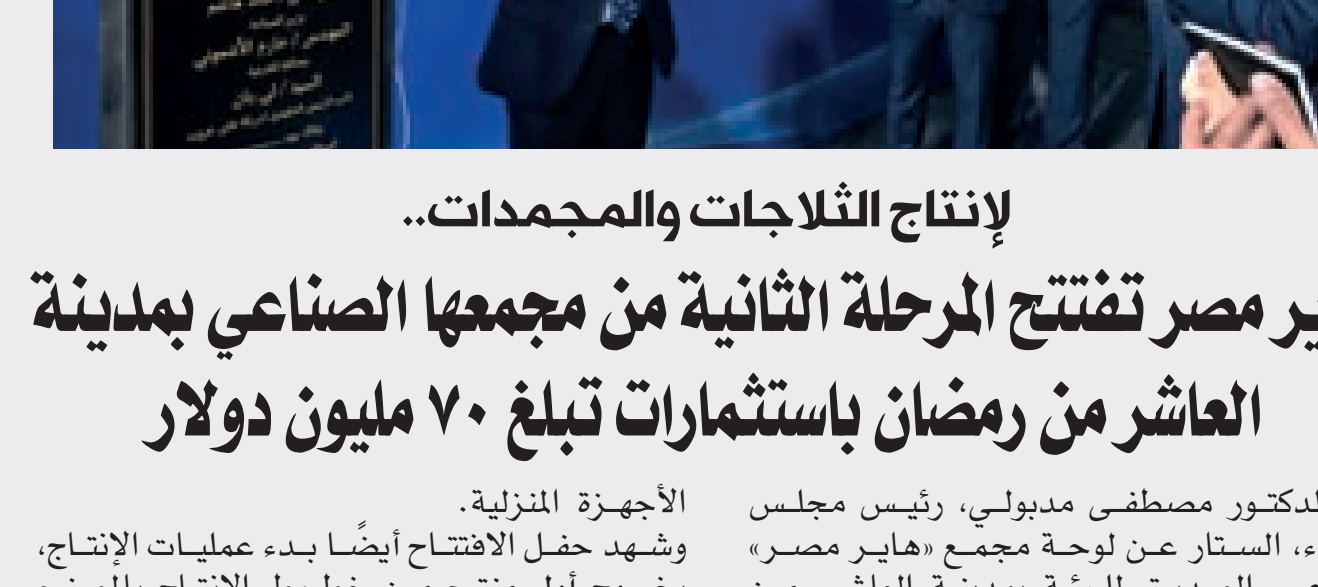
شارك البورصة المصرية، برئاسة عمر رضوان، رئيس البورصة المصرية، في اجتماعات المؤتمر العالمي للبورصات (الجمعية العمومية والاجتماع السنوي الخامس والستون للاتحاد العالمي للبورصات WFE واجتماع لجنة العمل) الذي عُقد في مدينة مومباي بالهند باستضافة من البورصة الوطنية الهندية (NSE) خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ نوفمبر ٢٠٢٦.
وخلال فعاليات المؤتمر، استعرض رضوان دراسة حالة شاملة حول تجربة البورصة المصرية الناجحة في التفاعل مع مؤسسات التصنيف والمسئولين عن المؤشرات العالمية، والتي تُوّجت بالحفاظ على تصنيف مصر ضمن مؤشرات «الأسواق الناشئة» لدى كل من (S&P DJI) و(FTSE Russell).
وأوضح العرض التقديمي للبورصة المصرية كيف نجحت مصر في تجاوز مقترح خفض التصنيف الصادر في الأول من يونيو ٢٠٢٦، من خلال تبنّي استراتيجية تواصل مؤسسي وتنسيق وطني موحد ضم البنك المركزي المصري، والهيئة العامة للرقابة المالية، ووزارات المالية والاستثمار والتخطيط، إلى جانب التواصل المباشر مع نحو ١٧ مؤسسة استثمارية عالمية من مستخدمي المؤشرات.
وأسفرت هذه الجهود المدعومة بالبيانات المحدّثة عن إعلان مؤسسة (S&P DJI) في ٢٠ أغسطس ٢٠٢٦ سحب مقترح خفض التصنيف وإبقاء مصر ضمن الأسواق الناشئة، تلاها قرار مؤسسة (FTSE Russell) في ٦ أكتوبر ٢٠٢٦ برفع مصر من قائمة المراجعة.

داليا احمد

البترول توقع اتفاق إطاري مع ويذرفورد العالمية لإعادة ١٠٠ بئر متوقفة إلى الإنتاج خلال ١٨ شهرًا



شهد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، توقيع اتفاقية إطارية بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة ويذرفورد العالمية، لتنفيذ برنامج يستهدف إعادة نحو ١٠٠ بئر بترولية متوقفة إلى الإنتاج خلال ١٨ شهراً، في مختلف مناطق الإنتاج البرية والبحرية على مستوى الجمهورية، بما يدعم جهود زيادة الإنتاج المحلي.
ويقوم البرنامج على تحليل بيانات الآبار المتوقفة باستخدام الذكاء الاصطناعي لتقييم فرص استعادة الإنتاج واختيار التقنية الأنسب لكل بئر، وتتيح هذه التقنيات تنفيذ أعمال التدخل في الآبار دون استخدام أجهزة الحفر بما يوفر الوقت والتكاليف ويرفع كفاءة العمليات ويسرع عودة الآبار إلى الإنتاج بتكلفة اقتصادية.
وأكد المهندس كريم بدوي عقب التوقيع أن توظيف التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي يفتح آفاقا جديدة لزيادة الإنتاج من الموارد المتاحة في اطار خطة الوزارة الخمسية لزيادة إنتاج البترول والغاز حتى نهاية العام المالي ٢٠٢٩/٢٠٣٠، وذلك جانب أنشطة البحث والاستكشاف وتنمية الحقول المكتشفة .
وأوضح الوزير أن هناك فرصاً للإنتاج من الآبار المتوقفة لتحديات فنية أو نتيجة تقادمها، وأن التعامل مع هذه الآبار من خلال التقييم الفني الدقيق وتطبيق التكنولوجيا المناسبة يمكن أن يعيدها إلى حيز الإنتاج، وهو ما يدفع الوزارة إلى تسريع التعاون مع الشركات العالمية المتخصصة لنقل الخبرات وتطبيق أحدث الحلول التكنولوجية التي تلائم الحقول المصرية.
وأضاف أن الوزارة تولي اهتماماً بكل فرصة يمكن أن تسهم في زيادة الإنتاج المحلي، مهما كان حجم الكميات التي تضيفها، لافتا إلى أن استعادة إنتاج الآبار المتوقفة تمثل فرصة مهمة لتعظيم الاستفادة من الاستثمارات والأصول القائمة، وأن تراكم الإضافات الإنتاجية يسهم في دعم الإنتاج المحلي، والتقليل من الفاتورة الاستيرادية.



لإنتاج الثلاجات والمجمدات..

هاير مصر تفتتح المرحلة الثانية من مجمعها الصناعي بمدينة العاشر من رمضان باستثمارات تبلغ ٧٠ مليون دولار

أزاح الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، الستار عن لوحة مجمع «هاير مصر» الصناعي الصديق للبيئة بمدينة العاشر من رمضان، والمخصص لإنتاج الثلاجات والمجمدات، إيذانًا بالافتتاح الرسمي للمرحلة الثانية من المجمع. ورافقه خلال الافتتاح عدد من الوزراء، ومحافظ الشرقية، وممثلو مجموعة هاير وشركة هاير مصر.
ويمثل افتتاح المرحلة الثانية محطة مهمة جديدة في مسيرة توسعات هاير الصناعية بالسوق المصرية، حيث بلغت استثمارات هذه المرحلة ٧٠ مليون دولار، وتم الانتهاء من تنفيذها خلال أقل من عام، لترتفع بذلك إجمالي استثمارات مجمع هاير الصناعي في مصر إلى نحو ١٨٥ مليون دولار. ويُخصص المصنع الجديد لإنتاج الثلاجات والمجمدات بطاقة إنتاجية سنوية مبدئية تصل إلى ٥٠٠ ألف وحدة، مع خطط لزيادة الطاقة الإنتاجية تدريجيًا لتصل إلى مليون وحدة سنويًا. كما يُتوقع أن يوفر المصنع نحو ألف فرصة عمل، بما يسهم في دعم نمو التصنيع المحلي، وتعزيز سلاسل الإمداد، ودعم الصناعات المغذية لقطاع الأجهزة المنزلية.
وشهد حفل الافتتاح أيضًا بدء عمليات الإنتاج، بخروج أول منتج من خطوط الإنتاج بالمصنع الجديد. ويعتمد المصنع على أحدث تقنيات التصنيع والإمكانات التكنولوجية المتطورة، بما يعكس استراتيجية هاير القائمة على توطين أنشطة البحث والتطوير والتصنيع والتسويق، ونقل أحدث التكنولوجيات العالمية، وتعزيز التصنيع المحلي، وتقديم منتجات تلبي احتياجات المستهلكين في مصر والأسواق الإقليمية.
وخلال الحفل، أشار لي بان، نائب رئيس مجموعة هاير، إلى أن هاير، التي انطلقت رحلتها العالمية من مدينة تشينغداو بالصين في مجال تصنيع الثلاجات، تنقل اليوم إنتاجها الرائد من الثلاجات والمجمدات إلى مصر، لاستكمال منظومة منتجاتها من الأجهزة المنزلية المصنعة محليًا. وأكد أن سرعة إنجاز المرحلة الثانية تعكس ثقة هاير الكبيرة في مناخ الأعمال في مصر وإمكانات النمو على المدى الطويل، مجددًا التزام المجموعة بتعميق حضورها الصناعي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.



إيجاك: ISSC المصرية تحصل على اعتماد أوروبي لإصدار شهادات الكربون للصادرات

أعلن المجلس الوطني للاعتماد «إيجاك» نجاح شركة ISSC المصرية في الحصول على اعتماد جهاز الاعتماد الهولندي (RVA)، كجهة مصادقة وتحقق في مجال آلية تعديل الحدود الكربونية (CBAM)، لتصبح أول جهة من خارج الاتحاد الأوروبي على مستوى العالم تحصل على هذا الاعتماد في المجال.
ويمثل الاعتماد خطوة مهمة أمام الشركات الصناعية المصرية المصدرة إلى الأسواق الأوروبية، إذ يتيح لشركة ISSC إصدار شهادات CBAM للمنشآت الصناعية، بما يدعم امتثال الصادرات المصرية للمتطلبات الأوروبية ويسهم في الحفاظ على قدرتها التنافسية وحصتها في أسواق الاتحاد الأوروبي.
وقال محمد حسن، رئيس المجلس الوطني للاعتماد «إيجاك»، إن الاعتماد يشمل عددا من القطاعات الصناعية الرئيسية، وهي الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة والألومنيوم والهيدروجين، موضحا أن الشركة أصبحت أول جهة مصرية تحصل على اعتماد أوروبي في مجال مصادقة وتحقق شهادات آلية تعديل الحدود الكربونية.
وأضاف أن هذا الاعتماد يمكّن الشركة من إصدار شهادات CBAM للشركات المصرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، بما يساعدها على التعامل مع المتطلبات التنظيمية الجديدة المتعلقة بالبصمة الكربونية للمنتجات الصناعية.

«الرقابة المالية» تمنح 6 شركات موافقات للتأسيس والترخيص بأنشطة التمويل غير المصرفي

قررت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام، منح ٦ شركات موافقات على التأسيس والقيد والترخيص لمزاولة أنشطة متنوعة فى سوق رأس المال والتمويل غير المصرفي، وذلك فى إطار اختصاص الهيئة بتنظيم الأسواق المالية غير المصرفية والإشراف عليها، بما يسهم فى توسيعها وتعميقها وتنوع الخدمات المقدمة من خلالها لتلبية احتياجات المتعاملين.
وشملت القرارات الموافقة على تأسيس شركة «صندوق أركتون تو للاستثمار العقارى» لمزاولة نشاط صندوق استثمار عقارى، والترخيص لشركة «صندوق ويلزى للاستثمار العقارى» بمزاولة النشاط ذاته، والترخيص لشركة «امتلاك لترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية وإدارة صناديق الاستثمار العقاري» بمزاولة نشاطي ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية وإدارة صناديق الاستثمار العقارى.
كما تضمنت القرارات الترخيص لشركة «بلتون لإدارة الأصول» بمزاولة نشاط ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية المضاف إلى غرضها، مع الاقتصار على ترويج وتغطية الاكتتاب فى وثائق صناديق الاستثمار فقط.

«رويترز»: تعثر مفاوضات بيع أصول «بي.بي» في مصر إلى «إنرجين»

نقلت «رويترز» عن أربعة مصادر، حدوث تعثر في المحادثات بين شركة «إنرجين» لإنتاج الغاز وشركة «بي.بي» البريطانية بشأن بيع أصول النفط والغاز التابعة للأخيرة في مصر، بعد عدم حصول الصفقة على دعم السلطات المصرية حتى الآن.
قالت المصادر إن غياب الدعم الحكومي قد يؤدي إلى إنهاء مساعي إنرجين للاستحواذ على الأصول، مشيرة إلى أن السلطات المصرية لا ترغب في أن يقلص مستثمر رئيسي مثل «بي.بي» وجوده في السوق المحلية.
فيما أحجمت شركتا «بي.بي» وإنرجين عن التعليق على المحادثات، فيما لم ترد السلطات المصرية على طلب للتعليق.
تشمل الأصول محل التفاوض حصص «بي.بي» في حقول غرب دلتا النيل البحرية المنتجة، التي تمتلكها مناصفة مع شركة هاربور، إلى جانب حصتها البالغة ٥٠٪ في امتياز التمساح بالبحر المتوسط، وتقدر القيمة المحتملة للصفقة بنحو مليار دولار، وفقا لما ذكرته رويترز سابقا.
تأتي الصفقة المحتملة في إطار جهود «بي.بي» لإعادة هيكلة محفظتها الاستثمارية، من خلال بيع بعض الأصول وخفض التكاليف وتقليص الديون، مع إعادة التركيز على أنشطتها الأساسية.

بي آر إي جروب تطلق مشروعًا فندقيًا بالقاهرة الجديدة بمبيعات مستهدفة 16 مليار جنيه

أعلنت شركة PRE Group، المجموعة الرائدة في التطوير العقاري، عن إطلاق مشروعها الفندقي الجديد "Collage Seasons" داخل مشروع The Brooks في قلب منطقة Katameya District، وذلك استكمالا للنجاح الكبير والمبيعات الاستثنائية التي حققتها الشركة في مشروع "Collage" داخل Ivoire East بالقاهرة الجديدة، والتي تجاوزت ٩,٢ مليار جنيه مصري في فترة وجيزة.
ويأتي قرار الشركة بتعجيل طرح "Collage Seasons" الآن بدلا من موعده المخطط في الربع الأول من عام ٢٠٢٧، استجابة للإقبال الاستثنائي من العملاء والمستثمرين، وتأكيدا على نجاح استراتيجية PRE Group القائمة على الربط الهيكلي بين التنمية العقارية وقطاع الضيافة، بما يضاعف القيمة المضافة للمشروعات ويعزز تنافسية العقار المصري إقليميا.
يمتد مشروع Collage Seasons على مساحة حوالي ١٨,٦ فدان، ويضم أكثر من ١٠٠٠ وحدة بخدمات فندقية تتنوع بين الاستوديوهات، والشقق، والبنتهاوس، تسلم جميعها كاملة التشطيب لضمان التشغيل الفوري، بإدارة شركة Lemon Spaces المتخصصة في تقديم خدمات الضيافة والإدارة الفندقية، بمبيعات مستهدفة تصل إلى ١٦ مليار جنيه.

حماية المستهلك: غرامات تصل إلى ٥٠٠ ألف جنيه لمخالفي الإعلان عن الأسعار

أكد جهاز حماية المستهلك، أن عدم الإعلان بوضوح عن أسعار السلع والخدمات، والاكتفاء بعبارات مثل «السعر على الخاص»، يُعد مخالفة قانونية، مشددًا على أن إظهار الأسعار التزام قانوني على البائعين وحق أصيل للمستهلك.. وأوضح الجهاز، أن حجب الأسعار عن المستهلكين، سواء في منافذ البيع التقليدية أو عبر المنصات الرقمية، لا يجوز اتخاذه وسيلة تسويقية لدفع العملاء إلى التواصل الخاص مع البائع، مؤكدًا ضرورة إتاحة الأسعار بشكل واضح بما يضمن الشفافية ويساعد المستهلك على المقارنة بين المنتجات والعروض المختلفة قبل اتخاذ قرار الشراء.
وذكر أن مخالفة قواعد الإعلان عن الأسعار تُعرّض مرتكبيها لغرامات تصل إلى ٥٠٠ ألف جنيه، أو غرامة تعادل قيمة المنتج محل المخالفة، أيهما أكبر.
وأكد الجهاز استمرار حملاته الرقابية لرصد مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار بمختلف منافذ البيع والمنصات الإلكترونية، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين، بما يسهم في تعزيز شفافية الأسواق وحماية حقوق المستهلكين.

• السنة الثامنة عشر • الاحد 22 نوفمبر 2026 • العدد 868

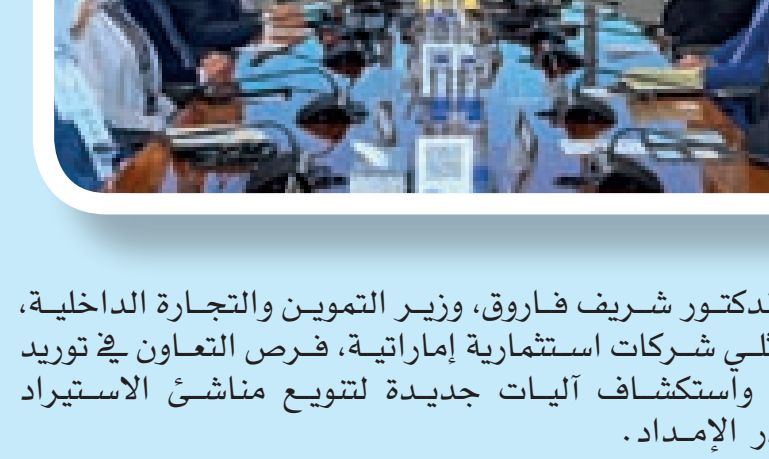
وزير التجارة الهندي: ندرس اتفاقية تجارة حرة مع مصر وبدء المفاوضات خلال ٩٠ يوما



قال بيوش جويال، وزير التجارة والصناعة الهندي، إن بلاده ومصر اتفقتا على تشكيل مجموعات عمل مشتركة لبحث إمكانية إبرام اتفاقية تجارة تفضيلية أو اتفاقية تجارة حرة بين البلدين، ومناقشة بنودها، مع استهداف بدء المفاوضات خلال ٩٠ يوما؛ بما يسهم في توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية وتعزيز الشراكة الثنائية.
وأضاف جويال، خلال مؤتمر صحفي نظمته السفارة الهندية، ، أن الاتفاق على بدء دراسة إمكانية إبرام اتفاقية تجارية يمثل أبرز نتائج زيارته إلى مصر، التي استمرت ٣ أيام، مشيرا إلى أن الجانبين يستهدفان الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية المتاحة لديهما، وتعزيز التكامل التجاري والاستثماري.
وأوضح أن الزيارة شهدت أيضا الاتفاق على تبادل وفود قطاعية متخصصة خلال الـ١٢ شهرا المقبلة، لاستكشاف فرص التكامل في مختلف القطاعات، وفتح قنوات تواصل مباشرة بين مجتمعي الأعمال في البلدين، بما يساعد على إقامة شراكات جديدة وتعزيز حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة.
وأكد وزير التجارة والصناعة الهندي، أن بلاده تستهدف الوصول بحجم الاستثمارات والتبادل التجاري بين مصر والهند إلى ١٢ مليار دولار، مشددا على أهمية دعم الاستثمارات المشتركة وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي لتحقيق هذا الهدف.
وأشار إلى أنه ترأس خلال الزيارة أكبر وفد من رجال الأعمال الهنود يزور قارة إفريقيا، بمشاركة شركات كبرى وشركات ناشئة تعمل في قطاعات متنوعة، لافتا إلى أنه عقد لقاءات مع رئيس الوزراء المصري، بجانب ٥ وزراء مصريين، كما شهدت الزيارة انعقاد اللجنة التجارية المشتركة ومجلس الأعمال المصري الهندي المشترك.
وأضاف أن منتدى الأعمال المصري الهندي شهد مشاركة ٢٥٠ شركة من الجانبين، بجانب تنظيم أول منتدى للشركات الناشئة بين البلدين، بمشاركة ٥٠ شركة ناشئة، فضلا عن توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين الشركات المشاركة، وبحث فرص التعاون والشراكة فيما بينها.
وحول القطاعات المستهدفة للتعاون، قال جويال، إنه بحث مع الفريق كامل الوزير، وزير النقل، فرص التعاون في مجالات تطوير وتشغيل الموانئ، وبناء السفن، وتوسيع قاعدة الصناعات المحلية المرتبطة بالقطارات والهندسة والنقل الكهربائي، وغيرها

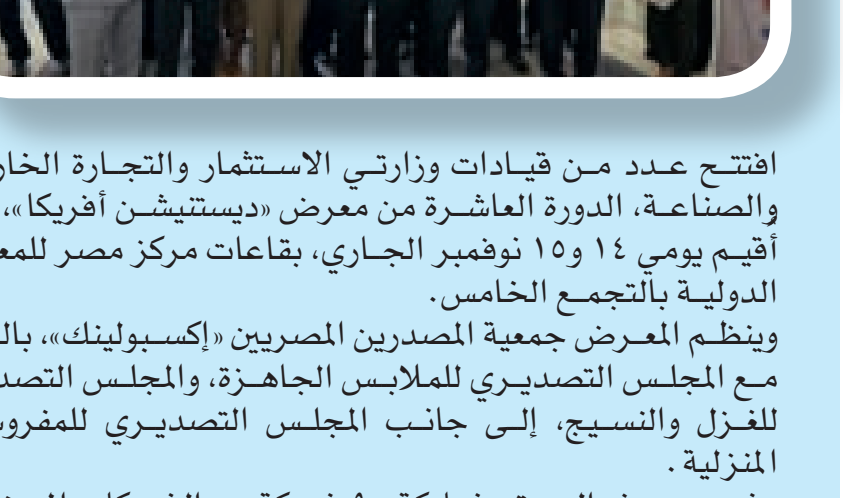
رضوى عبدالله

التموين تبحث مع شركات إماراتية فرص التعاون في توريد القمح



بحث الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، مع ممثلي شركات استثمارية إماراتية، فرص التعاون في توريد القمح، وأستكشاف آليات جديدة لتنويع مناشئ الاستيراد ومصادر الإمداد.
وتناول الاجتماع سبل تعزيز التعاون في ملف إمدادات القمح، ودراسة البدائل المتاحة لمصادر التوريد، والاستفادة من الإمكانات والعلاقات التجارية والاستثمارية واللوجستية للشركات المشاركة، بما يوسع قاعدة الموردين والخيارات المتاحة أمام الدولة لتدبير احتياجاتها من الحبوب.
وأكدت المناقشات أهمية تبني رؤية مرنة ومتنوعة لإدارة استيراد القمح، من خلال استكشاف أسواق ومناشئ جديدة، وبناء علاقات تعاون مع الأطراف الدولية، بما يعزز قدرة منظومة الإمداد على التعامل مع المتغيرات في الأسواق العالمية.
ويأتي الاجتماع في إطار تحركات وزارة التموين لتعزيز الأمن الغذائي وتأمين احتياجات البلاد من السلع الاستراتيجية، خاصة القمح الذي يمثل مكونًا رئيسيًا في إنتاج الخبز المدعم، في ظل التغيرات الاقتصادية والتجارية والجيوسياسية المؤثرة في حركة التجارة العالمية وتكاليف النقل والشحن وتوافر الإمدادات.
وشارك في الاجتماع ممثلون عن الشركات الاستثمارية الإماراتية، من بينهم الرئيس التنفيذي لإحدى الشركات ورؤساء قطاعات السلع الزراعية والغذائية، إلى جانب ممثلين عن جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة.
كما شارك من جانب وزارة التموين مصطفى إسماعيل، نائب رئيس الهيئة العامة للسلع التموينية، وأحمد كمال، مساعد الوزير للشئون الفنية والمتحدث الرسمي، ودعاء نبيل، مساعد الوزير للعلاقات الدولية والاتفاقيات، إلى جانب ممثلين عن وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والتمثيل التجاري المصري.

إنعقاد الدورة العاشرة من معرض «ديستنيشن أفريكا» بمشاركة ٩٠ شركة وأكثر من ٣٠٠ مشتر دولي



افتتح عدد من قيادات وزارتي الاستثمار والتجارة الخارجية والصناعة، الدورة العاشرة من معرض «ديستنيشن أفريكا»، الذي أقيم يومي ١٤ و١٥ نوفمبر الجاري، بقاعات مركز مصر للمعارض الدولية بالتجمع الخامس.
وينظم المعرض جمعية المصدرين المصريين «إكسبولينك»، بالتعاون مع المجلس التصديري للملابس الجاهزة، والمجلس التصديري للغزل والنسيج، إلى جانب المجلس التصديري للمفروشات المنزلية.
وشهدت هذه الدورة مشاركة ٩٠ شركة من الشركات المصنعة في مصر، إلى جانب شركات من بنين والجزائر، فضلا عن استقدام أكثر من ٣٠٠ مشتر دولي يمثلون كبرى العلامات التجارية العالمية.
وشهد الافتتاح حضور السفير التركي بالقاهرة، صالح موطلو شن، الذي تفقد أجنحة الشركات التركية العاملة في مصر بمجالات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة. ومن الجدير بالذكر أن هذه الدورة شهدت مشاركة ١١ شركة تركية، من بينها شركتا «جيد» و«فيرتكس»، إلى جانب عدد آخر من الشركات المنتجة على الأراضي المصرية.
وأشاد السفير صالح موطلو شن بزيادة الاستثمارات التركية في مصر بوجه عام، والاستثمارات في مجالي الملابس الجاهزة والغزل والنسيج على وجه الخصوص.
ووفقًا للبيان الصادر عن المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، ارتفعت تدفقات الاستثمارات التركية المباشرة في مصر خلال ٨ سنوات، وبلغ إجمالي مساهمات الشركات الاستثمارية التركية في مصر نحو ٩٢١,٥ مليون دولار، من خلال ١٨٦٩ شركة تركية مؤسسة في مصر، توفر نحو ٤٣,٩ ألف فرصة عمل، فيما بلغ عدد الشركات التركية العاملة في النشاط الصناعي بمصر ٨٧٣ شركة.
كما ارتفعت تدفقات الاستثمارات التركية المباشرة في مصر بنسبة ٣٩٣,٢٪، لتسجل ١٧٥,١ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقارنة بنحو ٣٥,٥ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧. وارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة ٤٤,٧٪، مسجلا ٦,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٥، مقابل ٤,٧ مليار دولار عام ٢٠١٦.

الحكومة ترفع أسعار الغاز «مـؤقتا» مقابل التصدير الكامل للأسمدة

اتفاق مع شركات الأسمدة على رفع سعر الغاز الطبيعي المورد للمصانع بنسبة ٥٠٪ إلى ١٢,٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية ب لمدة ٤٥ يوماً مقابل



رفعت الحكومة المصرية مؤقتاً سعر الغاز الطبيعي المورد لمصانع الأسمدة بنسبة ٥٠٪ ليصل إلى ١٢,٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (مقابل ٨,٥ دولار سابقاً)، وذلك لمدة ٤٥ يوماً بدأت في ١٦ نوفمبر ٢٠٢٦ وتمتد حتى مطلع يناير ٢٠٢٧ (أو نهاية ديسمبر ٢٠٢٦ .
وجاء اتفاق الحكومة مع شركات الأسمدة على رفع سعر الغاز الطبيعي المورد للمصانع بنسبة ٥٠٪ بصورة مؤقتة، إلى ١٢,٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، لمدة ٤٥ يوما اعتباراً من الاثنين المقبل، مقابل السماح للشركات بتشغيل مصانعها بكامل طاقتها الإنتاجية وتصدير كامل إنتاجها خلال الفترة نفسها . الاتفاق يتضمن استمرار خفض إمدادات الغاز الطبيعي الموجهة لمصانع الأسمدة بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و٤٠٪، رغم زيادة سعر التوريد، في إطار إجراءات تستهدف إدارة الكميات المتاحة من الغاز وتقليل تكلفة تدبير احتياجات السوق المحلية من الغاز المستورد، بحسب أربعة مصادر حكومية.
وأوضح مسؤولون بشركات أسمدة أن المصانع ستحصل على الغاز بسعر ١٢,٧٥ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية، مقابل ٨,٥ دولار حالياً، على أن يسري السعر الاستثنائي حتى مطلع يناير المقبل، مشيرين إلى أن الاتفاق يتيح للشركات تصدير كامل إنتاجها دون الالتزام بتوريد حصص لوزارة الزراعة خلال فترة الاتفاق.
وأشاروا إلى أن وزير الصناعة خالد هاشم اتفق مع ممثلي الشركات خلال اجتماع عقد الخميس الماضي على زيادة سعر الغاز بصورة استثنائية، لضمان استمرار تشغيل المصانع ومساعدة الشركات على الالتزام بعقود التصدير المبرمة مع المستوردين.
وأضافوا أن الشركات طلبت إعفاءها مؤقتاً من توريد الأسمدة المدعمة إلى وزارة الزراعة حتى مطلع يناير المقبل، في ظل ارتفاع مخزون الوزارة من هذه الأسمدة، وهو ما جرى الاتفاق عليه ضمن الترتيبات الجديدة.
وقال مسؤولون بشركات أسمدة إن السعر الجديد للغاز مقبول نسبياً مع اقتراب أسعار اليوريا في السوق العالمية من ٥٠٠ دولار للطن، بما يتيح هامش ربح محدوداً، ويساعد المصانع على استمرار التشغيل والوفاء بتعاقداتها التصديرية.
ولفتوا إلى أن الغاز الطبيعي مدخلاً رئيسياً لإنتاج الأسمدة النيتروجينية، إذ يُستخدم مادة خاماً ومصدراً للطاقة، ما يجعل توافره وسعره عاملين مؤثرين في تكلفة الإنتاج وقدرة الشركات على تلبية الطلب.
تأتي هذه الخطوة في وقت تواجه مصانع الأسمدة ضغوطاً جراء خفض إمدادات الغاز الطبيعي، بعدما بدأت الحكومة مطلع نوفمبر الجاري تقليص الكميات الموردة إلى مصانع الأسمدة والميثانول بنسبة ٢٠٪، قبل رفع نسبة الخفض إلى ٣٣٪ لثلاثة مصانع كبرى هي المصرية للأسمدة وموبكو وأبو قير للأسمدة.
وتسعى الحكومة من خلال الاتفاق الجديد إلى تفادي توقف خطوط الإنتاج وتعطل التزامات التصدير، مع تحميل الشركات جانبا من الزيادة في تكلفة تدبير الغاز، بدلا من استمرار تحمل الدولة كامل الفارق بين تكلفة الاستيراد وسعر البيع المحلي.
من جانبها أعلنت شركة مصر لإنتاج الأسمدة — موبكو، عن إخطارها بتعديل أسعار الغاز الطبيعي المورد لمصانع الشركة، وذلك في إطار قرار رفع سعر الغاز الطبيعي المورد لمصانع الأسمدة بنسبة ٥٠٪ بصورة مؤقتة، وفقاً لبيان مرسل إلى البورصة المصرية.
وأكدت موبكو التزامها بالإفصاح عن أي مستجدات جوهرية في حينها، وفقا لقواعد الإفصاح المعمول بها للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
وفي السياق ذاته، تلقت شركتا أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية وكيما إخطارًا مماثلًا بتعديل أسعار الغاز الطبيعي المورد لمصانعهما، وذلك ضمن قرار زيادة أسعار توريد الغاز لقطاع الأسمدة.
وكان وزير الزراعة الدكتور علاء فاروق أكد في تصريحات سابقة أن خفض إمدادات الغاز الطبيعي لمصانع الأسمدة لن يؤثر على الكميات المخصصة للمزارعين ضمن منظومة الدعم، في ظل توافر مخزون لدى الجمعيات الزراعية يبلغ نحو ٤٠٠ ألف طن، يكفي احتياجاتها لأكثر من شهرين.
وقال فاروق إن تأثير خفض إمدادات الغاز على حصة وزارة الزراعة من الأسمدة المدعمة «منعدم تماماً»، موضحاً أن الوزارة تمتلك حالياً أكثر من ٤٠٪ من

السماح للشركات بتشغيل مصانعها بكامل طاقتها الإنتاجية وتصدير كامل إنتاجها .. والزراعة تستبعد تأثر المخزون

احتياجات الموسم الشتوي المقدرة بنحو ٩٠٠ ألف طن.
وشدد الوزير على التزام الحكومة بالحفاظ على أسعار الأسمدة المدعمة والحصص المقررة للمزارعين دون تغيير، رغم القيود المفروضة على إمدادات الغاز لعدد من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.
و قال وزير الزراعة إن مخزون الأسمدة لدى الجمعيات الزراعية يبلغ نحو ٤٠٠ ألف طن، ويكفي لأكثر من شهرين، مؤكداً أن خفض الغاز للمصانع لن يؤثر في الكميات المخصصة لمنظومة الدعم.
ويمثل المخزون أكثر من ٤٠٪ من احتياجات الموسم الشتوي المقدرة بنحو ٩٠٠ ألف طن، بحسب الوزير، الذي شدد على الحفاظ على أسعار الأسمدة المدعمة والحصص المقررة للمزارعين دون تغيير.
وتلزم مصر شركات الأسمدة بتوريد نحو ٢,٤ مليون طن سنويا للحكومة، لبيعها للمزارعين بأسعار مدعمة عبر الجمعيات الزراعية، في محاولة لخفض تكاليف الزراعة والحد من ارتفاع أسعار الغذاء.
وتكتسب استمرارية الإنتاج أهمية لقطاع بلغت صادراته ٢,٥٣ مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠٢٦، مقابل ٢,٢٢ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنمو ١٤,٢٪، وفق بيانات المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة.

تكلفة الغاز وضغوط الاستيراد

وتخضع أسعار الغاز الطبيعي المورد لمصانع الأسمدة الأزوتية لآلية تسعير مرتبطة بالأسعار العالمية، وتشير بيانات منشورة إلى ارتفاع التكلفة الفعلية على بعض المنتجين إلى أكثر من ٩ دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية خلال أواخر أبريل ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٥,٥ دولار في مارس من العام نفسه.
وتختلف تكلفة الغاز المستورد عن سعر بيعه للمصانع، إذ تتحمل الدولة تكلفة تدبير الشحنات ونقلها وإعادة تحويل الغاز المسال إلى حالته الغازية، فيما تخضع المصانع لمعادلات وأسعار توريد تحددها آليات التسعير المعمول بها.
وخفضت الحكومة إمدادات الغاز إلى الصناعات كثيفة الاستهلاك بنحو ٣٥٠ مليون قدم مكعبة يومياً، من إجمالي احتياجات تبلغ ١,٠٦ مليار قدم مكعبة، وتستهدف توفير نحو ١٠,٧ مليون دولار يومياً، بما يعادل ٣٢١ مليون دولار .
وتأتي هذه الإجراءات في ظل ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال عالمياً، وزيادة الأعباء المرتبطة بتوفير احتياجات السوق المحلية، ما يدفع الحكومة إلى الموازنة بين تقليص فاتورة الاستيراد والحفاظ على استمرار الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

صادرات

وسجلت صادرات مصر من الأسمدة نحو ٢,٥٣ مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ٢,٢٢ مليار دولار خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، بزيادة ١٤,٢٪، وفق بيانات المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة.
وبلغ إجمالي صادرات الصناعات الكيماوية والأسمدة المصرية نحو ٩,٥٤ مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، مقابل ٧,١٤ مليار دولار خلال الفترة المقابلة من ٢٠٢٥، بنمو ٣٣,٦٪ .
وكان خفض إمدادات الغاز قد أثار مخاوف بشأن قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها التصديرية، إذ إن تقليص التشغيل أو وقف خطوط إنتاج كاملة قد يؤدي إلى تراجع الكميات المتاحة للتصدير، خصوصاً لدى الشركات الكبرى.
وقال سعد أبو المعاطي، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وأمين عام الاتحاد العربي للأسمدة، إن الشركات تجري حاليا اتفاقات مع المستوردين لإعادة جدولة الصادرات المتعاقد عليها دون فرض غرامات، لحين عودة إمدادات الغاز، لافتا إلى أن المستوردين يستوعبون خفض الكميات بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ .
وحذر أبو المعاطي، من أن استمرار تراجع الصادرات المصرية من الأسمدة قد يدفع الأسواق العالمية إلى البحث عن موردين بديلين، بما قد يؤثر على الحصة السوقية للمنتجين المصريين.
وكانت الحكومة بدأت مطلع نوفمبر تقليص إمدادات الغاز لمصانع الأسمدة والميثانول بنسبة ٢٠٪، قبل رفع نسبة الخفض إلى نحو ٣٣٪ لشركات «أبو قير للأسمدة» و«مصر لإنتاج الأسمدة» (موبكو) و«المصرية للأسمدة» اعتباراً من ٨ نوفمبر.
وتسعى الحكومة إلى الموازنة بين تكلفة استيراد الغاز واستمرار تشغيل الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، حيث يبلغ الإنتاج المحلي نحو ٣,٦ مليار قدم مكعب يومياً، مقابل استهلاك يقارب ٦,٢ مليار قدم مكعب في الأيام العادية، ويرتفع إلى ٧,٢ مليار خلال ذروة الصيف، مع زيادة احتياجات محطات الكهرباء.
وتختلف تكلفة تدبير الغاز المستورد عن سعر توريده للمصانع؛ إذ تشمل الأولى شراء الشحنات ونقلها وإعادة الغاز المسال إلى حالته الغازية، فيما تخضع أسعار البيع للصناعة لترتيبات ومعادلات تسعير محلية.
من جانبه، قال أحمد هجرس، عضو المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة سابقا، رئيس إحدى شركات تصدير الأسمدة، إن الاتفاق يمثل صيغة متوازنة لمراعاة مصالح الحكومة والمصانع في ظل التحديات المرتبطة بتوفير الغاز الطبيعي.
وأوضح هجرس أن السماح بتصدير كامل الإنتاج، يمنح الشركات فرصة للوفاء بالتزاماتها التصديرية والتعاقدات المبرمة مع العملاء بالخارج.
وأضاف أن سعر الغاز الجديد، رغم ارتفاعه من ٨.٥ دولار إلى ١٢.٧٥ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية، لايزال أقل بكثير من متوسط الأسعار العالمية، الذي يقدر حاليا بنحو ٢٥ دولارا.

اسامة السيد

خطوات جديدة لدفع المشروع القومي لتطوير «الغزل والنسيج»

تمويلات جديدة ب ٥ مليارات جنيه لاستكمال مراحل التطوير الجارية في عدد من الشركات وفي مقدمتها شركات المحلة الكبرى وكفر الدوار ودمياط ..



يشهد قطاع الغزل والنسيج في مصر تنفيذ مشروع قومي شامل لتطوير وإعادة هيكلة الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام، بتكاليف واستثمارات ضخمة تتجاوز ٢١ مليار جنيه، بهدف استعادة الريادة المصرية في هذه الصناعة الحيوية.
وبحسب مصادر ، فإنه من المتوقع وصول تمويلات بقيمة ٥ مليارات جنيه خلال الأيام المقبلة، لاستكمال أعمال مشروع تطوير شركات الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام، في إطار خطة الدولة لإعادة إحياء هذه الصناعة الاستراتيجية ورفع كفاءة الشركات وزيادة طاقتها الإنتاجية والتنافسية.
ونقلت التقارير عن مصادر مطلعة بقطاع الغزل والنسيج، إن التمويلات المرتقبة تستهدف توفير السيولة اللازمة لاستكمال مراحل التطوير الجارية في عدد من الشركات، وفي مقدمتها شركات المحلة الكبرى وكفر الدوار ودمياط، إلى جانب بقية الشركات التي يشملها المشروع، بما يساهم في الإسراع بمعدلات التنفيذ والانتهاء من الأعمال المتبقية وفق المستهدفات المحددة.
ويعد مشروع تطوير صناعة الغزل والنسيج الذي تنفذه الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس بقيادة الدكتور أحمد شاكر ، من أكبر مشروعات تحديث الصناعة المصرية، حيث يستهدف إعادة تأهيل المصانع وتحديث خطوط الإنتاج، من خلال إدخال أحدث الماكينات والتكنولوجيات العالمية، وتطوير البنية التحتية والمباني الصناعية، وتحديث منظومة التشغيل والإدارة، بما يسمح بإنتاج منتجات عالية الجودة قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

أهداف وطموحات

ويستهدف المشروع إحداث نقلة كبيرة في القدرات الإنتاجية للقطاع، حيث تتضمن المستهدفات رفع طاقة إنتاج الغزول إلى نحو ١٨٨ ألف طن سنويا، مقابل مستويات إنتاجية سابقة بلغت نحو ٣٥ ألف طن، وزيادة إنتاج الأقمشة إلى نحو ١٩٨ مليون متر سنويا، مقابل نحو ٥٠ مليون متر، إلى جانب رفع إنتاج الملابس الجاهزة إلى نحو ٥٠ مليون قطعة سنويا، مقارنة بنحو ٨ ملايين قطعة.
وتعكس هذه المستهدفات حجم التحول المستهدف في صناعة الغزل والنسيج، من خلال تعظيم القيمة المضافة للقطن المصري، والتوسع في مراحل التصنيع بدلا من الاعتماد على تصدير الخامات، بما يدعم الصادرات ويوفر فرص عمل جديدة.
وتحظى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بقيادة المهندس أحمد بدر ، بأهمية خاصة ضمن المشروع، باعتبارها إحدى أعرق القلاع الصناعية في مصر والشرق الأوسط، حيث تستهدف أعمال التطوير تحديث مصانع الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز، ورفع كفاءة التشغيل وخفض تكاليف الإنتاج واستهلاك الطاقة.
كما يستهدف التطوير تعزيز قدرة الشركة على استعادة مكانتها في الأسواق، وإنتاج منتجات متنوعة تلبي احتياجات السوق المحلية والتصديرية، مع الاستفادة من السمعة التاريخية لمنتجات المحلة وعلاماتها التجارية.
ومن المنتظر أن تسهم استكمالات التمويل والتطوير في تسريع دخول الطاقات الإنتاجية الجديدة إلى الخدمة، وتعزيز قدرة الشركات على تلبية احتياجات المصانع العاملة في قطاع الملابس الجاهزة، وتقليل الاعتماد على الواردات، وزيادة المكون المحلي في المنتجات النهائية.

قطاع تاريخي مهم

وأكد الدكتور محمد أنيس، الخبير الاقتصادي، أهمية تطوير مجمعات مصانع الغزل والنسيج لتعزيز جذب الاستثمارات

خبراء: التطوير يعزز قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المنسوجات

وتوفير العملة الأجنبية ، موضحا أن مصر تمتلك تاريخًا عريقًا وخبرة طويلة في صناعة الغزل والنسيج، لافتًا إلى أن هذا القطاع يعد من القطاعات الواعدة.
وأشار إلى أن زيادة حجم الاستثمار في صناعة الغزل ومدخلات الإنتاج من شأنها أن تسهم في زيادة صادرات قطاع المنسوجات بشكل ملحوظ.
وأضاف: «هذا التطوير سيعزز من قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المنسوجات، فضلًا عن خفض تكلفة مدخلات الإنتاج في هذا المجال، والتي تُعادل حاليًا تقريبًا حجم الصادرات» .
كما أشاد الدكتور عزت بطران، الخبير الاقتصادي وأسواق المال، بالمشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج، مؤكدًا أنه يمثل أحد أكبر المشروعات الصناعية التي تشهدها مصر في العصر الحديث، ويعكس رؤية استراتيجية تبناها الرئيس عبد الفتاح السيسي لإعادة إحياء الصناعات الوطنية وتحويلها إلى ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي وزيادة الصادرات.
وقال بطران إن الرئيس السيسي تبنى منذ البداية رؤية واضحة لإعادة بناء قطاع الغزل والنسيج بعد سنوات طويلة من التراجع، من خلال تطوير المصانع، وإدخال أحدث خطوط الإنتاج العالمية، وتأهيل الكوادر البشرية، بما يعيد للصناعة المصرية مكانتها التاريخية ويعزز قدرتها على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية.
وأضاف أن المشروع القومي لا يقتصر على تحديث البنية الصناعية فقط، بل يستهدف تعظيم الاستفادة من القطن المصري، أحد أفضل أنواع الأقطان في العالم، عبر تحويله إلى منتجات عالية القيمة المضافة، وهو ما يسهم في زيادة العائدات من التصدير، وخفض الواردات، وتوفير آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.
وأكد الخبير الاقتصادي أن هذا التوجه يعكس إيمان القيادة السياسية بأهمية الصناعة باعتبارها قاطرة التنمية، مشيرًا إلى أن الاستثمار في قطاع الغزل والنسيج سيحقق مردودًا اقتصاديًا كبيرًا على المدى الطويل، من خلال دعم الإنتاج المحلي، وتعزيز تنافسية المنتج المصري، وجذب المزيد من الاستثمارات الصناعية.

صادرات القطن

من جانبه ، كشف الدكتور وليد يحيى، مدير معهد بحوث القطن بمركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أن قيمة صادرات القطن المصري تتراوح بين ٢٢٠ و٢٨٠ مليون دولار سنويًا، مع تصدير ما بين ٨٥٪ و٩٠٪ من إجمالي الإنتاج المحلي، موضحًا أن مصر تستهدف التوسع في المساحات المنزرعة بالقطن لتصل إلى ٥٠٠ ألف فدان خلال الفترة من ٢٠٣٠ إلى ٢٠٣٥، بالتوازي مع تطوير مصانع الغزل والنسيج وزيادة الاعتماد على القطن المحلي في التصنيع.
وقال يحيى، إن إنتاج مصر السنوي من القطن يتراوح بين ٨٠ ألفا و١٠٠ ألف طن، يتم تصدير ما بين ٦٠ ألفا و٨٠ ألف طن منها، بينما يتراوح استهلاك المصانع المحلية بين ١٠ آلاف و١٥ ألف طن، وهو ما يعكس أهمية التوسع في الطاقة التصنيعية لاستيعاب كميات أكبر من الإنتاج المحلي وتعظيم القيمة المضافة.. وأوضح مدير معهد بحوث القطن أن مصر تحتل المركز الأول عالميًا من حيث صفات جودة الأقطان وجودة الألياف والأصناف، مؤكدًا أن أصناف القطن المصري تتميز بخصائص لا تضاهيها أصناف القطن المنتجة في ٦٧ دولة حول العالم.. وأضاف أن مصر تحتل المركز الثاني عالميًا في إمداد السوق الدولية باحتياجاتها من الأقطان طويلة التيلة وطويلة التيلة الممتازة، إذ توفر نحو ٢٥٪ من احتياجات السوق العالمي في هذه الفئة، معتبرًا أن هذه المكانة تحققت رغم اعتماد الإنتاج المصري على نوع واحد من القطن، وهو القطن المصري المعروف علميًا باسم «Gossypium barbadense» . وفيما يتعلق بخطة تطوير صناعة الغزل والنسيج، أشار يحيى إلى أن الحكومة تنفذ خطة طموحة بدأت منذ نحو ٥ سنوات لتحديث القطاع، تشمل تطوير مصانع المحلة الكبرى، وإنشاء مصانع جديدة تعمل بأحدث الماكينات العالمية، بهدف إنتاج الخيوط والأقمشة اعتمادًا على الأقطان المصرية.

شيماء مرسي

وزير الصناعة يتفقد ٥ مصانع متخصصة بمجالات الروبوتات وأنظمة الأتمتة



تفقد خالد هاشم، وزير الصناعة، ٥ مصانع متخصصة فى الروبوتات الصناعية ومفروشات المركبات وأجهزة القياس والعدادات والمركبات الكهربائية والصناعات الدوائية بالمنطقة الصناعية بالتجمع الثالث للوقوف على سير العملية الإنتاجية.
واستهل الوزير جولته بتفقد مصنع شركة «أريا تكنولوجيز» لحلول التصنيع الذكى، بمنطقة الألف مصنع، والمتخصصة فى تصنيع الروبوتات الصناعية وأنظمة الأتمتة، حيث يقام المصنع على مساحة ١٢٠٠ متر مربع، برأس مال ٦٠ مليون جنيه، وحجم استثمارات يبلغ ١٥٠ مليون جنيه، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع أكثر من ١٠٠ روبوت صناعى وأنظمة رؤية ذكية سنويا بنسبة مكون محلى ٤٠٪، وحجم مبيعات سنوى ٢٥٠ مليون جنيه، وصادرات بقيمة ٢٠ مليون جنيه، كما يوفر المصنع ٨٥ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.
وأكد الوزير أن صناعة الروبوتات الصناعية وأنظمة الأتمتة تعد أحد المجالات الواعدة لتعزيز القدرات التكنولوجية للقطاع الصناعى، والتحول نحو تطبيقات التصنيع الذكى، بما يسهم فى رفع كفاءة العمليات الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، مؤكداً حرص الوزارة على تشجيع الشركات العاملة فى مجال التكنولوجيا الصناعية والروبوتات على التوسع فى التصنيع المحلى، وزيادة نسب المكون المحلى فى منتجاتها، وتطوير حلول تكنولوجية تلبى احتياجات المصانع المصرية، بما يقلل الاعتماد على الاستيراد.
كما تفقد الوزير مصنع شركة «جينز كار» للصناعة، المتخصص فى المصنوعات الجلدية والفرش الداخلى للمركبات، والمقام على مساحة ١٥٠٠ متر مربع، برأس مال ٧.٥ مليون جنيه، وحجم استثمارات يبلغ ٤٦ مليون جنيه، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع نحو ٢٥ ألف كرسى سنوياً لفرش الطائرات والقطارات والسيارات واليخوت، بنسبة مكون محلى ٥٠٪، كما يوفر المصنع ١٢٠ فرصة عمل.
وأكد الوزير حرص الوزارة على تعميق التصنيع المحلى من خلال التركيز على الصناعات المغذية للمركبات والسيارات بما يسهم فى تقليل الاعتماد على الاستيراد وتعزيز الصادرات المصرية للخارج، مشيداً بجهود الشركة فى إنشاء مدرسة تكنولوجية تطبيقية لسد فجوة العمالة المحترفة بهذه الصناعة بالسوق المحلى.
وتضمنت الجولة عرضاً من مسؤولى الشركة عن تاريخها منذ تأسيسها عام ٢٠١٠ كشركة رائدة فى التنقل المستدام، إلى جانب استعراض المشروعات التى تنفذها الشركة لتصنيع سيارة بديل التوكتوك بالشراكة مع أكاديمية البحث العلمى، ومشروع بطاريات الليثيوم بالشراكة مع شركة VOL Tech.
وتفقد الوزير أيضا مصنع شركة «تكنوميتر جروب» TMG لتصنيع العدادات وأجهزة القياس والتحكم، برأس مال ٢١٧ مليون جنيه، وحجم استثمارات ٣٠٠ مليون جنيه، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع ٧٢٠ ألف عداد سنوياً، حيث أكد أن صناعة العدادات وأجهزة القياس والتحكم تمثل إحدى الركائز المهمة لتحديث البنية التحتية وترشيد استهلاك الموارد.

داليا احمد

افتتاح معرض Ceramica Market & HOMEX بمشاركة ٨٥ شركة مصرية



افتتح الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، الخميس الماضي ، الدورة التاسعة عشرة لمعرض «Ceramica Market & HOMEX»، بمركز مصر للمعارض الدولية بالتجمع الخامس، بمشاركة أكثر من ٨٥ شركة مصرية، وعلى مساحة تقدر بنحو ٢٠ ألف متر مربع، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ نوفمبر الجاري.
ويجمع المعرض، المقام تحت شعار «معرض واحد بـ١٠٠ مشوار»، قطاعات السيراميك والبورسلين والأدوات الصحية وتجهيزات وتشطيبات وتأثيث المنازل، إلى جانب الأجهزة الكهربائية والأثاث والمفروشات، بما يوفر منصة مباشرة لعرض المنتجات المحلية والتواصل بين الشركات والمستهلكين.
وقال شريف فاروق إن المعارض المتخصصة تمثل إحدى الأدوات المهمة لتنشيط التجارة الداخلية ودعم الصناعة الوطنية، من خلال إتاحة منصة تجمع المنتجين والمصنعين بالمستهلكين، بما يسهم في تعزيز تنافسية المنتج المصري وزيادة معدلات البيع والتسويق وتقليل حلقات التداول، وإتاحة المنتجات بأسعار تنافسية.
وأضاف الوزير، خلال افتتاح المعرض، أن الدولة تستهدف تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ودعم القطاعات الإنتاجية باعتبارها أحد محاور دفع الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى أن المعارض تتيح للشركات والمصانع عرض إمكاناتها الإنتاجية وأحدث منتجاتها، بما يدعم انتشار المنتج المحلي ويفتح آفاقًا جديدة للاستثمار والتوسع في الأسواق.

٨٥ شركة تعرض منتجاتها على مساحة ٢٠ ألف متر

وتضم الدورة الحالية أكثر من ٨٥ شركة مصرية، تعرض منتجات وحلولًا متنوعة تشمل السيراميك والبورسلين والأدوات الصحية والبانيوهات وخلاطات المياه والأحواض والمطابخ والدريسنج والأجهزة الكهربائية والأبواب والشبابيك وأنظمة UPVC، إلى جانب الأثاث والمفروشات والمراتب والسجاد والحلول الذكية والتشطيبات الداخلية.
وأشار فاروق إلى أن جمع هذه المنتجات في مكان واحد، مع تقديم عروض وتخفيضات، يسهم في تيسير حصول المواطنين على احتياجاتهم، خاصة المقبلين على تجهيز وتشطيب الوحدات السكنية، فضلًا عن تعزيز المنافسة بين الشركات بما ينعكس على جودة المنتجات ومستويات الأسعار.
ويستهدف المعرض تنشيط المبيعات والترويج للمنتجات الوطنية من خلال عروض وخصومات نهاية العام، وإتاحة المنتجات مباشرة أمام المستهلكين، بما يدعم المصانع وخطوط الإنتاج في القطاعات المرتبطة بالتشطيبات وتجهيزات المنازل.
ويستقبل المعرض الجمهور مجانًا يوميًا من الساعة ١٢ ظهرًا حتى ١٠ مساءً، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ نوفمبر، مع توفير حافلات نقل مجانية من أمام محطة مترو أرض المعارض ومحطة مونوريل المشير إلى مقر مركز مصر للمعارض الدولية.

شعبة المواد الغذائية تطالب بمد مهلة تراخيص المحال و إعادة النظر في هامش الربح



استضافت شُعبة المواد الغذائية بغرفة القاهرة التجارية اللجنة العامة للمواد الغذائية بالاتحاد العام للغرف التجارية، خلال اجتماعها بمقر غرفة القاهرة، لبحث أهم مطالب هذا القطاع ورفع توصياتها إلى الاتحاد العام للغرف التجارية.
وترأس الجلسة محمد مصلح، رئيس لجنة المواد الغذائية بالاتحاد العام للغرف التجارية، بينما أدارها عمرو حامد، رئيس شعبة المواد الغذائية بغرفة القاهرة التجارية وعضو لجنة المواد الغذائية بالاتحاد العام للغرف التجارية، بحضور إيهاب سعيد، عضو مجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية، وأعضاء اللجنة العامة للمواد الغذائية باتحاد الغرف التجارية مجدي جاب الله وسيد البرعي وهشام الدجوي وأيمن سعيد ومصطفي راضي ومحمد يعقوب، وبمشاركة عدد من رؤساء وأعضاء الشُعب الغذائية بالغرف التجارية بالمحافظات المختلفة، وممثلي القطاع وتجار المواد الغذائية.
وتناول الاجتماع مناقشة أبرز التحديات التي تواجه تجار المواد الغذائية وبقالي التموين، وبحث سبل دعم استقرار القطاع، وتذليل العقبات التي تواجه التجار، بما يسهم في تحسين بيئة العمل التجاري وضمان استمرار توفير السلع للمواطنين بأسعار مناسبة.
وشهد الاجتماع مناقشات موسعة حول عدد من الملفات المهمة، وفي مقدمتها ملف تراخيص المحال التجارية، وهوامش أرباح البقالة التموينية، والمستحقات المالية المتأخرة، إلى جانب بحث آليات تعزيز مشاركة تجار التموين في المبادرات الهادفة إلى تخفيض الأسعار وتخفيف الأعباء عن المواطنين.
وأسفر الاجتماع عن مجموعة من التوصيات والمطالب، أبرزها: (المطالبة بمد مهلة ترخيص المحال التجارية، لإتاحة الفرصة أمام التجار لتوفيق أوضاعهم واستكمال إجراءات التراخيص، مع تيسير إجراءات استخراج هذه التراخيص – إعادة النظر في هامش ربح البقالة التموينية، حيث يبلغ حاليًا ١,٣٪، مع المطالبة برفعه إلى نسبة تتجاوز ٤٪، بما يحقق التوازن بين استمرارية النشاط التجاري وتكاليف التشغيل والأعباء التي يتحملها التاجر – إيجاد حلول للمستحقات المالية المتأخرة للتجار، والتي تعود إلى أعوام ٢٠١٤ و٢٠١٧ و٢٠٢٣، والعمل على سرعة تسويتها وصرفها، بما يحافظ على استقرار الأنشطة التجارية).
إلى جانب: (إتاحة الفرصة أمام جميع التجار الراغبين في الاشتراك بمبادرة تخفيض الأسعار، بما يعزز مشاركة القطاع التجاري في دعم جهود الدولة لتوفير السلع بأسعار مخفضة، والمساهمة في تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين – طرح مقترح لتطوير شركات الصناعات الغذائية التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية بوزارة التموين، بهدف رفع كفاءة هذه الشركات وتعظيم الاستفادة من إمكانياتها الإنتاجية والتسويقية – إعادة النظر في آلية محاسبة التاجر التمويني، بحيث تكون المحاسبة وفقًا لنسب تتناسب مع هامش الربح الذي يحصل عليه التاجر، بما يحقق التوازن في منظومة التعاملات التموينية).



ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

شراكة الجغرافيا وتحديات شرق المتوسط ..

مصر وليبيا بين حماية المصالح المشتركة ومنع إعادة رسم خرائط النفوذ البحري

لم تكن زيارة رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة إلى القاهرة ولقاؤه الرئيس عبد الفتاح السيسي في ١٩ نوفمبر الجاري ، مجرد محطة جديدة في مسار العلاقات المصرية الليبية، أو مناسبة لتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، وإنما جاءت في توقيت بالغ الحساسية، تتقاطع فيه ملفات السياسة والأمن والطاقة والحدود البحرية، وتفرض فيه التطورات المتسارعة على الساحة الليبية وعلى امتداد شرق المتوسط إعادة قراءة طبيعة المصالح المصرية وأدوات التحرك لحمايتها.

فالزيارة جاءت بعد تطور لافت تمثل في موافقة مجلس النواب الليبي في شرق البلاد، يوم ٢٠ أكتوبر الماضي، على مذكرة التفاهم البحرية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية السابقة عام ٢٠١٩، في خطوة أعادت فتح ملف شديد التعقيد، لم يعد محصورا في الخلاف حول خطوط ترسيم الحدود البحرية، وإنما أصبح مرتبطا بصورة مباشرة بمستقبل التوازنات الجيوسياسية في البحر المتوسط، وبالحقوق السيادية للدول المطلة عليه، وبالتنافس على موارد الطاقة والغاز الطبيعي.

وهنا تتبدى أهمية التحرك المصري؛ فالقاهرة لا تنظر إلى ليبيا باعتبارها مجرد دولة جارة تربطها بها علاقات تاريخية ومصالح اقتصادية واسعة، بل باعتبارها امتدادا استراتيجيا مباشرا للأمن القومي المصري، وساحة لا يمكن فصل استقرارها عن استقرار الحدود الغربية لمصر، وعن أمن منطقة شمال أفريقيا والبحر المتوسط في الوقت نفسه.

ومن ثم فإن قراءة المشهد الراهن تتطلب التوقف أمام ثلاثة مسارات متداخلة: الأول يتعلق بمستقبل العلاقات المصرية الليبية في ظل استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي الليبي، والثاني يرتبط بالاتفاق البحري الليبي التركي وما يحمله من تداعيات قانونية وسياسية واقتصادية، والثالث يتعلق بمستقبل معادلات الطاقة والغاز في شرق المتوسط، والدور الذي يمكن أن تلعبه مصر في منع تحول هذا الملف إلى ساحة جديدة للصراع الإقليمي.

إعادة تأكيد الشراكة المصرية الليبية

جاء لقاء الرئيس السيسي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية ليؤكد أن القاهرة تسعى إلى الحفاظ على قنوات اتصال فاعلة مع مختلف الأطراف الليبية، وأن خلافاتها مع بعض التوجهات السياسية والاتفاقات التي أبرمتها أطراف ليبية لا تعني التخلي عن هذه العلاقات أو تعريضها للخطر. وقد تحمل هذه المؤسسات القائمة في طرابلس.

وقد تحمل طلبا حثيثا بحسب البيان الرئاسي المصري تأكيدا واضحا على ضرورة تطوير العلاقات التاريخية بين البلدين، وتعزيز التعاون التجاري والاستثماري، وتوسيع الشراكة في مجالات الطاقة وإعادة الإعمار، مع تجديد الموقف المصري الثابت الداعم لأمن ليبيا واستقرارها ووحدتها وسلامة أراضيها.

واللافت أن هذه الرسائل السياسية تزامنت مع توقيع مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي شملت تطوير البنية الأساسية للغاز الطبيعي، وتكرير المنتجات البترولية، والثروة المعدنية، وتنمية البحيرات والثروة السمكية، إلى جانب مجالات البحث العلمي والعمل والتدريب وبناء القدرات والتعاون الإعلامي والمؤسسي. وهذه الاتفاقيات تحمل دلالة تتجاوز قيمتها التنفيذية المباشرة؛ إذ تشير إلى رغبة البلدين في بناء شبكة مصالح اقتصادية متداخلة تجعل العلاقة المصرية الليبية أكثر قدرة على الصمود أمام التقلبات السياسية.

ليبيا تمتلك ثروات نفطية وغازية هائلة، وتحتاج إلى تطوير بنيتها الأساسية ومرافقها الإنتاجية والخدمية، بينما تمتلك مصر خبرات فنية وهندسية وشركات قادرة على المساهمة في مشروعات إعادة الإعمار، فضلا عن امتلاكها بنية تحتية متطورة نسبيا في مجالات تكرير النفط وإسالة الغاز ونقله وتداوله.

ومن هنا يمكن النظر إلى التعاون في مجال الغاز الطبيعي باعتباره أحد أهم مسارات الشراكة المستقبلية، لا سيما أن سوق الطاقة في المتوسط باتت تتجاوز حدود الإنتاج المحلي لكل دولة، لتصبح جزءا من معادلة إقليمية ودولية تتعلق بأمن الإمدادات ومسارات التصدير والأسواق الأوروبية.

كما أن ملف العمالة المصرية وإعادة الإعمار يظل أحد الأبعاد الرئيسية لهذه العلاقة. فعودة الشركات المصرية إلى السوق الليبية بصورة واسعة لا تمثل فقط فرصة اقتصادية، وإنما تعيد بناء جسور التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين الشعبين، وتمنح العلاقات الثائية قاعدة مصالح عملية تتجاوز الحكومات والاعتبارات السياسية المؤقتة.

لكن الأهم في الزيارة أن القاهرة لم تفصل بين تطوير التعاون مع حكومة طرابلس وبين تمسكها بموقفها من وحدة الدولة الليبية، وهو ما يقودنا إلى البعد الأكثر حساسية في التحرك المصري الراهن.

القاهرة وإعادة صياغة مقاربتها للأزمة الليبية

على مدار سنوات الأزمة الليبية، ارتبط التحرك المصري بصورة أساسية بالحفاظ على الأمن القومي، ومواجهة انتشار التنظيمات المسلحة، ورفض التدخلات الخارجية التي تسعى إلى توظيف الانقسام الليبي لتحقيق أهداف إقليمية.

وقد تطورت المقاربة المصرية تدريجيا لتصبح أكثر اتساعا، بحيث لا تقتصر على التعامل مع القوى السياسية والعسكرية في شرق ليبيا، وإنما تشمل أيضا توسيع قنوات الاتصال مع حكومة طرابلس، والعمل على تقريب وجهات النظر بين المعسكرين المتنافسين.

وتكشف التحركات المصرية الأخيرة عن هذا التوجه بوضوح؛ فقد شهدت الفترة السابقة للزيارة اتصالات مصرية مع قيادات من غرب ليبيا، بالتوازي مع لقاءات مع قيادات من شرق البلاد، في إطار السعي إلى استعادة المسار السياسي وتوحيد المؤسسات وتوهيئة الظروف لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وقد برز هذا التوجه في الاتصالات التي أجراها رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية حسن رشاد مع مسؤولين من الطرفين، وفي التحركات المصرية الرامية إلى بناء أرضية مشتركة بين المعسكرين.

المعادلة الحقيقية التي تواجه مصر اليوم ليست مجرد كيفية التعامل مع اتفاق بحري ليبي تركي وإنما كيفية الحفاظ على موقعها الاستراتيجي في شرق المتوسط

وهنا ينبغي إدراك أن القاهرة تواجه معادلة دقيقة: فهي لا تستطيع أن تتعامل مع ليبيا باعتبارها ملفا حقيقيا منفصلا عن الصراع الدائر، لأن استمرار الانقسام يفتح المجال أمام مزيد من التدخلات الخارجية، ويحول الأراضي الليبية إلى مساحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية.

كما أن الانحياز المطلق إلى طرف دون آخر لا يوفر بالضرورة ضمانات حقيقية للمصالح المصرية على المدى الطويل، خصوصا في ظل التغيرات التي تشهدها مواقف القوى الليبية نفسها، ومحاولات إعادة ترتيب تحالفاتها الخارجية.

ومن ثم فإن توسيع التواصل مع طرابلس، مع الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع شرق ليبيا، يمثل توجها واقعيا يستهدف حماية المصالح المصرية في مختلف الظروف.

لكن هذه المقاربة لا تعني التغاضي عن الملفات الخلافية، وفي مقدمتها الاتفاق البحري مع تركيا، وإنما تعني محاولة إدارة الخلاف من خلال الحوار المباشر، دون السماح له بتقويض مجمل العلاقات الثائية.

وهذا تحديدا ما يجعل زيارة الدبيبة مهمة؛ لأنها جاءت في وقت تحتاج فيه القاهرة إلى تثبيت معادلة مفادها أن الخلاف حول الحدود البحرية لا ينبغي أن يتحول إلى خلاف شامل حول مستقبل العلاقات المصرية الليبية.

تداعيات الاتفاق الليبي التركي

لفهم خطورة التطور الأخير، يتعين العودة إلى نوفمبر ٢٠١٩، عندما وقعت حكومة الوفاق الوطني الليبية السابقة برئاسة فايز السراج وتركيا مذكرة تفاهم بشأن تحديد مناطق الاختصاص البحري في البحر المتوسط.

وقد أثار الاتفاق منذ توقيعه اعتراضات واسعة من مصر واليونان وقبرص، لأنه رسم خطا بحريا بين الساحلين التركي والليبي، متجاهلا في تقدير الدول المعترضة حقوقا بحرية مترتبة على وجود الجزر اليونانية، فضلا عن تداخله مع مناطق بحرية تطالب بها دول أخرى في المنطقة.

وكانت حكومة الوفاق آنذاك في حاجة إلى دعم سياسي وعسكري تركي في مواجهة خصومها الداخليين، بينما كانت أنقرة تسعى إلى تثبيت حضورها في ليبيا وتوسيع نطاق نفوذها البحري في المتوسط.

وهكذا لم يكن الاتفاق مجرد تفاهم فني لترسيم الحدود، وإنما كان جزءا من معادلة سياسية واستراتيجية أوسع، جمعت بين احتياجات طرف ليبي في صراعه الداخلي، وطموحات تركية في إعادة تشكيل موقعها داخل منظومة شرق المتوسط.

والتطور الأحدث الذي أعاد القضية إلى الواجهة تمثل في تصويت مجلس النواب الليبي في شرق البلاد بالموافقة على الاتفاق في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٦، بعدما كان المجلس قد اتخذ مواقف رافضة لاتفاقات التعاون مع أنقرة في سنوات سابقة.

القضية لا تتعلق فقط بموافقة البرلمان الليبي على مذكرة تفاهم سابقة، وإنما بمدى إمكانية تحويل هذه الموافقة إلى أساس قانوني لتثبيت مطالبات بحرية جديدة، أو إطلاق أنشطة استكشاف واستغلال للموارد الطبيعية في مناطق متنازع عليها.

وقد أعلنت مصر رفضها القاطع لهذه الخطوة، وأكدت في مذكرة رسمية إلى الأمم المتحدة مؤرخة في ٥ نوفمبر ٢٠٢٦ أنها لا تعترف بالمذكرة، وتعتبرها باطلة ولا يترتب عليها أي أثر قانوني في مواجهة مصر.

وإذا كان الاتفاق البحري هي العنوان السياسي والقانوني للأزمة، فإن الغاز الطبيعي يمثل أحد أهم دوافع التنافس الاستراتيجي في شرق المتوسط، كما أن أي ترتيبات بحرية جديدة في شرق المتوسط لا يمكن النظر إليها بمعزل عن تأثيرها المحتمل في فرص الاستكشاف والتنقيب، وفي قدرة الدول على الاستفادة من الموارد الموجودة في مناطقها البحرية.

وتحاول تركيا منذ سنوات تعزيز موقعها في هذه المعادلة، خصوصا أنها لا تريد أن تجد نفسها خارج ترتيبات التعاون بين مصر واليونان وقبرص وإسرائيل، أو أن تتحول إلى مجرد دولة مستهلكة للطاقة في منطقة تمتلك فيها إمكانات جغرافية ومصالح استراتيجية واسعة.

وقد كان الاتفاق التركي الليبي عام ٢٠١٩ إحدى الأدوات التي استخدمتها أنقرة لتوسيع نطاق مطالباتها البحرية، وخلق واقع جغرافي وقانوني تتعامل معه الأطراف الأخرى بوصفه أمرا يستحق التفاوض.

لكن المسألة لا تتوقف عند الاتفاق البحري وحده؛ فالاتفاق هو أيضا تركيز على الجزر اليونانية، بهدف خلق حقائق جديدة على الأرض في مجال الهيدروكربونات تفتح الباب أمام احتمالات تعاون في أعمال المسح والاستكشاف والتنقيب، وهو ما يثير تساؤلات بشأن المناطق التي يمكن أن تشملها هذه الأنشطة ومدى توافقها مع الحقوق البحرية للدول الأخرى.

وهنا تظهر خطورة الجمع بين الاتفاق البحري والاتفاقات المتعلقة بالطاقة؛ لأن الأمر قد ينتقل من مجرد خلاف حول خطوط على الخرائط إلى محاولات لترسيخ وجود اقتصادي وعملي على الأرض وفي المياه.

مصر تستهدف منع تحول جوارها الليبي إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية مع تحويل الجغرافيا المشتركة إلى فرصة للتكامل والتنمية.

مصر بين حماية الحقوق البحرية وتجنب التصعيد

تبدو القاهرة أمام اختبار دقيق في إدارة هذا الملف، فهي من ناحية مطالبة بحماية حقوقها البحرية وعدم السماح بفرض ترتيبات تمس مصالحها، ومن ناحية أخرى لا ترغب في أن يتحول الخلاف إلى مواجهة سياسية مفتوحة مع ليبيا أو تركيا.

والأمر المؤكد هو أن مصر لا تحتاج إلى تحويل شرق المتوسط إلى منطقة استقطاب دائم، بقدر حاجتها إلى إقامة نظام إقليمي يحترم الحقوق البحرية ويتيح التعاون في استغلال الثروات المشتركة، ويمنع فرض الأمر الواقع بالقوة السياسية أو الاقتصادية.

وهذا هو الفارق بين سياسة حماية المصالح وسياسة الدخول في صراعات مفتوحة قد تستنزف الجميع.

مستقبل العلاقات المصرية الليبية

ربما تكون أهم دلالة في التطورات الأخيرة هي أنها تعيد التأكيد على أن الملف الليبي لم يعد مجرد قضية جوار جغرافي أو أزمة سياسية داخلية، وإنما أصبح جزءا من معادلة أوسع تتعلق بالأمن القومي المصري في دوائره المختلفة.

فليبيا تمثل العمق الغربي لمصر، وأي اضطراب أمني أو سياسي واسع داخلها ينعكس بصورة مباشرة على أمن الحدود، وعلى حركة التجارة والاستثمار، وعلى قدرة القاهرة على حماية مصالحها في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء.

كما أن استمرار وجود قوى خارجية ذات أجندات متباينة داخل ليبيا يجعل من استقرار الدولة الليبية ووحدة مؤسساتها مسألة تتجاوز الحسابات الداخلية، لتصبح ضرورة إقليمية.

ومن هنا يمكن فهم حرص مصر على الجمع بين مسارات التواصل السياسي مع طرابلس وبنغازي، والعمل على توحيد المؤسسات الليبية، ورفض استمرار التدخلات الخارجية، مع التمسك بإجراء انتخابات تتيح للليبيين اختيار مؤسساتهم بصورة مستقرة وشرعية.

ولا يقل أهمية عن ذلك أن القاهرة تمتلك فرصة لتعزيز حضورها الاقتصادي داخل ليبيا، ليس فقط من خلال مشروعات إعادة الإعمار، وإنما عبر بناء شراكة طويلة الأجل في مجالات الطاقة والنقل والصناعة والبنية التحتية والتدريب.

وإذا نجحت مصر في توظيف هذه الفرصة، فإن العلاقة بين البلدين يمكن أن تنتقل من نموذج التعاون المرتبط بالظروف السياسية إلى نموذج التكامل الاقتصادي والاستراتيجي، وهو ما يمنح القاهرة أوراق تأثير مشروعة ومستدامة في مستقبل ليبيا.

وهنا تحديدا تبرز أهمية الاتفاقيات التي شهدتها زيارة الدبيبة الأخيرة؛ فالتعاون في الغاز وتكرير المنتجات البترولية والثروات الطبيعية والعمالة ليس مجرد ملفات قطاعية منفصلة، وإنما يمكن أن يشكل أساسا لشبكة مصالح متبادلة يصعب تجاوزها أو التفريط فيها.

فالمعادلة الحقيقية التي تواجه مصر اليوم ليست مجرد كيفية التعامل مع اتفاق بحري ليبي تركي، وإنما كيفية الحفاظ على موقعها الاستراتيجي في شرق المتوسط، ومنع تحول جوارها الليبي إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية مع تحويل الجغرافيا المشتركة إلى فرصة للتكامل والتنمية.

ولعل الدرس الأهم الذي تكشف عنه هذه التطورات هو أن حماية الأمن القومي المصري لم تعد تقتصر على تأمين الحدود ومواجهة التهديدات المباشرة، وإنما أصبحت تتطلب حضورا سياسيا واقتصاديا وقانونيا فاعلا في صياغة الترتيبات الإقليمية المحيطة بمصر.

وهذا هو التحدي الحقيقي أمام الدبلوماسية المصرية في المرحلة المقبلة: أن تحافظ على حقوقها دون أن تخسر فرص التعاون، وأن توسع شراكاتها دون التفريط في استقلال قرارها، وأن تجعل من استقرار ليبيا ومصالح الشعبين المصري والليبي قاعدة لمواجهة محاولات إعادة رسم خرائط النفوذ في المنطقة.



أبرز تداعيات إقرار البرلمان الليبي اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع تركيا ومستقبل التنافس على ثروات الغاز في شرق المتوسط



